جـــــــــامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـــــــم العلـــــــوم الإنسانية
شعبـــــــــــة التاريخ

محاضرات في مقياس: تاريخ الجزائر الحديث ما بين القرنين (16-19م)

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص تاريخ عام

(السداسي الرابع)

إعداد الدكتورة: شهرزاد شلبي

الموسم الجامعي

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تعد فترة الحكم العثماني من أهم العهود في تاريخ الجزائر، فمن خلاله اتضحت معالم الدولة الجزائرية الحديثة في كل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ويرجع ذلك إلى مسارعة حكام الجزائر منذ بدء فترة الحكم العثماني، إلى إنشاء العديد من التنظيمات، ففي الجانب العسكري تم تأسيس الجيش البري والبحرية الجزائرية، التي تولت الدفاع عن الجزائر ضد الأخطار الخارجية والحفاظ على الاستقرار الداخلي، أما المؤسسات الإدارية فتمثلت في الديوان، هذا الجهاز الذي اعتُمِد عليه في تسير نظام الحكم والاقتصاد، أما الاجتماعية فقد شملت مؤسستي الأوقاف والقضاء، حيث اهتمت الأولى بالحركة العلمية داخل المجتمع الجزائري، وركزت الثانية على ضمان حقوق الأفراد وحماية أملاكهم.

أما من ناحية الجوانب الاقتصادية، فركزت على التظيمات المالية المالية ممثلة في الخزينة وبيت المال، فحرصت من خلالها على حماية وتنظيم واردات الدولة ونفقاتها، وقد انبنت هذه الهياكل في معظمها على إرث وسيطي إسلامي مغاربي، طورته السلطة وطوعته وفقا لمتطلبات الظرفية الجديدة، وهذا ساعد على تنظيم المجتمع وإعطائه مكانة مرموقة وهيبة لا حدود لها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أبرزته الأحداث والتطورات التي عاشتها الدولة الجزائرية الحديثة، من تنظيم محكم لها، وأثبتت بأن قوتها لا تكمن في التطور العسكري فحسب، بل تتعدى ذلك إلى التنوع والتناسق بينها(إدارة، تسيير).

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى، إلى العلاقة الوطيدة بين مختلف هذه التنظيمات، فمن الصعب فصل أدوار بعضها عن بعضها الآخر؛ إذ لعبت هذه المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني، أدوارا مهمة وذلك لما قامت به في إدارة شؤون الحكم، وتأثيراتها على السلطة المركزية وقراراتها.

غير أن هذه القوة تراجعت في المرحلة الأخيرة من الحكم، أي من المنتصف الثاني من القرن 18م إلى بداية ق 19م، ما أثر سلباً على مختلف الجوانب، بل أدى إلى أنهيار الدولة وتعرضها للاحتلال الفرنسي.

أهداف المقياس: تمكين الطالب من معرفة تاريخ الجزائر في ظل الحكم العثماني

أهداف التعليم:

إدراك مدى تاثير الحضارة الأندلسية والمشرقية في تطورات المغرب الحديث، فضلا على معرفت نظم الحكم في المغرب الاسلامي من السعديين، العلوييين، والحفصيين.

محتوى المادة:

1. **الأوضاع العامة بالمغرب الأوسط أواخر القرن 15وبداية القرن 16م.**
2. **الغزو الاسباني للمغرب الأوسط**
3. **التنظيم الإداري والسياسي للجزائر خلال العهد العثماني**
4. **المؤسسة العسكرية بالجزائر خلال العهد العثماني**
5. **التنظيم القضائي بالجزائر خلال العهد العثماني**
6. **مؤسسة الوقف ودورها الاجتماعي بالجزائر خلال العهد العثماني**
7. **الأوضاع الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني**
8. **ثورات الطرق الصوفية ضد السلطة الحاكمة**
9. **دور اليهود في سقوط الحكم العثماني بالجزائر**
10. **الكوارث الطبيعية اوخر العهد العثماني**

المحاضرة الأولى الأوضاع العامة بالمغرب الأوسط أواخر القرن 15وبداية القرن 16م

إنقسم المغرب العربي بعد سقوط دولة الموحدين إلى دويلات عده، فظهر الحفصيون في تونس، وبنو عبد الواد في الجزائر والمرينون في المغرب ، واضعفت النزاعات هذه الدول التي كانت تحصل بينها، وتمزقت وحدتها السياسية، وقلت هيبتها أمام دول العالم، وأمام هذا الضعف طمعت فيها الدول الأوروبية ، وتجسد ذلك بعد سقوط غرناطة 1492م، دفع الاسبان الحروب الصليبية والتي تحكم فيها التعصب الديني والحقد الدفين إلى سواحل شمال إفريقيا فبدأو بالاستيلاء على سواحل المغرب العربي ، وعجزت الامارات العربية على الوقوف أمام الاسبان.[1]

وأمام عجز الدولة الزيانية عن مواجهة الخطر الإسباني ، إلاّ الأسطول العثماني في الحوض الغربي للبحر المتوسط كقوة قادرة على وقف الخطر المسيحي ، وفعلا نجحو في ذلك و تحرير العديد من المدن الجزائرية ، وهذا ما مكّن الأتراك من دخول الجزائر واستقرارهم فيها ، وبهذا الجزائر بكتابة صفحة جديدة من تاريخها تحت الحكم العثماني ، حيث شهدت مختلف التنظيمات السياسية والعسكرية وامتدت الى الاقتصادية و الاجتماعية

1. الأوضاع السياسية والعسكرية

كان لضعف دولة بني زيان تأثير سيئ على أوضاع الجزائر بصفة عامة فانقست إلى امارات صغيرة مفككة متناحرة وقد ذكر مولود قاسم نايت قاسم الوضع السياسي بقوله:"فتن داخلية فظيعة وتناحر بل انتحار، وتبعثر بين الدول أشبه ماكانت بعصابات لاتكاد تحصى ،كل عشيرة نصبت من نفسها دويلة همها التطاحن مع جارتها التي لاتقل عنها ..انحالا وتحلل، وتفرق وتمزق، وتشتت وتفتت، اندثار طوال قرن من الزمن من بداية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن السادس عشر"[2]، فستسلم أبو عبد الله مُحَمَّد الثالث للحفصيين الذين احكموا بدورهم سيطرتهم على الناحية الشرقية وتوسعوا إلى المناطق الوسطى وتمكنوا من الاستيلاء عليها[3]

فبمرور الوقتلم تعد تملك هذه الدولة من النفوذ إلاّ تلمسان و بعض أجزاء المناطق الغربية ، وهذا ما أدّى إلى استقلال كل مقاطعة بسلطتها الخاصة، فبلاد القبائل الكبرى كانت تحت حكم زاوية

---

[1] عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962** ، ج1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص214

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر وهيبتها الدولية قبل، 1830** ، ج1، ط1، 1985 ، ص6

[3] يحي بوعزيز :**الموجز في تاريخ الجزائر** ، ج2 ، الجزائر الحديثة ،ج 2، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007،ص ص 8-9

بلقاضي ، و مدينة الجزائر تحت سلطة الثعالبة ، و القبائل الصغرى تحت نفوذ بني عباس ، و بجاية تابعة للحاكم الحفصي ، أمّا تقرت قاعدة واد ريغ فأصبحت تحت حكم سلاطين أولاد جلاّب ، كما سيطر حاكم قسنطينة الحفصي على المنطقة الواقعة بين عنابة و القل بعد أن تخلّص من السيطرة الحفصية ، ونفس الحال ينطبق على مناطق الأوراس و تنس و الشلف و مليانة و غيرها من المدن الجزائرية [1] .

هذا ما شجع الاسبان على استغلال الصراعات السياسية بين أمراء الدولة وعلى رأسهم الخلاف بين أبو حمو الثالث وابن أخيه أبو زيان الثالث، فدعموا يحي ابن أبو زيان الثالث ضد عمه أبو حمو الثالث، فنجح يحي في الاستيلاء على تنس ، وهذا مافتح المجال الاسبان بالسيطرة على المرسى الكبير 1505م.

كما عانى المغرب الأوسط نتيجة موقعه الجغرافي الذي جعله في صراع دائم مع الحفصيين من جهة والمرنيين من جهة ثانية فاصبحت حدوده لاتعرف الاستقرار بحكم الصراع الدائم والمستمر، على الرغم من تمكن الدولة من الحفاظ على حدودها الجغرافية وصمودها امام أطماع جيرانها إلا أن هذا الصراع خلف حالة من عدم الاستقرار السياسي وهذا ماساعد في وقوع الدولة فريسة في يد اعدائها والمتربصين بها [2]

صاحب التدهور السياسي تدهور عسكري كان واضح وبشكل كبير مقارنة مع مابلغته أوروبا ، فالدولة الزيانية لم تكن تملك اسطول بحري قادر على حمايتها من الأخطار الخارجية ، فكل ما كانت تملك في تلك فترة قوة برية مجهزة تجهيز تقليدي، كما انها لم تهتم بالتحصينات العسكرية المضادة [3]

2. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

انعكس التدهور السياسي والعسكري على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمغرب الأوسط فالوضع الاجتماعي تميز بأنه مشتت وممزق إلى إمارات وقبائل مختلفة ومتنوعة وموزعة على هذه البلاد، فقد استقل بنو عبد الواد بتلمسان وضواحيها، أما المناطق الوسطى والجنوبية فكانت مقسمة إلى إمارات عديدة كمشيخة مدينة الجزائر التي حكمها الثعالبة، وإمارة كوكو بجبال القبائل الكبرى، وامارة قلعة

---

[1] نفسه ص 214

[2] ع. بن اشنهو، **الدولة الجزائرية 1830 مؤسساتها في عهد الامير عبد القادر**، ترجمة: لفراحي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص10-12

[3] بوزياني الدراجي، **نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص205

بني عباس ببلاد القبائل الصغرى، بالإضافة إلى بني المهلهل بسهول الحضنة وبوعكاز بالزاب، مع وجود العديد من القبائل العربية والبربرية، فمن القبائل العربية نجد قبيلة الثعالبة في سهل متيجة، وقبيلة عياد ببرج حمزة وعطاف وسويد في منطقة الهضاب وبني عبد الله والمعاقيل في الغرب، ومن القبائل البربرية توجد زواوة وصنهاجة بجبال جرجرة ومغراوة بجبال مليانة والونشريس، بالإضافة إلى قبائل فطين وبني ميزاب في الهضاب.[1]

بالإضافة إلى أهل الاندلس وفئه اليهود الفارين إلى المنطقة من بطش الإسبان .

ونتيجة لظروف المنطقة الصعبة وتدهور الاقتصادي انتشرت اللصوصية وانتشرت المجاعات والأوبئة[2] ، نتيجة إنعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، انتشرت الفوضى بين الناس وعمت مختلف أرجاء البلاد، وهذا ماأدى إلى هجرة العديد من المدن التي خضعت للاسبان إلى المناطق الداخلية، فتقلص عدد سكان المدن وفضلوا التحول إلى حياة البداوة [3] كما امتدت هذه الهجرة إلى الحدود الخارجية للدولة سواء إلى المغرب الأقصى أو إلى تونس.

أما في المجال الاقتصادي، تدهورت الأوضاع الاقتصادية للبلاد بعد أن فقدت أهميتها التجارية بالبحر الأبيض المتوسط، وباعتبارها همزة وصل مابين السواحل والمناطق الصحراوية، بعد سيطرت الدول الأوروبية على الملاحة البحرية واحتكارها للطرق التجارية، كما ساهمت الكشوفات الجغرافية في جلب الكثير من الثروة لاسبانيا والبرتغال، وأدى عدم الاستقرار السياسي والعسكري إلى الاضطراب بين المدن وفي الحركة التجارية الداخلية وتراجع نشاط الأسواق، وغياب الأمن إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم وقلة الإنتاج الزراعي وسيطرت الاقتصاد الرعوي. كما تراجعت العديد من الأنشطة الحرفية

---

[1] أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492 1792)** ، وثائق ودراسات، ط3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ، ص ص94 -95.

[2] كورين شوفالييه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1510 1541)** ، ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص6.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية)الجزائر –تونس –طرابلس الغرب (من القرن 10 إلى 14 هـ – ومن 16 الى 19م)** حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، عدد 31، 2010، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ص ص 11-12.

المحاضرة الثانية الغزو الاسباني للمغرب الأوسط

1. أسباب الغزو الاسباني

بدات مرحلة انهيار الحكم الإسلامي بالاندلس منذ القرن الثاني ميلادي نتيجة الصراعات السياسية والخلافات الطائفية التي ظهرت بين أمراء الإسلام، هذا ماسمح للدول المسيحة الى الدعوة إلى الوحدة لطرد المسلمين خارج حدود أوربا، فبعد سقوط غرناطة 1492م على يد فرديناند[1]، بعد سقوط غرناطة عام 1492م ، و نهاية حكم المسلمين بالأندلس أين قضى الإسبان على العروبة و الإسلام فيها ، ممّا أدّى لفرار أعداد كبيرة من الأندلسيين إلى الشمال إفريقيا ، ومن بينهم أعداد وفيرة من البحّارة الذين تدافعوا إلى الجهاد ضدّ القوى الصّليبية في البحر المتوسّط[2]، فكانت تلك التحرشات الاسبانية على سواحل شمال إفريقيا وملاحقة الاندلسيين الفريين من بطش التعذيب خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر ، يندرج في إطار الحرب المقدسة التي كان يدعمها رجال الكنيسة الكاثولكية كما صرح بذلك الملك فرديناند: "إن كل البلاد في حالة يبدو أن الله أراد أن يمنحها لأصحاب الجلالة"[3].

كما لعب رجال الدين الاسبان دورا بارزا في الدعوة إلى هذه الحملات العسكرية،ودعمها المادي لها وعلى رأسهم الكاردينال كزيمنس ، كما طلب الدعم من كل المجمعات الكنسية بإسبانيا بهدف جمع أكبر قدر من الأموال لدعم هذه الحملات[4]

وعليه فإن أهم دوافع الغزو الاسباني، مرتكزة أساسا على ذلك الحقد الصليبي والعداء بين الإسلام والمسيحية .

---

[1] بحري أحمد ، **الجزائر في عهد الدايات ،دراسة للحياه الاجتماعيةإبان الحقبة العثمانية** ،ج1،دار كفاية ، الجزائر،2013، ص41

[2] علي محمد الصّلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط** ، ط1 ، مؤسسة إقرأ للنشر التوزيع و الترجمة ، السعودية ، 2005 ، ص190 .

[3] جون وولف، **الجزائر وأوروبا(1830 1500)** ، ترجمة أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986 ص26 .

[4] Fernand Braudel, «**Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577**», R.A, Vol 66, 2é et 3 é tri.1925. P. 199.

2. الدوافع السياسية والعسكرية

لايمكن حصر الغزو الاسباني للمغرب الأوسط في الدوافع الدينة، بل لعب الموقع الاستراتيجي الدور البارز في هذه الحملات، بل يعد بالأساس حلقة من حلقات الحركة الاستعمارية، التي هدفت إلى التوسع والبحث عن أسواق جديدة، فالأطماع الاسبانية الممثلة في السيطرة على سواحل الشمال الافريقي، وإقامة قواعد عسكرية بها تضمن توغلها في القارة هو حلم رواد اسبانيا كثيرا سعت جاهدت لتحقيقة بكل الطرق.[1]

كما سعى الاسبان إلى إقامة قواعد عسكرية أماية على سواحل شمال إفريقيا، لمنع إتصال الأندلسيين بالمغاربة ومساعدتهم لهم من جهة وتأمين خطوط مواصلاتهم من جهة ثانية، هذا بالإضافة وضع حد لكل خطر يهدد السواحل الاسبانية[2].

3. الدوافع الاقتصادية

نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب الذي أصبحت تعيشه إسبانيا بعد سقوط الأندلس، وتعطل وسائل الإنتاج وتدهور المعاملات التجارية، لم يجد الاسبان أمامهم سوى بلاد المغرب العربي لما تزخر به من ثروات هائلة، استهوت الاسبان كثيرا للإعتماد عليها للخروج من أزمتها، ومازاد في إصرار إسبانيا على للسيطرة على هذه السواحل هو نجاح كشوفاتها الجغرافية، فرأت في القضاء على تجارة المسلمين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط هو الحل الوحيد لسيطرتها الاقتصادية، وتحقيق انتعاشها الذي تبحث عنه[3].

4. الاحتلال الاسباني لسواحل المغرب الأوسط

و في ظلّ هذه الانقسامات والصراعات الداخلية والضعف الاقتصادي استغلت إسبانيا ، وقامتا بشن هجمات ب سواحل المغرب ، مستهدفتان أهم مراكزه الإستراتيجية ، كانت الخطة التي وضعتها القوات الاسبانية لاحتلال الجزائر هي السيطرة على الشريط الساحلي كخطوة أولى ، ومن ثم اخضاع المناطق الداخلية .

---

[1] كورين شوفاليه، **المرجع السابق** ، ص 21

[2] بحري أحمد، **المرجع السابق**، ص41.

[3] عبد الله جمال الدين، تاريخ المسلمين في الأندلس، 897 93) هـ(، شركة سفير، القاهرة، د ت، ص ص10 106 .

فمع بداية القرن السادس عشر جهز الكاردينال كزيمنس حملة بقيادة ديغو فردينانز سنة 1505 باسطول ضم أكثر من 134 سفينة، بإتجاه ميناء المرسى الكبير والذي صمد لحصار طويل استغرق زهاء الشهريين قبل ان يسقط في يدهم ويتم تحويل مسجده إلى كنيسة .

حاول بعدها الجيش الاسباني الزحف على مدينة وهران سنة 1507م إلا أن قواته منيت بهزيمة نكراء، قتل فيها ماقارب 3000 جندي ورجع الناجون منهم إلى المرسى الكبير.

في عام 1509 كانت وهران وجها لوجه أمام حملة بحرية كبيرة، ونتيجة تواطئ اليهود مع الاسبان فتحت أبواب المدينة أمامهم ووقعت ضحية للنهب والسلب والقتل ونتهاك الحرمات والتنكيل بالمقدسات[1] .

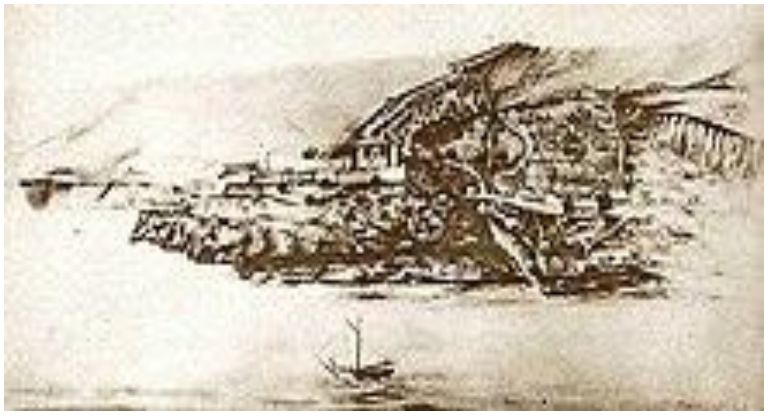

احتلال مدينة وهران

وبعد اخضاع الغرب الجزائري توجهت انظار العدو إلى الشرق، ففي عام 1510 سقطت بجاية وعنابة بعد تعرضهم لقصف مدفعي شرس، وأمام هذا الوضع الصعب الذي أصبحت تعيشه المنطقة لم يجد سالم بن التومي حل سوى مهاندة الاسبان ودفع الجزية لهم، كما أجبرت على إبرام معاهدة صلح سنة 1510م اعترفت فيه باستيلاء الاسبان على عدة موانئ في غرب الجزائر، والسماح لهم ببناء حصن البانيون (الصخرة)، بالإضافة إلى أقامة حامية عسكرية دائمة به[2] .

[1] عبد الرحمان الجيلالي، ج2 ، المرجع السابق، ص2

[2] كورين شوفالييه ، **المرجع السابق**، ص ص2 21

حصن البانيون

كما سقطت مستغانم في سنة 1511م ، واجبر حاكمها على توقيع معاهدة إستسلام في مقابل دفع ضريبة سنوية، بذلك اقتصر التوسع الاسباني في مرحلته الأولى على السواحل لسهولة تمويلها من اسبانيا عبر البحر .

في سنة 1514م استغلت اسبانيا انشغال الدولة العثمانية بحربها مع البنادقة فقام البابا يوحنا الثالث بتوجيه دعوة لتوجيه حملة عسكرية على الجزائر بقيادة شارل الخامس ، هدفها احتلال ميناء الجزائر فتصدى لها مُحَّد حسن آغا بكل بسالة، بعد أن قام بتحصين المدينة ومباغتة حشود الاسبان ونشر الذعر بين صفوفهم في معركة حقق فيها انتصار باهر اذهل العدو وجعله يفر دون تردد مخلف ورائه نصف جيشه وعتادهم[1]

الحاق الجزائر بالدولة العثمانية

يعود تاريخ إشقرار الاخوة بربروس في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، إلى القرن السادس عشر فترة حكم السلطان سليم الأول، فتيجة للإنتصارات الكبيرة التي حققها عروج والغنائم الضخمة التي حصل عليها جعله يفكر في الاستقرار هو وأخوه خير الدين بمدينة جربة، بعد اتفاقهم مع سلطان تونس أبو عبد الله مُحَّد الحفصي، مقابل منحهم حلق الوادي لممارسة نشاطهم البحري ، ومنح السلطان خمس الغنائم.

نتيجة المكنة العالية التي وصل إليها الاخوة بربروس في المنطقة ، طلب أعيان مدينة الجزائر منهم المساعدة، وفي سنة 1514م وبعد فشله في المحاولة الأولى بسبب وصول الامدادات الاسبانية وفي سنة 1516م وصل عروج مدينة الجزائر وشرع بالتخطيط للستيلاء على حصن البانيون، ونجح في

[1] رابح بونار ، **المغرب العربي تاريخه و ثقافته** ، ط3 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2000 ، ص 335 .

استرجاع مدينة تنس وتلمسان سنة 1517م لم يحالف الحظ عروج لمواصلة تحرير المناطق فموت كان اسرع من طموحه ، فبعد استشهاده طلب اعيان مدينة الجزائر من خير الدين تولى قيادة الجيوش ، وعلى الرغم من الصعوبات التي اعترضته إلا أنه واجه كل ذلك بعزيمة حققت له ماكان يطمح إليه[1].

سياسة خير الدين إعتمدت على الدخول في طاعة الدولة العثمانية فراسل السلطان سليم الأول فرحب هذا الأخير بالبيعة ووافق على اخضاع الجزائر لحمايته وعين خير الدين بيلرباي على الجزائر ، كما زود الجيش ب 2000 انكشاري و4000متطوع بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية وبهذا أصبحت الجزائر تابعة للدولة العثمانية [2]

خير الدين بربروس

[1] وليم سبنسر، **الجزائر في عهدد رياس البحر**، ترجمة عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980 ، ص34.

[2] كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص ص. 43 42

المحاضرة الثالثة التنظيم الإداري والسياسي للجزائر خلال العهد العثماني

1. الديوان

اعتبر الديوان في بداية تأسيس الدولة الجهاز السياسي والتشريعي للسلطة بالجزائر ومع تطور الدولة واتساع رقعتها على حساب الزيانيين والحفصيين، كان لابد لها من استحداث مؤسسات لتنظيم الشؤون السياسية والإدارية، فتم إنشاء مؤسسة الديوان، والذي يقصد به العديد من المعاني؛ فالدِّيوانُ هو الدَّفتَرُ الذي تكتب فيه أَسماء الجيش وأَهل العطاء.[1]

والديوان لفظ فارسي وفي ذلك إشارة إلى أن فكرة الدواوين ليست عربية، بل أخذها المسلمون عن غيرهم، ومعنى الديوان بلغة الفرس الشياطين[2].

أما تعريفه الاصطلاحي خليفة حماش بأنه:"**إحدى الدعائم الأساسية التي أقام عليها العثمانيون نظام الحكم،وهو بمثابة مجلس عام يضم وزراء الدولة وكبار موظفيها وقادتها العسكريين والعلماء، يجتمع في مواعيد معينة لمعالجة القضايا التي تخص الدولة، وكانت اجتماعات الديوان ذات أهمية كبرى، ونظرا لأهمية هذا الجهاز في تسيير الحكم عند العثمانيين، فإنه كان يعين في كل ولاية من ولايات الدولة جهاز مماثل يضم الباشا ومساعديه والعلماء لمعالجة كافة القضايا التي تخص الولاية، وإصدار القرارات بشأنها والتي كان على الباشا أن يلتزم بتنفيذها**"[3].

ويرى إيلبير أورتايلي(**ILber Ortayli**)بأنه:"**بصفة عملية هو اللجنة التي تحكم السلطة، ولم يكن مجرد مجلسٍ للوزراء، ولا يمكن القول أن القرارات المتخذة فيه كانت نافذة بحكم القانون، لكنها كانت ملزمة بحكم الواقع**".

وقد لعب الديوان دورا مهما في توجيه الحياة السياسية في الجزائر، وازداد هذا الدور في عهد الدّايات كما سنرى.

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مجلد1، ط2، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، ص201.

[2] منير حسن عبد القادر عدوان، " **مؤسسة بيت المال في صدر الاسلام 1هـ/132هـ**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2007م، ص61.

[3] خليفة إبراهيم حماش، "**العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي(1798م-1830م)**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1988م، ص55.

2. نشأة الديوان

أما عن تاريخ إنشاء هذه المؤسسة الإدارية بالجزائر فيعود إلى "خير الدين بربروس" حسب ما ورد في كتاب "**غزوات عروج وخير الدين**" وقد اعتبرت أهم مؤسسة سياسية في تلك الفترة[1]، كما أشار الأسير الاسباني هايدو(**Haëdo**) إلى وجود مجموعة كبيرة من المستشارين والمساعدين للباشا في إدارة وتسير الدولة، وهي إشارة منه إلى وجود هيئة إدارية تساعد الباشا في مهامه والأرجح أنها الديوان.[2]

3. . تطور مؤسسة الديوان

أ فترةحكم حكم البايلربايات[3](1518-1587م)

مرت مؤسسة الديوان في الجزائر بمراحل مختلفة ومتباينة، حيث جسدت مظهر التطور في بعضها، والضعف في بعضها الأخر، ففي هذه المرحلة ارتبطت الجزائر ارتباطا وثيقا بالخلافة العثمانية، ومثل البايلرباي سلطة الحكم إذ كان يطلب من الخليفة العثماني تزكية اختيار السلطة في الجزائر، مثل ماقام به مجلس أعيان مدينة الجزائر بتعيين "خير الدين بربروس" حاكما لمدينة الجزائر عام 1518م خلفا له، في هذه المرحلة لم يكن الديوان مؤسسة ذات صلاحيات، وإنما كان عبارة عن مجلس استشاري[4] مكون من الخزناجي، ووكيل الحرج، وخوجة الخيل، وآغا العرب ومترجمان،[5] تُعقد جلساته مرتين أو ثلاثة في الأسبوع، لمناقشة المسائل المتعلقة بالحرب والسلم والأمور الماليةوتمثلت مهام الديوان في هذه الفترة بتثبيت البايلرباي وإلباسه الخلعة السلطانية[6]، كما أنه كان بإمكانه عزل أو تعيين الحاكم الجديد، هذا بالإضافة إلى التجديد السنوي للوظائف الحكومية بالدولة،[7]وما ميز أواخر

---

(1) مؤلف مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تحقيق وتقديم: نور الدين عبد القادر، ط1، الجزائر، 1984 ص94.

(2) Diego de Haëdo, **Topographie et histoire Générale d'Alger**, traduction de Dr Monnereau et A. Burbrugger, Présentation de Joce Lyne Dalahlia, Editions Bouchéne, Paris ,1998. P228.

(3) يقصد بها أمير الأمراء وينتمي إلى فئة رياس البحر.

(4) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619-1830)م**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010م ص290.

(5) عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: ماهر محمود علي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص ص 138،139.

(6) الخلعة: اسم العربي يطلق عليه بالتركية القفطان وهو نوع من الملابس الخارجية المؤلف من الرداء الذي كان السلطان يكسيه على موظفيه إعرابا عن رضاه عنهم.

(7) محمد بن جبور، **صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنيين17و18**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2002م/2003م، ص5.

أواخر حكم البايلربايات هو شعور الدولة العثمانية بضعفها بعد هزيمتها في معركة ليبانتو1571م،[1] بالمقابل تراجع الخطر الإسباني على السواحل الجزائرية، بسبب انشغاله بالحرب مع فرنسا وهولندا وانجلترا، هذا ما جعل الدولة العثمانية تحرص على تغيير نظام الحكم في الجزائر[2] وبهذا تم إلغاء النظام القديم وإقامة جديد .

ب. فترة حكم الباشوات(1587_1659م)

الذين كانوا يعينون من قبل السلطان العثماني لمدة ثلاث سنوات، وهذا ماقلل في الواقع من إخلاص الباشا لمنصبه وحتى للخليفة العثماني وقد شهد الديوان في هذه الفترة نوع من التطوير، فبعد أن كان يقتصر على الحاكم والضباط السامين وبعض أعيان البلاد،[3] أصبح يتفرع إلى:

*/**الدّيوان الصغير أو الخاص**: الذي يتكون من الباشا، الكاتب العام، المفتي الحنفي القاضي الحنفي، الضباط السامين، يصل عدد أعضائه إلى 24 عضوًا، وارتفع هذا العدد فيما بعد إلى ستة وثمانين عضوًا، يعقد جلساته يوميا، يرأسه الباشا لمناقشة الأمور المعروضة عليه.

*/ **مجلس الكراسة**: يتشكل من: موظفيين سامين مختصين، وتضم أربعة أعضاء وكيل الحرج، الخزناجي، خوجة الخيل والآغا، يتولون الإشراف على مختلف قطاعات الدولة[4].

*/ **الدّيوان الكبير**: الذي يعتبر إمتداد لمجلس أعيان مدينة الجزائر، وكان يضم حوالي 700عضو من كبار الضباط، والجنود المرتبين حسب الرتبة والأقدمية والموظفين السامين وكبار العلماء كالمفتي الحنفي والمالكي، جلساته تعقد كل يوم سبت يدرس خلالها أهم القضايا ويصادق على قرارات الديوان الصغير بعد مناقشتها، كما يضم هذا الديوان فرعيين هما:

– **مجلس الرياس**[5]: تم إنشاؤه سنة 1687م بدعوة من مزومورتو قنصل فرنسا بالجزائر، بعدما دعا رياس الجزائر للاجتماع لمناقشة العلاقات الفرنسية الجزائرية، وطلب منهم عدم معارضتهم لمشروع السلم مع فرنسا عند عرضه على الديوان العام الذي يرأسه وكيل الحرج، ويتكفل بالإشراف على كل

---

[1] محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983م، ص ص255–257.

[2] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(926–1246)هـ/(1519–1830)م** ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص ص18،19.

[3] شارل أندري جوليان،**تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1978م، ص352.

[4] آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص14.

[5] المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الاساطير والواقع** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص409.

ما يتعلق بالمسائل البحرية وكل ما يتعلق بالأسرى والخلافات مع الدول الأجنبية، ورغم كثرة أعضائه إلا أنهم كانوا يستدعون جميعا لحضور الاجتماع[1] .

– **مجلس الأوجاق**: الذي تشكل سنة 1635م يعمل على تنظيم شؤون الجند وتحديد مهامهم وترقياتهم[2]، بالإضافة إلى إدارة الخزينة والتجارة الخارجية والإهتمام بالضرائب[3].

أما جلساته فكانت تعقد أربع مرات في الأسبوع (السبت، الإثنين، الأربعاء الخميس)، في قاعة يطلق عليها قاعة **المرايا**، وتخصص هذه الجلسات لدراسة الأمور الخارجية، والبت في أمور الحرب والسلم، والبحث في التحالفات وتوقيع المعاهدات، وغالبا ما تستمر جلساته ثلاث ساعات[4].

وقد عرفت الجزائر في عهد الباشوات بعض الإضطرابات خاصة السياسية نتيجة احتدام الصراع بين القوتين العسكريتيين البرية والبحرية، وتمرد بعض القبائل، وثورة الكراغلة[5]، فلم يعد بمقدور الباشوات السيطرة على الوضع، نتيجة استغلالهم لفترة حكمهم القصيرة(ثلاث سنوات)في تجميع الثروة تاركين السلطة الفعلية للبلاد تنتقل تدريجيا إلى مجلس الأوجاق[6]، الذي نافسهم شيئا فشيئا على السلطة إلى أن استولى عليها، [7]،وبهذا توسعت سلطة الديوان إذ أصبح ليس بمقدور الباشا تجاهل آرائه، كما أصبح بقاؤه في مركزه مرهوناً بتقبله لقراراته[8].

ج فترة حكم الآغوات (1659–1671م).

تميزت فترة حكمهم بأنها الأقصر زمنياً، حيث كثرت فيها الاغتيالات السياسية، نتيجة الخلافات بين أعضاء مجلس الأوجاق، وأيضا عدم قدرتهم على تسيير أمور الدولة، كما أعلن الخليفة العثماني عدم تدخله في شؤون الجزائر، الأمر الذي دفع الأوجاق إلى عقد مجلس، درسوا من خلاله

---

(1) آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص15.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص159.

(3) جلال يحى، **السياسة الفرنسية في الجزائر(1830–1962)**، دار المعرفة، 1959م، ص26.

(4) آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص15.

(5) نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص108.

(6)أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات (1659م–1671م)**، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2011م، ص ص34،33.

(7) Pierre Boyer, **Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey(1571–1817)**, R H, № 495,1970, pp99–101.

(8) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث مع الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الشرق، بيروت 1979م، ص60.

مسألة ضعف الإدارة، وسبل وضع نظم جديدة من أجل التصدي للفساد المتفشي[1]، وإيجاد موارد مالية للدولة، بعد تراجع نشاط الجهاد البحري، وبهذا تفرع الديوان إلى فرعين هما:

- **مجلس الأوجاق** الذي حل محل مجلس الكراسة، ويضم كبار الضباط من الرياس وكبار الموظفين ومفتي الجزائر[2]، يعقد جلساته أربع مرات في الأسبوع تحت رئاسة الأغا ومن مهامه مهامه رعاية شؤون الأوجاق وتلبية مطالبهم، كما حصرت سلطات الآغا في تنفيذ مقررات الديوان [3] .
- **الديوان الكبير**: عرف تقلص كبير لدوره أمام مجلس الأوجاق، واقتصرت مهامه على تقديم الاستشارة عندما يطلب ذلك من أعضائه[4].

كما عرفت الجزائر في هذه الفترة نوع من الاستقلالية، إذ تحمل الديوان جميع النفقات العسكرية من خزينة الدولة الجزائرية، وكذا مرتبات جميع الموظفين، كما أن الجزائر في هذه الفترة، عقدت عدة معاهدات سلام باسمها الخاص أهمها معاهدتها مع انجلترا وهولندا سنة 1662م [5].

د. فترة حكم الدايات (1671–1830م)

تعرضت السواحل الجزائرية في هذه الفترة إلى عدة حملات أوروبية، ألحقت أضرارا كبيرة بالأسطول الجزائري، مما أدى إلى ضعف نفوذ رياس البحر، فاستغل الأوجاق هذا التراجع الذي كان في صالحهم، وتمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم وعينوا حاكما للبلاد تحت اسم **الداي**، وتعتبر فترة حكمهم من أطول الفترات، حيث شهدت فيها الجزائر نوعا من الهدوء والاستقرار، والملاحظ أن الجزائر في هذه الفترة أصبحت دولة مستقلة عن الخلافة العثمانية، خاصة وأن الداي أصبح ينتخب من طرف الديوان الكبير، والجدير بالذكر أن منصب الداي كانت تتولاه في الغالب إحدى الشخصيات البارزة في الدولة وهي: الخزناجي أو خوجة الخيل أو آغا العرب، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة إذ استغل البعض انتشار الاضطرابات والفتن واستولى على هذا المنصب.[6]

---

[1] حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية(1659_1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري،2007م/2008م، ص15.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت،1997م، ص59.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج3، ط6 دار الثقافة للطبع والنشر، بيروت، 1983م، ص158.

[4] آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص18.

[5] أحمد سليماني، **تاريخ مدينة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ت)، ص16.

[6] محمد خير فارس، **المرجع السابق**، ص71.

ومع مطلع القرن الثامن عشر، ظهر ديوان خاص مواز لديوان الأوجاق، حيث أشار (**Venture de Paradis**) إلى ذلك بقوله: "**بأنه توجد مؤسستان: الديوان الخاص والديوان العام**"، إلا أن هناك من نفى وجود هذا الديوان الخاص كالقنصل الفرنسي"**فيليب فالبر**"(**Felipe Valpar**)الذي أكد على وجود ديوان واحد فقط[1].

د/ الديوان العام: ويعرف أيضا بالديوان الكبير، وصل عدد أعضائه إلى ألفي شخص، مما خلق صعوبة في تسيير اجتماعاته[2]، هذا ما دفع بعلي آغا إلى تقليص عدده إلى 700 عضو، ليقتصر على الداي وكبار ضباط الجيش والأعيان والعلماء والفقهاء ونقيب الأشراف والموظفين السامين كالخزناجي وآغا العرب، خوجة الخيل، وكيل الحرج، وبيت المالجي والكاهية والخوجات الأربعة، وآغا الإنكشارية، و200 أوضباشي و300 بولكباشي،[3] 24 آياباشي[4] وضباط سامون متقاعدون[5]، متقاعدون[5]، يقوم الداي بمجرد تنصيبه بتعيين من يثق بهم في الوظائف الحيوية المشكلة للديوان، الذي يعتبر بمثابة مجلس عام، فيساعد هؤلاء الداي على تسيير شؤون الدولة، وقد كانت تجهز لهم أماكن للجلوس بجانبه أثناء انعقاد المجلس، وكان حضورهم ضروري وأكيد.[6]

أما الإنتساب إلى هذا الديوان فلم يكن بالأمر الهين أو اليسير، إذ وضعت مجموعة من الشروط للإنظمام له، كالخبرة والعمل مدة معينة في الجيش البري أو البحري، أما بالنسبة للعسكريين الذين لم يرتقوا إلى مرتبة بولكباشي فيمكنهم الإلتحاق إلى عضوية الديوان شريطة أن يقضوا عدة سنوات في إدارة الشؤون الإدارية والحكومية[7].

يرأس الديوان العام الداي بصفته القائد الأعلى للجيش البري، حيث يجتمع مرة في الأسبوع كل يوم سبت في مقر الحاكم للنظر في المسائل الهامة كمعالجة الاضطرابات الداخلية، وتعقد له

---

(1) Venture de Paradis, **Tunisi et Alger au XVIII siècle**, Mémoires et Observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Saindbad, Paris, 1983.p204,

(2) Pierre Boyer, **Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger**,R H, № 478, Avril –Juin 1966,p301

(3) آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص27.

(4) أمين محرز، **المرجع السابق**، ص111.

(5) شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827م-1871م)**، مجلد1 ترجمة:فتحي سعيدي وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2008م ص47.

(6) جيمس ليندز كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص91.

(7) آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص12.

جلسات استثنائية عند تولية حاكم جديد، أو في حالة تهديد خارجي، أو إبرام المعاهدات وانهائها[1].

وقد تمتع هذا الديوان بصلاحيات عدة، كمراقبة أعمال السلطة الحاكمة، كما كان له الأحقية في حضور الاجتماعات أثناء المناسبات الرسمية والترقيات، والمصادقة على قرارات الديوان الصغير، كإقرار حالة السلم أو إعلان الحرب، بالإضافة إلى نشاطه في الاحتفالات الشكلية بمناسبة الأعياد الدّينية، وحفلات توزيع الأجور التي تعقد كل شهرين، غير أن هذا الدور بدأ بالتراجع إلى أن أصبح في أواخر العهد العثماني، يقتصر على تقديم المشورة للهيئة التنفيذية، والمصادقة على اختيار الداي [2].

هـ/ الديوان الخاص: يعرف أيضا بالديوان الصغير، يتكون من كبار ضباط الجيش برتبة بولكباشي، وقائد الأوجاق، وعددًا من الموظفين الكبار، يرأسه الداي، بالإضافة إلى المفتي والقضاة(المالكي والحنفي) والخوجات، كما لعب دورا كبيرا في توجيه سياسة البلاد، إلى أن أصبح القوة الفاعلة الرئيسة، وظل كذلك حتى فترة حكم علي خوجة(1817م-1818م)، أين تعرض لأزمات عديدة، فقد على إثرها سلطة القرار، حيث أصبح الحكم بيد كبار الموظفين.[3]

مجموع أعضائه يتراوح من 50إلى60 عضوا، يجتمع الديوان الخاص طيلة أيام الأسبوع ماعدا يوم الثلاثاء والجمعة، كذالك في المناسبات والأعياد في قصر الداي، لمناقشة ودراسة المسائل العامة والطارئة، يخصص يوم السبت لدراسة المسائل ذات الأهمية البالغة، كما فرضت شروط صارمة على أعضائه كإجبارهم على ترك سلاحهم خارج الديوان لأن جلساته استغلت في أوقات كثيرة لتنفيذ الانقلاب على الدّاي، وكان أعضاؤه يجلسون في أماكن محددة وفق رتبهم[4]، ويضع كل عضو قطعة من شريط مذّهب يلتصق بعمامته للتعريف بمقامه القانوني، ويحمل كل واحد منهم علمين فإذا حدث اختلاف يرفعون العلم الأحمر وفي حالة الاتفاق يُرفع العلم الأخضر[5].

ونتيجة إزدياد نفوذ الدايات تم حل الديوان الصغير وعوض بمجلس القوات.

---

(1) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد شريف الزهار(1754م-1830م)**، تحقيق:أحمد توفيق المدني، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص23.

(2) عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2013م/2014م، ص126.

(3) Pierre Boyer، **Op.cit**, p301

(4) **رحلة العالم الألماني ج .أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ-1732م)**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار المغرب الإسلامي، تونس، (د،ت)، ص44.

(5) ألبير أورتايلي، **إعادة استكشاف العثمانيين**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2012م، ص161.

و/ مجلس القوات: الذي يعد بمثابة مجلس للوزراء، كان يمثل الهيئة التنفيذية، عدد أعضائه لم يكن ثابتا، يضم المجلس كلاً من الداي، الخزناجي، آغا العرب، وكيل الحرج، خوجة الخيل بيت المالجي، والكتاب، كان يجتمع برئاسة الداي بقصر الجنينة أربع مرات في الأسبوع، وتخصص جلسة منها لمناقشة الشؤون الخارجية، أما البقية فهي مخصصة لمعالجة الأمور الداخلية وكانت قراراته غالبا توقع بـ**"نحن الداي والديوان، جند الجزائر المنتصرة"**[1].

4. مهـام الديوان

من أهم القضايا التي كانت تناقش على مستوى الديوان

- انتخاب الداي، ومساعدته على أداء مهامه[2].
- النظر والفصل في القضايا التي هي أصلا من اختصاص الداي كالخيانة العظمى. والتآمر على حياته، وهو ما جعله بمثابة مؤسسة قضائية.
- إبداء رأيه عند الطلب فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول، وأكد المؤرخ الفرنسي هنري دي غرامون(**Henri de Grammont**) استقلالية الديوان في الحكم بقوله:" **لقد كان الديوان يتخذ القرارات بسيادة مطلقة فيعلن الحرب ويعقد السلم ويوقع المعاهدات، ويقيم الأحلاف من دون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي**"[3].
- إصدار أحكام تتعلق بأمن واستقرار الدولة.
- كما حدد "حمدان خوجة" مهام أخرى للديوان حيث جعل منه هيئة قضائية استشارية، يلجأ إليها القاضي نفسه لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالعسكر، لكونهم لا يحاكمون بالقوانين المدنية[4].
- الاهنمام أيضا بالنظر في الشؤون المالية مثل: فرض الضرائب، وبحث الشكاوى القضائية والإدارية [5].

---

[1] آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص12.

[2] خليفة إبراهيم حماش،**المرجع السابق**، ص58.

[3] محمد العربي الزبيري، **مقاومة الحاج أحمد باي وإستمرارية الدولة الجزائرية**، ط1، دار الحكمة الجزائر،2015م، ص56.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص122.

[5] جون.ب.وولف، **الجزائر وأوربا(1500-1830)م**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م،ص391.

والحقيقة أن الديوان فقد أهميته، واختفى وتقلص دوره عندما انتقل مقر الداي من قصر الجنينة إلى القصبة حيث جُرِّد–الديوان–من معظم مهامه في أواخر العهد العثماني، نتيجة التنافس والصراع على الحكم، وتزايد عدد أعضائه، فتراجع دور الديوان السياسي، وتحول إلى مجرد هيئة تنفيذية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين السامين، كما آلت رئاسة الديوان إلى آغا الهلالين[1]، فلم يمثل الديوان في بداية حكم الدايات سلطة حقيقية، فأصبحت جلساته لا تعقد إلا لدفع مرتبات الجند، أو لتجديد البيعة في عيد الفطر[2]، أو لتعيين الداي، أو في حال إرسال الخليفة العثماني لأحد مبعوثيه إلى الجزائر لطرح أو معالجة بعض القضايا، فأصبحت قراراته مجرد حبر على ورق ووصف "وليام شالر" الوضع الذي آل إليه الديوان بقوله:"**الديوان كان يمثل جهاز الحكم الحقيقي في الدولة، بعقد جلساته بانتظام والتي تتولى صرف الأموال، ومناقشة واتخاذ جميع القرارات الهامة، لكنه أصبح فيما بعد مجرد شبح، ومع انتقال الحكم إلى القصبة أصبح وجوده صوريا**"[3].

مراحل الحكم العثماني بالجزائر

مراحل الحكم	مدة الحكم	عدد الولاة
مرحلة البايلربايات	1587-1518	21
مرحلة الباشوات	1659-1587	27
مرحلة الآغاوات	1671-1659	05
مرحلة الدايات	1830-1971	30

5. موظفو الديوان

تميز الجهاز الإداري العثماني بالمرونة والفاعلية والبساطة في التنظيم والصرامة في التطبيق، إذ اعتمد على توزيع صلاحيات الموظفين على مختلف المهام، حسب ما تقتضيه الحاجة، كما كان مؤهلا

---

[1] آجقو علي، **الدولة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص27.

[2] Venture de Paradis,**Op_cit**,pp 66-67.

[3] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا(1816-1824)م**، تعريب وتقديم وتعليق: إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص43.

لتسيير ومراقبة جميع المرافق الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية فعلى الرغم من استحواذ الأتراك على المناصب السياسية والقيادية، إلا أنها استطاعت أن تلبي مصالح السكان

أ الجهاز الإداري في دار السلطان

***الـداي :**

هو الحاكم العسكري والسياسي للبلاد والقاضي الأعلى في أمور الحرب والسلم، المسؤول على الضرائب والتوظيف، رئيس السلطة التنفيذية، والقائد العام للجيش له صلاحيات غير محدودة، ويجمع في نفس الوقت لقب الباشا الشرفي ومنصب الداي العملي، ينتخب الداي في الغالب الأعم من قبل الديوان الذي يجتمع في جلسة علنية[1].

بعد تنصيب الداي، يُحرر تقريرا إلى الخليفة العثماني، يشرح الأسباب والظروف التي دعت إلى التغيير[2]، ولابد من تصديق الخزناجي وآغا الانكشارية ووكيل الحرج والقاضي والمفتين على التقرير قبل إرساله، وباستلامه جواب التعيين من الخليفة يقام احتفال رسمي، تبدأ مراسيمه بتقديم للباشا رموز التولية الشكلية الفرمان والقليج[3]وبعد ذلك يتقدم الخزناجي ليلبسه القفطان.

لقد أصبح منصب الداي أواخر العهد العثماني، لايتطلب أي شرط ماعدا أن يكون المرشح تركيا، وفي خِضم حالة الفوضى التي انتشرت، وهنت السلطة وصارت بيد أشخاص لا خبرة لهم بأمور الحكم، فوصل إسكافيون وفحامون إلى السلطة، ومارسوها دون وعي[4] كالداي علي الغسال، والأخطر من ذلك، أن منهم من كان يجهل القراءة والكتابة كالداي ُعمر`1815م،

لم يكن يسمح للداي بالزواج، وإن كان متزوجا قبل توليه الحكم، فإن عليه أن يسكن أسرته خارج القصر، ولا يسمح له بزيارتهم إلا يومي الخميس والجمعة، أما بقية أيام الأسبوع فكان لزاما عليه أن يتفرغ لشؤون الدولة، ولعل هذا ما دفع المؤرخ الإسباني "خوان كانو" (**Juancanau**)

---

(1) الغالي الغربي، **السلطة ومراكز القوة بالجزائر العثمانية على عهد الدايات (1671*1830)**،دراسات وشاهدات مهداة إلى الدكتور أبو القاسم سعد الله ،جمع وتقديم: نصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص397.

(2) وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة: عبد القادر زبادية، ط2، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع الجزائر، 1981م، ص ص90،91.

(3) نوع من السيوف العثمانية، ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص184.

(4) ع. بن اشنهو، **الدولة الجزائرية 1830 مؤسساتها في عهد الامير عبد القادر**، ترجمة: لفراحي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص35.

إلى وصفه بأنه: "**رجل ثري لا يتصرف في كنوزه، وأب بدون أولاد، وزوج بلا زوجة، وطاغية غير حر وملك لعبيد، وعبد لرعاياه**"[1].

يتقاضى الداي راتبه كجندي نظامي على أساس رتبته العسكرية في الجيش، مما يجعله أول من يستلم مرتبه يوم دفع المرتبات، ويقدر راتبه ب106قرش في السنة بالإضافة إلى الهدايا الثمينة،

* **الخزناجي :**

يعتبر من بين العناصر المهمة والفعالة في جهاز الحكم، ونظرا لأهمية المنصب أصبح صاحبه يملك نفوذا واسعا، إذ يعد بمثابة الوزير الأول، والأمين العام لخزينة الدولة، والمشرف على المالية من خلال مراقبة مصادر الدخل ووجوه الإنفاق[2]، من حيث استلام المداخيل التي كانت تصل من مختلف أنحاء البلاد سواء عينية أو نقدية[3]، وإيداعها الخزينة أو بسحب مبالغ لسد نفقات الدولة، وتتم عملية الاستلام بحضور الداي والكتاب الأربعة وأعضاء الديوان[4].

ورغم الصلاحيات الموكلة لشخص الخزناجي، إلا أنه لا يسمح له بالاحتفاظ بمفاتيح الخزينة، بل يسلمها في نهاية اليوم إلى الداي[5]،ومن مسؤولياته ضبط عائدات الدولة، ودفع رواتب الجند والموظفين.[6]

من الملاحظ أن منصب الخزناجي عرف تطورا ملحوظا بمرور الزمن؛ فبعد أن كان في العهد الأول مجرد موظف مشرف على الخزينة، أصبح مع أوائل القرن الثامن عشر، يحتل المرتبة الثانية بعد الداي من حيث الأهمية، وأصبح الشخصية الأولى المؤهلة لتولي الحكم[7].

وقد أكد لنا المؤرخون في كتاباتهم والرحالة المعاصرون لتلك الفترة على مدى سلطة ونفوذ الخزناجي، وفي هذا الصدد نجد الأسير تيدنا(**Thedenat**) الذي سجل في مذكراته قصة مغامراته

---

(1) خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق**، ص40.

(2) محمود باشا محمود، **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة**، ترجمة: عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م، ص73.

(3)Thomas Show، **Voyage dans la Régence d'Alger**, 2ème Edition Bouslma, Tunis,1980,p167.

(4) يوسف أمير، **المرجع السابق**، ص 26

(5) Lauger De Tassy P، **Histoire de l'Alger et du bombardement de cette ville en 1816**,paris;1830 141

(6) أمين محرز،**المرجع السابق** ،ص25.

(7) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص126.

التي انتهت به إلى تقلد منصب خزناجي باي معسكر، وما امتلكه من سلطات فيقول:"**بأنه أكبر سلطة بالبلاد بعد الداي، يخضع لأوامره باي معسكر و يتقرب إليه**"[1].

* **وكيل الحرج:**

يعرف باسم وكيل حرج باب الجهاد، هو منصب قام الدايات باستحداثه، ومع مطلع القرن الثامن عشر، أصبح وكيل الحرج بمثابة وزير البحرية والعلاقات الخارجية، ومن مهامه زيادة على العلاقات الخارجية وما في حكمها من اتصال وتواصل بقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية، يتوجب عليه الإضطلاع بشؤون البحرية الجزائرية حيث يقوم بتسجيل السفن الداخلة والخارجة والمحجوزة، ومراقبة الموانئ والمجدفين والسهر على حفظ الأمن، ورعاية عملية تسليح رجال البحر، والإشراف على مخازن ومؤونة الأسطول[2] كما يعتبر القائم على أعمال دار صناعة السفن والجهاد البحري ويتولى الإشراف على الجمارك والأسرى الموجودين في سجون الجزائر ومن صلاحياته تعيين الرياس وأخذ القرارات الخاصة بالغنائم، قبل أن يقدم التقارير المفصلة عنها للداي والديوان.[3]

***خوجة الخيل** [4]:

بالتركية أتخوجاسي(At cogeasi) بمعنى كاتب الخيل[5]، هو عبارة عن خوجة عادي مكلف برعاية مواشي الدولة، وحراسة أراضي البايلك، لكن مع مرور الوقت، تطورت وظيفته وتوسع مجال نفوذه فأصبح من ضمن الموظفين السامين بديوان الداي، ذُكر في بعض المصادر باسم الوزير الثالث، ويعد من بين المرشحين لتولي منصب الداي، وهو بمثابة مدير أملاك الدولة، يعتبر المكلف بالجباية والإشراف على أملاك البايلك، والمسؤول الأول على جمع الضرائب، هو المكلف بالاهتمام بمواشي الدولة من خيول وجمال وبقر وغيرها، ويعتبر المسؤول عن ضمان التموين الغذائي لكبار الموظفين، والفرق العسكرية، من قبائل المخزن والعشائر الحليفة المقيمة في أراضي البايلك، كما يشارك في تزكية الداي الجديد بالديوان يسهر على تجنيد الفرسان والمتطوعين من الأناضول ويحرص على تسجيلهم في

---

(1) أحميدة عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا، أنموذجا)**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2003م،

(2) Venture De Paradis ،**Alger au XVIII siècle**, Op_cit, P68.

(3) Pierre Boyer ،**des pachas triennaux a la revolution d ali kodja dey**, op_cit,p115

(4) علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية (العدالة)**،ج3، ط2، منشورات باتنيت باتنة الجزائر، 2002م/2003م، ص14.

(5) روبير مانتران، **المرجع السابق**، ص619

سجلاته الخاصة بذلك، إضافة إلى تموين الجيش بالعتاد والخيول والجمال والبغال اللازمة[1]، كما كان في بعض الأحيان يشارك في قيادة بعض الفرق العسكرية التي تخرج لتأديب المتمردين، ويقوم بدور الوسيط بين السلطة والقبائل والعشائر [2]

* **آغا العرب (المحلة)**

يطلق عليه أيضا اسم آغا الصبايحية وآغا العسكر، وترجع هذه التسمية إلى كونه المكلف بقيادة فرق الأوجاق والصبايحية المعسكرة خارج المدينة، يتولى الإشراف على الفرسان، ويترأس الحملات العسكرية[3]، التي تهدف إلى قمع الثورات ضد السلطة الحاكمة، وجمع الضرائب[4] بمعنى أنه بمثابة وزير الداخلية، المكلف بالمحافظة على الأمن العام، ويستعين من أجل تحقيق ذلك بقبائل المخزن[5]، يعرف يعرف بأنه:"...**القائد الأعلى لكل الفرق العسكرية البرية الفرسان منهم والمشاة، بمجرد مغادرته مدينة الجزائر يصبح يدعى ملك الأرياف، يتمتع بالسلطة المطلقة على المناطق الداخلية...**"[6]

ومن مهامه أيضا معاقبة الجنود الذين لا يمتثلون للأوامر، وينفذ العقوبة الصادرة في حقهم بمقر إقامته المعروف بدار سركاجي[7]، كما أوكلت له مهمة مراقبة إقليم دار السلطان، وتلبية حاجياتها الغذائية والصناعية من المناطق التابعة لها مثل سهل متيجة، بالإضافة إلى السهر على حفظ الأمن.[8]
الأمن.[8]

* **بيت المالجي**:يعتبر المشرف على بيت المال، ويعين مباشرة من الداي، يهتم بأملاك وثروات الدولة، وهو مكلف بإدارة الأموال التي تعود لبيت المال فله الحق في بيع كل ما هو ملك لها من الدور، والأراضي والأجنة التي آلت إليه بسبب موت أصحابها أو فقدانهم وانعدام ورثة شرعيين لهم، كما يتولى المحافظة على حقوق الورثة إن وجدوا خاصة إذا تعلق الأمر بالورثة الذين يطول غيابهم

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**،ص128.

(2) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص128

(3) خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق**، ص66.

(4) Thomas Show, **Op_cit** , p162.

(5) Venture De Paradis،**Alger au XVIII siècle**, Op_cit, p214.

(6) عائشة غطاس وأخريات، **المرجع السابق**، ص ص116،117.

(7) أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص44.

(8) محمد بن ميمون الجزائري، **المصدر السابق**، ص35.

بسبب الأسر، فيحرص على تحديد قيمتها وتسجيلها في دفتر العقود والمواريث[1]، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

* **قائد الدار:**

يتولى مراقبة العوائد والمداخيل وحقوق الكراء داخل المدينة، كما أنه يتولى توزيع المؤن الشهرية على الجند وصرف مرتباتهم[2]، ويسهر على توفير الخدمات الضرورية لهم، ويعتبر حلقة الوصل بين السكان وموظفي البايلك، ويشرف على استقبال بعض الشخصيات السياسية[3].

* **شيخ البلد:**

هو موظف مكلف بالإشراف على الشرطة الإدارية، يعين من طرف الداي يختار غالبا من الجزائريين، وهو مكلف بإدارة أمن المدينة والسهر على سلامة سكانها، كما يهتم بعملية جباية الضرائب من التجار والحرفيين[4]،

* **كتاب الداي الخواجات**

أجمعت جل المراجع المطلع عليها أن عدد كتاب الداي أربعة:

- **الكاتب الأول(المقطعجي)**: يلقب أيضا بالباش كاتب، وهو بمثابة رئيس الكتاب بأو الكاتب الأول وهناك من أطلق عليه كاتب السر، لما يتطلبه المنصب من أخلاق حميدة وحفظ للأسرار[5].

– **الكاتب الثاني**: الدفتر دار، مكلف بنسخ نسخة ثانية من دفتر الجند.

– **الكاتب الثالث**: وكيل الخرج الصغير مكلف بضبط دفتر العقارات وضرائب البايلك وتسجيل الغنائم الخاصة بالجهاد البحري [6].

– **الكاتب الرابع**: الرقمانجي، يسمى أيضا بخوجة العشور، مكلف بدفاتر الرسوم الجمركية كما يقوم بضبط السجل الذي يتسلمه من الكاتب الثالث[1].

---

(1) خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق** ، ص ص61،60.

(2) ناصر الدين سعيدوني، "**معلومات عن بايلك قسنطينة**"، الاصالة، عدد71/70، وزارة الشؤون الدينية الجزائر،1979م، ص6.

(3) فلة القشاعي المولودة موساوي، "**النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)م**"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989م/1990م، ص51.

(4) جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع** ...، المرجع السابق، ص125

(5) فاطمة الزهراء قشي، "**كتاب السر في بايلك الشرق المهام الانتماء العائلي وبعض المسارات**"، دراسات حول الدولة والثقافة والمجتمع في المجال العربي_الإسلامي، أعمال مهداة إلى الأستاذ عبد الجليل التميمي جمع إبراهيم محمد السعداوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،2013م، ص151.

(6) Thomas Show،p165. **Op_cit**

* **شيخ الإسلام**: هو المفتي الحنفي، كان في البداية يعين من إسطنبول، وهو بمثابة وزير العدل والشؤون الدينية في الوقت الراهن[2].

* **رئيس التشريفات**: هو بمثابة مدير البلاط وينحصر دوره في تسهيل عمليات الاتصال بين الداي والشخصيات التي طلبت استقباله، ولذلك يجب على من يتقلد المنصب معرفة اللغات الأجنبية[3].

* **قائد المرسى**: المكلف بمداخيل الميناء، من الرسوم المفروضة على السفن التي تدخل أو تغادر الميناء، ويشرف على حراسة السواحل من هجومات الأعداء.

* **الشواش**: يختار الداي من صفوف لفائف اليولداش القدامى عشرة أفراد، ويعتمد في اختيارهم على مجموعة من الاعتبارات منها: الأخلاقية كالسيرة الحسنة، والجسمية كبنية العضلات القوية، والقامة الطويلة، يكلف الشواش بمراقبة الداخل لقصر الداي والخارج منه [4].

* **قايد العبيد**: يشرف على تنظيم العبيد السود أو الزنوج[5].

* **المزوار** : وهو القائد الأعلى للشرطة الليلية.

* **قايد الزبل**: يشرف على نظافة المدينة .

* **حاشية القصر**:منهم الأشجي باشي رئيس الطباخين، وخوجة السر، والكاتب الخاص[6].

* **قايد الشوارع**: المشرف على نظافة الشوارع[7].

* **لاتشي باشي(رئيس الطباخين)**: وتلعب هذه الشخصية دور مهم في إختيار الداي، إذ يتولى إدارة القصر بعد وفاته، كما يقوم بإعلام الحاشية عن الداي الجديد[8].

* **الصرفان**: مكلفان بمراقبة وزن مايرد إلى الخزينة.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص155.

[2] عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص128.

[3] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص67

[4] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص101.

[5] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700_1830)**م مقاربة اجتماعية اقتصادية منشوراتANEP، الجزائر، 2012م، ص394.

[6] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1729م-1830م**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص20.

[7] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون** ...، المرجع السابق، ص394

[8] آجقو علي، **الدولة الجزائرية**...، المرجع السابق، ص30.

ب **الجهاز الإداري في البايليكات**

*** البـــاي**

باللغة التركية تعني الرجل الغني أو الأمير،ويأتي هذا المنصب على رأس الهرم الإداري للبايلك، والباي هو الذي يوليه الداي على ناحية كبيرة، وهو شخص مقرب من بعض الموظفين الكبار، ويحظى بسمعة حسنة في مجلس الديوان، وصاحبه في الغالب يكون قد شغل منصب خليفة الباي الذي سبقه، ويشترط أن يكون من أصل تركي أو كرغلي، إلا أن هذا الشرط لم يحترم حيث هناك من العرب من وصل إلى المنصب ومثال ذلك "خير الدين" باي (1674-1676)م و" فرحات باي" (1647-1653)م[1].

وتتركز مهام الباي في حفظ الأمن، كما كان عليه كسب ولاء الرعية، وتقديم الدنوش كل ثلاث سنوات للدا، وهو المكلف بإخماد انتفاضات القبائل المتمردة بالأرياف[2].

* **الخليفة:** يأتي في المرتبة الثانية بعد الباي في الهرم الإداري للبايلك، وهو من يخلف الباي في غيابه، ويعين من الأتراك أو الكراغلة المقربين، ونظرا لأهمية وظيفته وخطورة مهامه فقد كان يعين مباشرة من طرف الداي ، يكلف بإدارة الأوطان أو الدوائر المحلية، ويوضع تحت تصرفه القياد وكل القوات النظامية، كما أعطيت له صلاحيات تحقيق الأمن والهدوء عن طريق القيام بحملات عسكرية ضد القبائل المتمردة.

كما يتكفل بجمع الضرائب وحمل ما ترتب عنها من عوائد للداي (الدنوش)في فصلي الخريف والربيع[3].

* **القياد:** مفردها قايد وتعني مساعد الحاكم يتولون مهام عسكرية كقيادة الجيش، كما يعهد إليهم إدارة الأوطان(يتألف الوطن من مجموعة القبائل والأعراش)، يعينهم الباي ويختارون من الأتراك أو الكراغلة الذين سبق لهم العمل العسكري، أو ينتمون للعائلات العريقة، مكلف بضبط الأراضي

---

(1) جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع** ...، المرجع السابق، ص ص121-122.

(2) أرزقي شويتام، **المرجع السابق** ، ص49.

(3)الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار البصائر،2007م، ص272.

وتقسيم الضرائب وتحصيلها، وإعداد أموال الدنوش التي ترسل إلى العاصمة كما يتولى الحراسة الليلية بمساعدة الشاوش، بالإضافة إلى فض النزاعات بين القبائل [1].

* **شيوخ القبائل** :شيخ القبيلة أو العرش يختار من العائلات العريقة التي عرفت بموالاتها للسلطة ، وهذا ما جعل وظيفة الشيخ تكاد تكون وراثية في بعض العائلات، يأخذ أوامره من القياد، وتتمثل وظائفه في:جمع الضرائب، والسهر على أمن وحماية القبيلة أو العرش والإشراف على تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيق الأحكام القضائية، ونظرا لأهمية الشيخ ومكانته الاجتماعية في الريف، كان البايات يعتمدون عليه وبشكل أساسي في حكمهم.[2]

* **الباش خزناجي**:يشرف على جباية الأموال، ويتولى تسديد مختلف أوجه الإنفاق في البايلك وهو مكلف أيضا بتشديد الحراسة على المحلة، ويتولى إعداد الأحصنة والخيول اللازمة لجمع الضرائب ويشرف على حمل أمتعة الباي عند سفره[3].

* **آغا الدايرة:** يسمى أيضا بآغا العرب أو باش آغا أو خوجة خيل، أما في بايلك الشرق فيعرف بقائد مهر الباشا، وهو قائد الحامية بمركز البايلك، يتولى مهمة مراقبة الأرياف أو الدايرة، يقوم بحملات تأديبية ضد العشائر المتمردة، توسعت صلاحياته، وزاد في نفوذه أواخر العهد العثماني، نتيجة وجود بايات ضعاف في السنوات القليلة التي سبقت الإحتلال، فأصبح له حق التصرف في جميع الفرق العسكرية، والإشراف على تنصيب البايات وتنفيذ أوامر عزلهم [4]

* **الباش كاتب**:المكلف بكتابة التقارير ورسائل الباي الإدارية داخل البايلك وخارجه، يسمح له بالتدخل في شؤون الأرياف، والتصرف في أموالها، وتعيين الموظفين المشرفين عليها، يهتم بتسجيل الأموال والحيوانات، من أحصنة وبغال وأغنام في دفتر خاص بذلك.[5]

* **الباش سيار**: المكلف بحمل البريد بين الباي والداي، يساعده في مهامه رجال المخزن، كما يقوم الخليفة باصطحابه معه عند حمل الدنوش[6].

---

[1] محمود باشا محمود، **المرجع السابق**، ص20.

[2] فلة القشاعي المولودة موساوي، **المرجع السابق**، ص ص47-48.

[3] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص295

[4] أرزقي شويتام، "**نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل انهياره(1800-1830)**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988م، ص38.

[5] يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009م، ص48.

[6] الآغا بن عودة المزاري، **المرجع السابق**، ص292،

* **الباش سايس:** أو قائد الزمالة، المسؤول عن حيوانات البايلك ورعايتها والاعتناء بها.

* **شاوش كرسي:** يتولى هذه المهمة اثنين من الأتراك يتكفلان بمرافقة الباي ويتوليان مهمة جلد المخالفين للقانون، كما يمثلان دور الوسيط بين الباي وبين بعض الأجانب في مسائل المعاهدات أو السلم.

خريطة توضح التقسييم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني

المحاضرة الرابعة المؤسسة العسكرية بالجزائر خلال العهد العثماني

أولا .الجيش البـــــري

لعبت المؤسسة العسكرية في الجزائر، دورا مهما على الصعيدين العسكري والإداري وتمثل ذلك في تصريف أمورها الداخلية، وتوجيه سياستها الخارجية، مما جعلها تحتل مكانة متميزة في تاريخ الجزائر، فهي أداة للحكم والحرب معا

وبتحليل البنية التكوينية للمؤسسة العسكرية في تلك الفترة، نجد أنها كانت تقوم على جزئين أساسيين هما: الجيش البري بشقيه النظامي والاحتياطي، والجيش البحري ممثلا في طائفة رياس البحر .

1. الجيش النظامي

أ. **الأوجاق**

الأوجاق أو اليولداش (**Yoldach**)أو الإنكشارية، هي كلمات مترادفة من حيث الاستعمال؛ وتعني رجال الجيش البري في العهد التركي، وتعني أيضا الجيش الجديد، وهم عبارة عن جنود يربون على النظام العسكري منذ طفولتهم، ومعظم أفرادهم من البلقان والأناضول[1].

تعود النواة الأولى لتشكل الجيش الإنكشاري(**Janissaires**) في الجزائر إلى السلطان سليم الأول عام1520م، وذلك بإرساله فرقة عسكرية إلى خير الدين باشا، مع الوفد الجزائري الذي حمل له رسالة أعرب فيها عن رغبتهم في وضع الجزائر تحت حماية الخليفة تكونت الفرقة المرسلة من2000 جندياً واتبعهم ب4000 متطوعاً من الرعية، مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية التي يحضى بها الجيش الانكشاري في اسطنبول[2].

وكان يشرف على عملية التجنيد دائيات عثمانية، وكانت تقام هذه الأخيرة في المدن التالية: أزمير وإسطنبول، الإسكندرية، القاهرة، تونس، طرابلس، جبل طارق، مالطةوبعد أن تتم عملية الاختيار، تقوم سفن مستأجرة بنقل المجندين إلى مدينة الجزائر[3]، ولم يكن لعملية النقل وقت محدد، إذ كانت تتم عندما تقوم السفن الجزائرية بعمليات بحرية أو تجارية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط،

---

[1] ألبير دوفال، **الريس حميدو**، تعريب:محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014م، ص77.

[2] خليفة إبراهيم حماش،**المرجع السابق**، ص94.

[3] علي خلاصي، **الجيش الجزائري الحديث**، دار الحضارة، ط1، الجزائر، 2007م، ص118.

أو أثناء إبحار السفن الجزائرية لمساعدة الأسطول العثماني في معاركه، وبوصولهم يتم تدوينهم في سجل الجند، الذي يطلق عليه اسم دفتر يكيجري الذي تسجل فيه المعلومات الشخصية لكل مجند وتتمثل في: اسم المجند، اسم الأب، اسم البلد الذي ولد فيه، ديانته، وثقافته، كما يوجد بالدفتر ألقابهم مثل التركي أو العلج[1] ومهنته قبل تجنيده[2]

ب. المباني العسكرية

نتيجة وجود الدولة الجزائرية في وضعية حرب مستمرة مع القوى الأوروبية، وعلى رأسها الإسبان، كان لا بد من القيام بإعداد مخطط دفاعي محكم، يساهم في صد الهجمات المعادية والمتكررة عليها كالثكنات، الأبراج والحصون والخنادق، وباعتبار أن هذه التحصينات كانت مصدر قوة فقد بَقى الاهتمام بها قائما إلى أواخر العهد العثماني[3] ونجد منها:

ج **الثكنات:**

اتخذت الثكنات في الجزائر في بنيتها الطابع المعماري العثماني، المكوّن من طابقين وتتوسط كل ثكنة مجار مائية يستعملها الجنود للنظافة والوضوء[4] ولكل ثكنة مسجد وإمام للصلاة[5]، وتتميز بتطبيق صارم للقوانين[6]،وكان الجنود يوزعون فيها حسب نظام دقيق، وحدد عدد الثكنات في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني ما بين ثماني إلى تسع ثكنات، هي:

- دار الإنكشارية، مقسمة إلى27 غرفة وتضم 899 يولداش.
- ثكنة باب عزون، مقسمة إلى 28 غرفة تضم 1661 يولداش.
- ثكنة الخراطين، بناحية باب عزون مقسمة إلى30غرفة وتضم 2782 يولداش.
- ثكنة الأوسطى موسى أو ثكنة باب الجزيرة، مقسمة إلى31غرفة تضم1833 يولداش.
- ثكنة يالي أو دار الدروج، مقسمة إلى 15غرفة تضم 602يولداش[7]
- ثكنة الجديدة تحتوي على 19غرفة تضم 856 يولداش.

---

[1] ويقصد بها معتنق الإسلام.

[2] خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق**، ص95.

[3] Peysonnel Jean André، **Voyages dans Les régences de Tunisi et d'Alger**, librairie de cid ،tome1 ,1838, pp 447-448.

[4] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر،2007م، ص27.

[5] جيمس ليندز كاثكارت، **المصدر السابق**، ص100.

[6] خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق**، ص125.

[7] توفيق دحماني، **دراسة في عهد الأمان(القانون السياسي والعسكري للجزائر)**، دار العثمانية الجزائر،2009م، ص23.

- ثكنة القديمة تحتوي على 19غرفة تضم 1089 يولداش.
- ثكنة علي باشا 24 غرفة تضم 1516 يولداش.
- ثكنة صليح باشا مقسمة إلى 26 غرفة تضم 1266يولداش[1]

كان الأوجاق من الجند المشاة، يقسمون إلى وحدات صغيرة تنام في مكان يسمى باللغة التركية أوضة،وتتناول الطعام على سفرة واحدة، تسمى بالتركية الوجاق(**Odjak**) ومنها جاءت كلمة الوجاقات للدلالة على الجيش البري، وتجتمع عدة وجاقات في سرية واحدة يطلق عليها أورطة(**Orta**) ومجموع الأورطات يسمى فيلق، الذي يعرف بدوره باسم بلوك(**Block**) ويقود الفيلق ضابط عسكري برتبة رائد(**Commandant**)يلقب بالبولكباشي ويساعده ضابط ثان يلقب أوضباشي وضابط ثالث برتبة باشا يولداش.[2]

وأما خارج مدينة الجزائر، فالجنود كانوا موزعين على الحاميات العسكرية، والتي قدرت بـ:15 حامية، موزعة على المدن التالية، وهران، قسنطينة، عنابة، بسكرة، بجاية، تلمسان،معسكر مستغانم، وتبسة.

د. **الأبراج:**

كان الهدف منها تقوية الخط الدفاعي لمدينة الجزائر، كالبرج الجديد الذي أمر ببنائه الداي مصطفى باشا سنة 1803م، وبرج بسدي فرج، الذي أُعيد بناؤه من طرف الداي يحى آغا سنة1818م، ونجد أيضا برج الحراش، والمعروف أيضا ببرج الآغا الذي تم تشييده سنة1824م[3]، وبرج باب البحر، الذي بناه حسين باشا بعد حملة اللورد اكسموث (**Viscount Exmouth**)1816م،

هـ. الخنادق

وُجد خندق على شكل مثلث محيط بالمدينة يتراوح عمقه من 6 إلى 8 أمتار[4]،

و .الاسوار

كان يحيط بالمدينة سور يبلغ ارتفاعه من11 إلى 13 متراً[1]، ووصف وليام شالر الحصون الجزائرية وبناياتها بحكم التجربة التي عايشها بقوله، "**إنّها أسوار حجرية غير قابلة للتدمير وإنّ**

---

(1) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص154.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص82.

(3) لخضر درياس، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1989م، ص166.

(4) نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص127.

التسديد بإحكام من مدافعهم المخيفة والمتكونة من ثلاثة صفوف كاف بإلحاق الهزيمة والإهانة بأقوى الأساطيل الأوروبية"[2].

ز. **الرتب العسكرية**

أما بخصوص ترتيب الرتب العسكرية الموجودة في الجيش النظامي، فهناك اختلاف كبير بين المؤرخين حول ترتيبها. وهي حسب ما أوردته بعض المصادر بالترتيب الآتي:

- **اليولداش(Les Yoladàch)**: تعنى في اللغة التركية الرفيق الجديد، أي الجندي الجديد وهو الاسم الذي يعرف به الجندي عندما يكون بلا رتبة، ويعتبر أدنى رتبة في الجيش[3].
- **أسكي يولداش أو وكيل الحرج(Les Vekil Khradj)**: وتعني الرفيق القديم، ، يتحصل عليها الجندي بعد ثلاث سنوات من تجنيده ، وهو المكلف بالشؤون العسكرية بقيادة الخيمة وتزويدها بالمؤن [4].
- **أوضاباشي(Les Odabachi)** هو رئيس وحدة عسكرية، يقود مجموعة من اليولداش يتراوح عددهم بين11 و20 جنديا[5].
- **البولكباشي (Les Bolukbachi)**: هو رئيس وحدة عسكرية، إذ يعتبر ضابطا ساميا، يتولى عادة قيادة نوبة أو إحدى محلات الجيش، يحمل لقب آغا.[6]
- **الياياباشي أو الآياباشي**: وهو قائد المشاة، يضطلع بدور مستشار ومفوض في هيئة الديوان والأقدم من بين أصحاب هذه الرتبة يطلق عليه الكاهية، ويصبح من مهامه الحفاظ على الأمن في المدن[7].
- **الأغا (Les Agha)**: هو قائد الجيش تدوم مّدة حكمه شهرين، لهذا عرف بآغا

---

(1) فريد بنور، **المخططات الغربية تجاه الجزائر(1782-1830)م**، مؤسسة كوشار للنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت)، ص425

(2) وليام شالر، **المصدر السابق**، ص158.

(3)Tal Shuval، **La vie d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, population et cadre urbaine**, CNRS éditions, Paris, 1998,p68

(4) محمد بن ميمون الجزائري، **المصدر السابق**، ص38.

(5) الأمير بوغدادة، "**دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة الجيش1520م-1830م أنموذجا**"،ج1، الملتقى الدولي الثاني، العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر،2014م،ص114.

(6) Thomas Show، p313.، **Op_cit**

(7) خليفة إبراهيم حماش، **المرجع السابق**، ص105.

القمرين، وبعد أن يحال على التقاعد، يحمل لقب منزول آغا أو معزول آغا[1].

- **الأهجي(Les Ahtchi)**: وتعني الطباخ، يعمل أصحاب هذه الفئة في الحاميات والمخيمات العسكرية يرتقون إلى رتبة آس شي ثم آس شي باشي،ثم باش آشي باشي[2].
- **الخوجة(Les Khodjas)**: هي نفسها خواجة، يختار أهل هذه الوظيفة من الفئة المتعلمة[3]، كما منح الاسم لكل من تولى وظيفة إدارية متواضعة[4].

ح مهام الجيش النظامي

قد لا يختلف اثنان في أن مهمة الجيش هي الدفاع عن الدولة والحفاظ على أمنها واستقرارها بصدّ الهجمات الأجنبية، إلا أن الأمر اختلف بالنسبة للجيش البري بالجزائر نظرا لعدم وجود تهديدات برية من الجيران أو من غيرهم، كما أن الإعتداءات التي كانت تقوم بها القوى الأجنبية، لم يتجرأ أفرادها على النزول برا، لتمكنه من القضاء على التهديدات الإسبانية في وهران والمرسى الكبير، أُسندت له مهام أخرى، شملت العديد من المجالات أهمها: الاقتصادية كجمع الضرائب، والإدارية، التي قد يصل من خلالها إلى أعلى المناصب السياسية، والحقيقة أن مهام الجيش مستمدة من تقسيم الفرق العسكرية به، إذ نجد أن الجيش النظامي بالجزائر، قُسم وفقا للنمط الذي كان سائدا في اسطنبول[5]وعليه سنحاول عرض المهام الموكلة إلى الجيش في النقاط الآتية:

- المحـــــلات

هي الجند المتنقل في الأرياف لإقرار الأمن، واستخلاص الضرائب، ومراقبة القبائل ومعاقبة المتمردة منها، وكانت المحلات تخرج سنويا لجمع الضرائب من البايلكات الثلاث والتي يبدأ موعد خروجها في شهر أفريل، وتستمر لمدة أربعة أشهر لبايلك الغرب، وستة أشهر لبايلك الشرق، وشهرين بالنسبة لبايلك التيطري، وتتكون المحلة من آغا المحلة والخليفة، وأوضاباشي، وخوجة مسؤول عن طلبات المحلة بالإضافة إلى مجموعة من الشواش[6].

---

(1) خليفة حماش،"**المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**"، تقديم:عبد الجليل التميمي، الاقتصاد الليبي والتواصل البشري والاجتماعي بين الإيالات العربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال المؤتمر الرابع عشر للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، فيفري،2013م، ص124.

(2) **Tunis et Alger au XVIII siècle**, Op_cit,p178.،Venture de Paradis

(3) ألبير دوفال، **المرجع السابق**،ص19.

(4) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون...**، المرجع السابق، ص394.

(5)مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص245.

(6) حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص60.

- **الحـــــاميات**

ترتكز مهمة الجيش في الدفاع وتأمين حدود البلاد الخارجية واستتباب الأمن في الداخل، عن طريق القضاء على حركات العصيان الداخلية التي انتشرت في أوائل القرن التاسع عشر.

وقد بلغ عدد هذه الحاميات في بداية القرن الثامن عشر عشرون حامية، لعبت دورا كبيرا في حماية الجزائر من الأطماع الخارجية المتكررة، ووصف اللورد إكسموث أثناء حملته على الجزائر سنة 1816م، شجاعة وقوة الجيش بقوله :"**إنه لم ير في حياته عدوا أكثر صمودا وتشبثا بأسلحته مثل الجزائريين ولا حماسا مثل حماسهم في القتال، فلا أحد تراجع ولو بخطوة واحدة للوراء**"[1].

- المدفعية (الطوبجية):

بوصول عروج إلى مدينة الجزائر، وضع من بين أولوياته تعزيز سلاح المدفعية، للتمكن من مواجهة الحصون الإسبانية، وفي مقدمها حصن البينيون، فاعتبرت المدفعية من بين أهم الفرق العسكرية في الجزائر، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته في حماية السواحل الجزائرية من الهجمات الأوروبية، وعن تاريخ تأسيسها فلا توجد سنة محددة إلا ما ورد في الكتابات الإسبانية المتعلقة بحملتها على الجزائر سنة 1505م، حيث ذكرت أن المدفعية الجزائرية كانت ترمي بقذائف على السفن الإسبانية[2].

- **الصبـايحية**

تسمى أيضا الفرسان أو الخيالة، وتحتل هذه الفرقة المرتبة الثالثة بعد الأوجاق، والطوبجية في الجيش العثماني، نظرا لكونها أقل عددا وانتشارا من فرقة الأوجاق فتواجدها كان مقتصرا على العواصم القريبة من مدينة الجزائر، والمتمثلة في سهل متيجة، بني خليل، بني موسى، بني جعد، بني سليمان، حجوط.[3]

وتتكون هذه الفرقة من الجنود الذين أحيلوا على التقاعد[4]، إلا أن غالبيتهم من العرب –أي أبناء الأوطان والقبائل المحيطة بالمدن– يطلق على قائد الفرقة آغا الصبايحية، انحصرت مهام الصبايحية بادئ الأمر في الحفاظ على حياة الحكام، وبتزايد عددهم أصبحوا يشكلون قوة حقيقية، ما جعل الدولة

---

(1) عائشة غطاس وأخريات، **المرجع السابق** ، ص88.

(2) أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492-1792)م**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص99.

(3) صالح عباد، **المرجع السابق**، ص294.

(4) جون.ب.وولف، **المرجع السابق**، ص104.

تمنحهم بعض الأراضي الزراعية للاستقرار فيها والإشراف عليها، كما أن تواجدهم كان دوما بجانب البايات في أوقات السلم، لكن في حالة وجود خطر يهدد الدولة، فإن هذه الفرقة تتوحد مع فرق الجيش.[1]

2. الجيش الإحتياطي

إلى جانب الجيش النظامي الذي اعتمدت عليه الدولة الجزائرية، نجد أنها عملت على تعزيز قوتها العسكرية، بخلق جيش احتياطي مكون من قبائل المخزن، والكراغلة، وفرق زواوة.

أ قبائل المخزن:

يقصد بها القوى المحلية، وقد أطلقت عليها عدة تسميات أهمها القبائل المتعاملة أو المخزنية، وتنحدر هذه القبائل من أصول مختلفة، منها القبائل المحلية العريقة، التي كانت تحتل الأراضي الخصبة، واختارت التعاون مع السلطة في مقابل احتفاظها بأراضيها، وهناك أيضا القبائل التي شكلتها السلطة العثمانية من المغامرين والفارين والعبيد، الذين أجبرتهم الظروف الصعبة على خدمة السلطة الحاكمة، ونجد من بينها قبائل بني عبيد، الزمور، والدوائر وغيرها، عُرفت قبائل المخزن بالعديد من التسميات، منها ما تعلق بالمناطق التي تنتمي إليها ومنها ما كان عائدا إلى وظائفها، ومن بين هذه القبائل نذكر:(الصحاري، والعبيد،والغزازلة والزواتنة، والمكاحلية...)[2].

وكان يغلب على هذه القبائل النشاط العسكري، بالإضافة إلى ممارستها للفلاحة في أوقات السلم، أما النوع الأخير من القبائل، فيتكون من بعض القبائل الممتنعة أو المستقلة التي أرغمت على الدخول ضمن قبائل المخزن.

وعلى الرغم من قِدم هذا النوع من القوى، إلا أنه زاد دورها خاصة ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بسبب الوضع العام للمنطقة والضغوطات الخارجية، ورغم تباين أصول هذه القبائل وظروف تكوينها، إلا أنها انتظمت في شكل تجمعات سكانية ذات صبغة إدارية وعسكرية[3].

ويعود اهتمام الدولة العثمانية بهذه القوة المحلية، للدور الحاسم الذي كانت تلعبه على مستوى الأرياف، فاعتبرت جيشا احتياطيا اعتمدت عليه السلطة المركزية، لتدعيم قوتها العسكرية، وارتبط نفوذ وامتداد السلطة بمدى نشاط هذه القبائل وبمشاركتها في المحلات العسكرية ضد القبائل المتمردة الواقعة في

---

[1] مختار حساني، **المرجع السابق**،ص269.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش** ...،المرجع السابق، ص85 .

[3] أرزقي شويتام،**المجتمع الجزائري** ...، المرجع السابق، ص ص 235،236

المناطق البعيدة عن السيطرة، ومراقبتها وتأمين الطرقات، وجمع الضرائب وإقرار الأمن، والذي كان أساسيا في جعل الدولة تقاوم الحملات الغربية لما يزيد عن ثلاثة قرون.[1]

ت. فرق زواوة:

هي قوات محلية مكونة من أفراد قبيلة زواوة الواقعة بين وادي يسر وبجاية، يعود تاريخ إنشائها إلى عهد حسن باشا بن خير الدين، الذي أقام علاقات حسنة بملك كوكو أو ملك قبائل زواوة – عرفوا باسم آخر وهو زواف– الذين تميزوا بأسلوبهم الحربي، والمتمثل في حرب العصابات، لكونهم أعلم بأحوال البلاد وتضاريسها من فرق الجيش النظامي، ولذا كانوا يعاملون معاملة خاصة، ويتمتعون ببعض الامتيازات، مقابل جملة من الخدمات التي كانوا يؤدونها كالإعفاء من الضرائب، أشهر قبائلها معقيف وأولاد سيدي عمر من أولاد علان.[2]

وتساعد قبائل الزواوة الجيش النظامي في أداء مهامه عندما يخرج في محلة لردع القبائل الثائرة أو لجباية الضرائب، بالإضافة إلى حراسة الأبراج في المدن، تُقيم هذه القبائل في خيم منفصلة عن الجيش النظامي، وما يقارب الثلث من أفراد هذه الفرقة، يتواجد في الحاميات، وقد بلغ عددهم ألف وخمسمائة شخص فترة الدراسة [3].

ث.الكراغلة أو المولدين:

تعد من أهم الفئات الاجتماعية، وظهرت نتيجة زواج الجنود الأتراك بالنساء الجزائريات، وظهرت أول الأمر في المدن التي تمركزت بها الحاميات التركية كالجزائر، تلمسان معسكر، مستغانم ومازونة[4]، وأول إشارة لجماعة الكراغلة في الوثائق الأرشيفية، كان سنة 1596م، ومع مرور الوقت تزايد عددهم، حيث أصبح يقدر في نهاية القرن الثامن عشر بنصف عدد الأتراك نتيجة لذلك بدأت العلاقة بين الأبناء والآباء بالتوتر، ويعود ذلك إلى نظرة الأتراك على أنّهم خطر على مستقبلهم بمنحهم مناصب بالدولة[5]، وهذا ما دفع الحكام إلى الحذر منهم، والوقوف أمام توليهم مناصب سامية في

---

[1] محفوظ سعيداني،"**القوى المحلية ودروها في تثبيت الحكم العثماني في بلاد المغرب ق18-19م**"، ملتقى دولي، النظم العسكرية في بلاد المغرب منذ القديم إلى نهاية العصر العثماني، جامعة الجزائر2، 26 و27نوفمبر، 2014م.

[2] عزيز سامح ألتر، **المرجع السابق**، ص 282.

[3]جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع** ...، المرجع السابق،ص85. عائشة غطاس وأخريات، **المرجع السابق**، ص 85

[4] أبو رأس الناصري الجزائري، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**،مخطوط رقم 1633، المكتبة الوطنية الجزائرية.

[5] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون**...، المرجع السابق، ص26.

الجيش أو الإدارة[1]، كما منعوا أيضا من الانخراط في الديوان، هذا ما دفع بالكراغلة إلى تنظيم انقلاب سنة1629م بهدف الاستيلاء على الحكم، إلاّ أنّ محاولتهم باءت بالفشل، وكعقوبة لهم طردوا من مدينة الجزائر، فاستقروا بواد الزيتون وضواحي زمورة، وبقى الكراغلة ينتظرون فرصة الثأر من خصومهم، حيث أتيحت لهم في فترة حكم حسين باشا، بعد إعلانهم الثورة ضده، نتيجة عجزه عن دفع مرتبات الجند، فتسللوا إلى المدينة، وحاولوا محاصرة القلعة، ممّا تسبب في انفجار مخزن البارود ومقتل عدد معتبر منهم، فأجبروا على الإنسحاب مرة أخرى من حيث أتوا.[2]

هكذا بقى الكراغلة في عزلة تامة مجردين من حقوقهم وامتيازاتهم، كما فرضت عليهم حراسة مشددة، ورغم ذلك تمكنوا من الظهور في فترة حكم الداي شعبان(1689-1695)م الذي انتهج سياسة الترضية، فأصدر قراراً ينص على معاملة الكراغلة كبقية العناصر التركية، وسمح لهم بحق الانتساب للأوجاق، ويرجع السبب في ذلك إلى إصداره لوثيقة "**عهد الأمان**"، [3].

وفي الفترة الممتدة 1738م إلى1746م تحسنت علاقتهم مع السلطة الحاكمة، حيث أسندت لهم بعض الوظائف على مستوى الإدارة المركزية والمحلية، وبعد تمكنهم من استرجاع مكانتهم ونفوذهم، استطاعوا الوصول إلى احتلال مرتبة الباي نفسها،كما منحت لهم بعض الامتيازات المادية، وتمتعوا ببعض التسهيلات، بالإضافة إلى إعفائهم من الضرائب.[4]

ثانيا : الجيش البحري طائفة الرياس

1- نشأة البحرية الجزائرية

يعود النشاط البحري الجزائري بفترة حكم الأغالبة، بعد تمكنهم من فتح جزيرة صقلية على يد "أسد بن الفرات" مطلع القرن التاسع ميلادي، واستمر هذا النشاط في عهد الدويلات المستقلة إلى منتصف القرن الرابع عشر ميلادي، حيث قامت سفن حربية من بجاية ودلس بشن هجمات على السفن الأوروبية في عرض البحر المتوسط، لنجدة المورسكيين من جهة، واستيلائها على الغنائم والأسرى من جهة ثانية، فكان رد الفعل الأوروبي ممثلاً في الحملات العسكرية[5]، التي قادتها السفن

---

[1] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ص617.

[2] مبارك محمد الهيلالي الميلي، **المرجع السابق**، ص164.

[3] Pierre Boyer، la vie quotidienne à Alger à la veille de l' intervention française, RLMM, Paris,1962,p87.

[4]أرزقي شويتام، **نهاية الحكم...**، المرجع السابق، ص98.

[5] عبد الجليل التميمي، **العثمانيون والبحر المتوسط مقاربات جديدة العثمانيون والعالم المتوسطي**، ط1، مؤسسة التميمي للبحث، تونس، 2003م، ص41.

الإسبانية على السواحل الجزائرية واحتلالها لعدد من المدن الساحلية، وهذا مادفع بسكان الجزائر إلى طلب النجدة فتكونت بذلك النواة الأولى للبحرية الجزائرية من بحارة المشرق الذين جاء بهم بربروس وبعد أن وطئت أقدام الأخوين أرض الجزائر، اهتما ببناء وتطوير البحرية من جميع النواحي، فأنشأ مجموعة من المراكب وقاما بتطوير وتصليح الميناء وتحصينه[1]، وقد قدر عدد وحداتها سنة 1516م بحوالي16 قطعة بحرية، كما دعمت البحرية بعناصر مختلفة منها الأعلاج والعناصر المحلية، التي تمثل الأقلية، بالإضافة إلى بحارة من المشرق الإسلامي وآخرين قدموا من الأندلس.[2]

ومع مطلع القرن السادس عشر ميلادي، بلغ النشاط البحري الجزائري ذروته وعجزت الدول الأوروبية عن صد الهجمات الجزائرية، فحملت لقب الجزائر المحروسة، وتحدث شالر وليام عن الاسطول وتحصيناته بقوله:"**جميع منافذ مدينة الجزائر تحميها تحصينات منيعة مسلحة بالمدافع الثقيلة، التي تجعل كلّ محاولة مباشرة للسفن الحربية للهجوم على المدينة محاولة ميؤوسا منها، حيث كان المدافعون يتمتعون ببراعة وعزيمة**"[3]

1. إدارة الأسطول البحري وتسيره

أ. موظفو الميناء

*. **وكيل الخرج:** يتولى مهمة رئاسة ديوان الرياس ومعالجة كل القضايا المتعلقة بالشؤون البحرية، يعمل على تنظيم وتسيير مخازن البارود مكلف بمراقبة واردات وصادرات البلاد على مختلف أنواعها[4].

*. **القبطان أو القبودان:** ويعتبر القائد العام للأسطول.

*. **قائد المرسى: ليمان رئيسي** قائد الميناء يهتم بالغنائم البحرية ويتولى أمور بيعها.

*. **واردیان باشي:** وهو مفتش الميناء، ويقوم بمراقبة الميناء وحراسته[5].

ب. طاقم السفينة

---

(1) صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**،ط5، مكتبة الانجلو مصرية ،القاهرة، 1985م، ص ص321،319.

(2) عائشة غطاس وأخريات: **المرجع السابق**، ص 95

(3) Albert Devoulx، **La Marine De La Régence D'Alger**, RA, №13, Office des publications universitaires, Alger, 1869 , p5.

(4) حميد آيت حبوش، **المرجع السابق**، ص303

(5) Albert Devoulx , "**Un médecin condamné à mort pour avoir laissé mourir son malade**" , RA, №16, Office des publications universitaires, Alger 1872,p05.

*. **القبطان رايس:** وهو قائد السفينة ويكون مالكها في أحيان كثيرة.

*. **باش رايس:** وهو نائب قائد السفينة.

*. **صوصو رايس:** وهو النائب الثاني بعد باش رايس.

*. **رايس العسة أو الورديان:** ومن مهامه تفتيش المراكب ويشرف على صيانتها والعناية بها. [1]

*. **باش طبجي:** وهو ضابط المكلف بالمدفعية داخل السفن.

*. **باش دوماجي:** قائد النوتينة يشرف على الأشرعة وكيفية استعمالها.

*. **باش جراح:** وهو الطبيب الجراح لعلاج المصابين أثناء المعارك.

*. **الباش سيار:** قائد الأسفار، يعمل على نقل المراسلات ومرافقة الأسرى لتسليمهم إلى الداي[2]

*. **الإمام** : مهمته تلاوة القرآن، وإمامة البحارة في الصلاة والدعاء لهم بالنصر.

*. **القلفاط:** مسؤول على دهن المراكب بالقطران حتى لا تتشقق[3].

كما وصف وليام شالر قوة التجهيزات التي يتمتع بها الأسطول الجزائري بقوله:" **إنّ مقدرة الجزائريين على تجهيز الأساطيل وتسليحها للقتال لاتفوقها مقدرة أيّ شعب آخر في العالم، والبارجة الجزائرية الكبيرة تنقل على متنها 500 بحارٍ وجندي**"[4].

ت. عدد السفن وأنواعها

هناك اختلاف كبير بين المؤرخين فيما يتعلق بعدد السفن الحربية، التي كانت تملكها الجزائر، ويعود ذلك الاختلاف إلى أنّ الوحدات البحرية ارتبطت أساسا بالأعمال البحرية أو المساعدات التي تقدمها الجزائر للخليفة العثماني، كما أنّ الدولة العثمانية كانت تعمل على تقديم المراكب والتجهيزات البحرية بشكل مستمر خاصة عند إرسال فرمان تولية جديد، هذا إلى جانب أن السفن والمراكب كثيرا ما تخرج في مهام بحرية تصل مدتها إلى أزيد من سنة، وهذه الأسباب مجتمعة أدت إلى صعوبة التحديد الدقيق لعدد السفن فنجد .

---

(1) Moulay Belhamissi, **Histor de la Marine Algérienne (1516-1830)**, Alger, E.N.A.L 2eme ed, 1986, p 77.

(2) ألبير دوفال، **المرجع السابق**، ص25.

(3) محمد بن جبور، "**البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني**"، مجلة عصور، العدد12-15، جامعة وهران الجزائر2008م/2009م، ص116.

(4) وليام شالر،**المصدر السابق**، ص63.

أما فيما يخص أنواع السفن وأصنافها وأحجامها، فقد تعددت في الأسطول البحري الجزائري تبعا لظروف البلاد، فمنها ما كان يصنع في الجزائر بدار السفن التي وصفها وليام شالر بقوله:"**ودار صناعة السفن في الجزائر تتلقى كميات مهمة من الخشب وجميع المواد الضرورية لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها، وأحواض السفن الجزائرية كاملة التجهيز لإصلاح السفن الحربية بجميع أنواعها وأحجامها**"[1] كما أن البعض يُشترى من الخارج أو يصادر ويغنم في البحر، ومنها ما يقدم في شكل هدايا أو إتاوات من البلدان الأوروبية والأمريكية، أو من الخليفة العثماني كدعم منه في إطار المعاهدات المبرمة بين الطرفين.

أما المراكب والسفن المكوّنة للأسطول الجزائري أواخر العهد العثماني في الأنواع التالية:

3-1 **القالير(La Galére)**:وهي أكثر أنواع السفن انتشارا في الأسطول الجزائري يصل طولها إلى50مترا، وعرضها5.5 متراً وتحمل من3 إلى5 مدافع كبيرة حمولتها متوسطة وتتميز بسرعتها الخفيفة، تحتوي على25 إلى 26 مصطبة يجلس عليها من 2 إلى 8 أشخاص[2].

3-2 **الغليوطة(La Galiote)**:تصنع بالجزائر، أقل حجما من القالير وتحتوي من14إلى25 مصطبة و20 مدفعا، وعدد بحارتها لا يتجاوز 30 رجلا[3].

3-3 الغليون(Le Galion): مركب حربي كبير، شاع استعماله في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، كما استعمله الإسبان في نقل الذهب والفضة والمعادن الثمينة من مستعمراتهم[4].

3-4 **الشبك(Le Chebeck)**: هو مركب صغير مزدوج يسير بالمجاديف والأشرعة معا ويقدر على حمل من12إلى30مدفعا، له 30مجذافا، تتراوح حمولته بين150و200 طن، ويبلغ عدد بحارته من30 إلى200 بحار، يتميز بخفته وتسليحه القوي[5].

3-5 **الطريدة(La Tarida)**:ويطلق عليها" **أشباق**"، وهي سفن من نوع قاليرة تتميز بخفتها وسرعتها وقلة تكلفتها، تستعمل لنقل البضائع الثقيلة[6].

---

(1) وليام شالر،**المصدر السابق**، ص62.

(2) أمين محرز،**المرجع السابق** ، ص129.

(3) صالح عباد، **المرجع السابق**، ص321.

(4) يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا** ...، المرجع السابق، ص170

(5) المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**...، المرجع السابق، ص403.

(6) ألبير دوفال، **المرجع السابق**، ص21.

3-6 **القصر(El Kaser)**:وهي كذلك من صنع محلي وعدد مدافعها يصل إلى50مدفعا[1].

3-7 **الفرقاطة(La Frégatte)**:وهي مركب حربي يحتوي على16مقعد تجديف ذات حمولة أكبر من الكروفيت.

3-8 **البريكات (البريك)Le Brick**: وتتميز بصغر حجمها وخفة حركتها وسرعتها، بها مجدافان وشراعان مربعان[2].

3-9 **الكروفيت(La Corvette)**: وتدعى الحراقة، وهي مركب حربي صغير وحمولته مابين الفرقاطة والبريك.

3-10 **البريكوندا:** شاع استعماله عند الجزائريين أكثر من المسيحيين.

3-11 **الدانزيك:** لايعرف مصدرها إن كانت قدمت هدية أم تم الاستيلاء عليها، تحمل 58 مدفعا.

3-12 **الصيادة:** سفن صغيرة تستعمل للصيد[3]

كما أن سفن الأسطول البحري الجزائري عرفت بعدة تسميات من قبل الأوروبيين فمنها ما سمي على قائدها مثل: الأهرام للحاج مسعود، ومنها ما أطلقت عليها أسماء مستوحاة من الرسومات والنباتات المنقوشة على خلفية المركب، مثل: الوردة الذهبية، والحصان الأبيض، والأسد الأبيض، الفرس، الغزالة وديك المرسى، نفير الإسكندرية[4].

ث. اقتسام الغنائم

كان اقتسام الغنائم المتحصل عليها من السفن الأوروبية يتم وفقا للشكل الآتي:

- الخمس يودع في بيت المال وفق الشريعة الإسلامية .
- نصف الغنائم لصاحب السفينة المنتصرة .

النصف الثاني يقسم إلى100سهم، ويوزع وفق مايلي:40 سهماً للقبطان، 30سهماً للآغا و10 أسهم توزع على الضباط، والباقي على البحارة[5].

---

(1) حنيفي هلايلي، **بنية الجيش** ...، المرجع السابق، ص57.

(2) محمد بن جبور، " **البحرية الجزائرية** ..."، المرجع السابق، ص122.

(3) G.Metzon، **Journal de capivité à alger 1814-1816** traduit par G.H.bousquet et G.W.bousquet Mirandol, edtion Houma, Alger ,2011,p33

(4) **Op** .56.**Cit** P_Moulay Belhamissi,

(5) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص171.

ج. عوامل الانهيار

عرفت حركة الجهاد البحري، نشاطا واسعا خلال القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، ويرجع ذلك إلى التحسينات التي أدخلت على البحرية الجزائرية، وقد برز في هذه الفترة عدد كبير من رياس البحر في مقدمتهم الرايس حميدو، الذي كان له دور كبير في تنظيم البحرية الجزائرية[1]، والمحافظة على الدولة خلال المراحل الصعبة التي كان يشهدها البحر الأبيض المتوسط، فإمتد نفوذها إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض من جهة والى شواطئ أوروبا الغربية من جهة أخرى[2]، كما أنها حملت راية الدفاع عن الجزائر والبلاد الإسلامية، فخاض الأسطول معارك طاحنة من أجل حماية المقدسات الإسلامية

إلاّ أنّه ومع بداية القرن الثامن عشر تراجع وبشكل كبير دور البحرية، وساهم في هذا الانحطاط جملة من الأسباب نجملها في عدم مواكبة البحرية الجزائرية للتطور الصناعي الذي كان في أوروبا وعدم تمكنها من تحديث سفنها، وتزامن هذا التقوقع للبحرية الجزائرية مع تصاعد الأطماع الأوروبية، ضد الدولة العثمانية عامة والجزائر خاصة، فمثلت مساعدة البحرية الجزائرية للأسطول العثماني في حروبه لحماية راية الإسلام والدفاع عن أراضيه وإفشال المخططات الأوروبية في المنطقة[3] والهجمات المستمرة عليها لتحطيمها تحت شعار الدفاع عن السلم والأمن وتحطيم شوكة القرصنة أحد أسباب التراجع، ورغم ذلك فقد تمكنت وإلى غاية1816م، من صد هذه الهجمات المتكررة التي اتخذت أبعادا اقتصادية ودينية وثقافية ومن بين هذه الهجمات نذكر:

الهجوم الانجليزي الهولندي وحملة اللورد إكسموث(**Exmouth**)على الجزائر في15ماي 1816م، أيضا تحالف الدول الأوروبية من أجل القضاء على النشاط البحري الجزائري، ونستطيع القول:أن المؤتمرات التي عقدتها تلك الدول لهذا الهدف خير دليل على ذلك، وقد كان أهمها مؤتمر فيينا 1815م، الذي قرر ضرب القوة البحرية الجزائرية تحت شعار الحرب ضد القرصنة على سواحل شمال إفريقيا[4]، ومؤتمر إكس لاشابيل(**Aix la Chapelle**)1818م، الذي اتفقت فيه الدول

---

(1) محمد بن جبور،" **البحرية الجزائرية** ..."، المرجع السابق، ص123.

(2) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء** ...، المرجع السابق، ص282.

(3) مبارك محمد الهيلالي الميلي، **المرجع السابق** ،ص166.

(4) مبارك محمد الهيلالي الميلي، **المرجع السابق**، ص262.

الأوروبية على مبدأ القضاء على دار الجهاد ومنع ممارسة اللصوصية، حيث تعرض المؤتمر إلى الجزائر بشكل مباشر، وقرر تشكيل تكتل لمواجهة ما أطلق عليه القرصنة الجزائرية.

لتأتي بعدها معركة نافرين1827م التي كشفت عن بداية نهاية الدولة العثمانية كقوة عظمى، قادرة على حماية أراضيها من خطورة التنافس الأوروبي، وتمكن السفن الحربية الفرنسية من هزيمة الأسطول الجزائري، وبعد هذا التحطيم لم يكن بإمكان الدولة الجزائرية إعادة بناء الأسطول .

المحاضرة الخامسة التنظيم القضائي بالجزائر خلال العهد العثماني

كان القضاة في بداية الحكم العثماني يعينون من قبل الخليفة العثماني، وكانت مدة توليتهم محددة بسنتين تنتهي بالعزل من الوظيفة، ثم أصبح تنصيبهم بمرور الوقت من طرف الداي بما في ذلك قضاة الأقاليم حيث يمثل أمام لجنة العلماء لإقراره على وظيفته الجديدة وذلك بناء على مستواه العلمي، وأن يكون من بين المشهود لهم بحفظهم للقرآن الكريم ومعرفتهم التامة بالأحكام الشرعية، ومن ذوي التقوى والاستقامة والصلاح والورع والأخلاق الفاضلة والذكورة، وكان قرار التعيين يتضمن مكان ومقر الوظيفة، وتاريخ توليه المنصب والمذهب الذي يتولى الحكم به[1].

أما فيما يخص مدة حكم القضاة فلم تكن ثابتة؛ إذ نجد مثلا مدة تولي القاضي محمود بن أحمد قد لامست العقدين (1731_1750)م، بالمقابل نجد ولاية القاضي حسين بن فضلي لم تتجاوز السنة.[2]

وأصبح منصب القضاء في أواخر العهد العثماني محلا للتنافس بين العلماء، إذ أنه كان وسيلةً للجاه والنفوذ والمال، ولكن هذا لا ينفي وجود علماء نزهاء يمتازون بعفة النفس ويفضلون حريتهم على الخضوع للسلطة، وكان كثير منهم يحترف التعليم أو التجارة من أجل المحافظة على استقلاليتهم عن الحكام[3].

1- **المجلس العلمي :**

يذهب البعض إلى تسميته "**بالمجلس الشريف**" أو"**مجلس الشرع العزيز**" يعتبر أعلى هيئة قضائية بالجزائر التي ظلت غير معروفة على الرغم من الدور الكبير الذي قامت به، حيث لم تتحدث المصادر عنه كمؤسسة قضائية فاعلة، وهناك اختلاف حول تاريخ إنشائه إلاّ أنّه واستنادا إلى بعض العقود، فإنّ جلساته كانت تعقد بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان ثم انتقل إلى دار الإمارة قبل سنة 1636م، ثم تحولت في سنة 1688م إلى الجامع الأعظم هذا فيما يخص المجلس العلمي

---

[1] محفوظ رموم، **سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المؤرخ العربي يصدرها إتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، عدد17، مارس2009م، ص233.

[2] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون...**، المرجع السابق، ص77.

[3] قبال مراد، **الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبليدة خلال العهد العثماني 1535 -1830م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004م، ص35.

للعاصمة، وقد عملت هذه الهيئة التشريعية والقضائية على تحقيق التوافق بين المذهبين الحنفي والمالكي.[1]

ويتضح ذلك من خلال جلساته الأسبوعية، التي تعقد كل يوم خميس من كل أسبوع في الجامع الكبير، التي تسهر على تحقيق توازن بين علماء المذهبين[2]، إذ كانت تضم مفتياً وقاضياً لكل مذهب، بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العسكرية برتبة الآياباشي، وبعض الموظفين الآخرين كوكيل بيت المال وشيخ البلد، وما يجب ذكره هنا أن الأولوية في رئاسة المجلس العلمي كانت تعود لعلماء المذهب الحنفي لكونهم يمثلون مذهب السلطة الحاكمة، ويتضح من خلال تشكيلته والقضايا المعروضة عليه، أنه هيئة دينية ومدنية وعسكرية في آن واحد[3].

وكان المجلس العلمي بمثابة مجلس استئناف شرعي، يهتم بالنظر في الخصومات التي ترفع إليه من المحكمة، حيث يتولى النظر في الدعاوى العالقة التي عجز القاضي عن الفصل فيها أو التي يرفعها أفراد الرعية ضد الداي شخصيا[4]، وذكر بارادي **Paradi** الأمر بقوله:"**أن المفتين والقضاة كانوا يجتمعون للحكم في القضايا المهمة التي لم يستطع الحاكم العام البت فيها**" [5]، هذا بالإضافة إلى فصله في النزاعات والخلافات التي تقدم من النساء والرجال، حول قضايا عدة منها: الوقف والبيع والإرث أو النزاع التجاري، [6].

كما يتولى المجلس العلمي الفصل في القضايا التي تحدث بين أهل الذمة و المسلمين ويصدر الأحكام فيها وفق الشريعة الإسلامية.

2- القضاء في المدينة

تميزت مؤسسة القضاء في الجزائر بازدواجية بين المذهبين الحنفي والمالكي، إذ مثل المذهبان اتجاهين بارزين، في تسيير وتوجيه نظام المعاملات بشكل عام بين مختلف شرائح المجتمع، فمنها

---

(1) خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 1427هـ-2006م ص659.

(2) Venture de Paradis، **Tunis et Alger au XVIII *siècle***, Op_cit, p25 .

(3) Albert Devoulx، "Les édifices religieuses de l'ancien Alger" . op_cit,p380 ,

(4) Venture de Paradis، **Tunis et Alger au XVIII *siècle***, Op_cit,p157.

(5) Venture de Paradis، **Alger au XVIII *siècle,*** R.A, №41,1897,pp106.107

(6) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون** ...،المرجع السابق، ص78.

محاكم اهتمت بقضايا الطبقة الحاكمة وهي المحكمة الحنفية ويشرف عليها قاض ومفتيان شرعيان ومنها المحكمة المالكية ويشرف عليها قاضيها ومفتيها.

وفي حال عدم قبول أي مواطن بحكم المفتي الخاص بمذهبه، يمكنه مراجعة "**المجلس الشريف** "الذي يضم علماء المذهبين ومفتييهما مع قاضي العدول، ويتم الاجتماع في الجامع الكبير، أين يُدقق في الأحكام قبل صدورها، ثم يُنطق بالحكم، ويحق للمجلس نقض الحكم في حال عدم مطابقته لنصوص الشريعة الإسلامية، وكان القاضيان ينظران فيما يعرض عليهما من قضايا يوميا، حيث كانت جلسات القاضي المالكي تعقد بالجامع الأعظم، أما جلسات القاضي الحنفي فكانت تعقد بجامع السيدة في بداية الأمر، إلا أنه في سنة 1758م تم إنشاء محكمة حنفية بالرحبة القديمة، واشتملت كل محكمة على عدد من العدول والخوجات، أما النصارى فكانت لهم أحكامهم المفروضة عليهم من قبل قنصلياتهم التي تمثل دولهم في الجزائر، أما عندما يتعلق الأمر بأهل الذمة، فهم أيضا لهم محاكمهم الخاصة بهم والمتمثلة في"**محاكم الأحبار**" كما كان لهم الاستقلال التام في إدارة شؤونهم الداخلية[1].

وقد تميز القضاء في مدينة الجزائر بالاختصاص، فالقضايا المنظور فيها هي القضايا المدنية كالبيع والشراء، والإيجار، والرهن، والزواج، والطلاق، والمواريث، وكانت تتولاها المحكمة الحنفية أو المالكية[2]، إذ يفوض الداي قضاة مختصين للحكم فيها، وكل مسلم يحق له أن يعرض نزاعه على أي من القاضيين الحنفي أو المالكي[3]، أما القضايا الجنائية والسياسية والمالية (كالقتل والسرقة والخيانة) تحال على الداي أو الباي، في حين يتولى الأغا النظر في القضايا العسكرية(الأتراك)، أمّا القضايا البسيطة فإنّ الداي يفوض خوجة الخيل لمحاكمة العرب والكيخا لمحاكمة الأندلسيين.[4]

أما فيما يخص الاستئناف أو الطعن في الأحكام الصادرة، فإنها ترفع إلى"**مجلس الشريف**" أو "**المجلس الكبير**"، الذي اعتبر أعلى سلطة قضائية في تلك الفترة، وإذا كان الشخص غير راضٍ

---

(1) مصطفى أحمد بن حموش، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956هـ/1246هـ-1599م/1830م**، ط1 دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م، ص72.

(2) Julien Charles André، **Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et la colonisation** -**1827 1871**,Paris,1964, p5.

(3) صالح كليل، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني للاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006م، ص169.

(4) عمار بوحوش، **المرجع السابق** ، ص72.

على حكم مجلس الشريف، يجب عليه أن يذهب إلى باب مقر الحكم ويمسك بالسلسلة المثبتة بجانبه وينادي بصوت عال مقولة "**شرع الله**" ثلاث مرات وهو بهذا يطلب الأمان ليكون تحت حماية الداي ثم يسمح له بالدخول وعرض قضيته أمام الديوان، وفي حالة ما إذا كانت القضية تحتاج معرفة بحدود الشريعة الإسلامية، يستدعي الداي علماء لكلا المذهبين المالكي والحنفي للنظر في القضية أمامه[1] .

وكانت إجراءات التقاضي تتم إمّا باللغة التركية أو بالعربية، وقد كان نظام العدالة سريعا ومختصرا وحياديا، ولم تكن المحاكمات لتستمر أكثر من بضع ساعات إلا نادرا، والأحكام القضائية تسجل بالاسم وبالختم، أو بالطابع المميز، الذي يضعه كل قاض رئيس على أية شهادة مسجلة.

3. المحاكـــم

اعتمد النظام القضائي في الجزائر، على ثنائية الهياكل والأحكام القضائية، ممثلة في محكمتين إحداهما لأتباع المذهب الحنفي، وأخرى خصصت لأتباع المذهب المالكي، وهذا التخصيص لم يمنع التقارب المذهبي بين السكان، لأن الحرية المذهبية المعتمدة كانت تسمح بأن يذهب الأحناف إلى محكمة المالكية والعكس صحيح، ويتكون جهاز المحاكم من:

– **القاضي**: الذي يتولى الفصل في الخصومات المعروضة على المحكمة، ويساعد كل قاض في محكمته عدد من

– **العدول**: ومهمة هذه الوظيفة هي الشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم، لذا اشترط فيها العدل، كما توكل لهم مهمة كتابة العقود والحجج الشرعية ويبلغ عددهم في كل محكمة 12 عدلا،[2]

– **الكتاب**: الذين يعتبرون من أهم معاوني القضاة، مهمتهم تحرير بعض العقود القضائية، وكذا تدوين الملاحظات أثناء جلسات المحكمة، ويتم اختيارهم وفقا لشروط الاستقامة والنزاهة والعفة ومعرفتهم بالأحكام الشرعية.

–**الشواش**: وهم بمثابة أداة لحفظ الأمن وتطبيق النظام داخل المحكمة.

– **الوكلاء**: حيث يلجأ أطراف النزاع إلى تمثيل أنفسهم أمام المحكمة أو ينوب عنهم وكيلهم الذي يعتبر بمثابة المحامي الذي يعتمد عليه لإثبات حقوقهم أمام القاض.

---

(1) خليفة إبراهيم حماش،"**العلاقات بين إيالة**...، المرجع السابق، ص ص79–80.

(2) Venture de Paradis ،**Tunis et Alger au XVIII *siècle***, Op_cit,p260.

– **أهل الخبرة** يستعين بهم القضاة لتزويدهم بمعلومات يجهلونها، كما يتم الاعتماد عليهم عند تقرير قيمة التركات وتقسيمها بين الورثة.[1]

– **الترجمان:** ووجوده ضروري نظرا لعلاقات الجزائر مع الدول الأوروبية، ووجود عدد لا بأس به من الجاليات الأجنبية التي لا تجيد اللغة العربية، فكان لابد من مترجم يترجم للقاضي كلام الأجانب، ويشرح له أحداث القضية.

أ. المحكمة الحنفية: كان مقر المحكمة الحنيفة بالدار التي حبستها عائشة بنت أوسطى مصطفى الأندلسي بالرحبة القديمة منذ سنة 1758م، وأعيد بناؤها على أنقاض الدار المحبسة بعد انهيارها، بأمر من الداي بابا علي باشا 1748_1754م، وهذه المحاكم لم يخول لها النظر في القضايا السياسية والجنائية، بل اقتصرت مهامها على الفصل في القضايا المدنية :كالبيع، الشراء، الزواج، الطلاق والمواريث[2].

ب. المحكمة المالكية: كان مقر المحكمة المالكية الجامع الأعظم، قبل أن يحول إلى السوق الكبير[3]، وعن عرض القضايا في هذه المحكمة، فقد كان يتولى المتخاصمون عرضها بأنفسهم، كما سمحت هذه المحكمة لكل شخص له قضية في المحكمة أن يعين من ينوب عنه أثناء انعقاد الجلسة، خاصة إذا تعذر عليه حضورها بسبب غيابه عن البلد أو بسبب مرضه، أو كان معوقا حركيا أو ذهنيا.

4-2 الأحكـــام

تنوعت الأحكام القضائية، حيث كان مجلس الداي يصدر أحكامه كل يوم ثلاثاء وتطبق هذه الأحكام وفقا لدرجتها، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الخصومات في أوساط المجتمع الجزائري عادة ما تنتهي بالصلح إلا في حالات نادرة جدا، فكان الأهالي لا يحبذون اللجوء إلى المحاكم خاصة إذا ما تعلق الأمر بنزاع بسيط.[4]

أما إن كانت المخالفة جنحة كالضرب أو الغش في أسعار بعض المواد، فيتحمل أصحابها عقوبة الجلد أو الأعمال الشاقة، كما تطبق عليهم عقوبة قطع اليد اليمنى إن كانت الجريمة سرقة مع دفع غرامة مالية، أما القضايا الجنائية فتصل عقوبتها إلى حد الإعدام، وكان هناك تمييز في طريقة تنفيذ

---

(1) عبد الرزاق إبراهيم عيسى، **تاريخ القضاء في مصر العثمانية1517*1798م**، المرجع السابق، ص317.

(2) Eugène Vayssette، **Histoir des derniers byes de Constantine deputies 1793 jusqu'a la chute d' haj Ahmad**,RA,N3-4,1858 Op.cit, p.28.

(3) حمصي لطيفة، **المرجع السابق** ،ص168

(4) وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص 129.

هذه العقوبات بين المدنيين والعسكريين؛ فإذا كان مرتكب الجرم من الأوجاق، فإن المتعارف عليه هو أنه لا يحاكم بواسطة القوانين المدنية، فعندما يخل بقواعد الانضباط أو يتعدى على القوانين، يحاكم حكما عسكريا، فإذا ثبتت إدانته يكلف رئيس الديوان أو آغا العرب بتنفيذ الحكم سرا في مقر الديوان أو في دار آغا الهلالين والتي تسمى دار سركاجي، وذلك حتى لا تجرح كرامتهم، وغالبا ما كان يلقى عناية صحية بأن تضمد جروحه بالخل.

أما إن كان من المدنيين، فإنّ تنفيذ العقوبة المقررة بشأنه، تتم في الساحات العمومية أو يقاد إلى السجن، فيمدد على الأرض وتربط رجلاه وترفع ويتم جلده، وتعرض كثيرا من أصحاب هذه الجنح إلى الموت، بسبب قسوة التنفيذ وعدم قدرتهم على التحمل[1].

3 قضاء الداي والباي

*. **قضـاء الداي**

كان هذا القضاء بمثابة المحكمة العليا، وأخذ الداي هذه الصلاحيات باعتباره حاكم الدولة وقائد الجيش، يمارس صلاحياته السياسية غير منقوصة، ويعتبر ثاني مجلس قضائي في الجزائر بعد المجلس الشريف.

ويضم قضاء الداي مفتيين وقاضيين، أحدهما مالكي والآخر حنفي، ومجموعة من العدول والشواش، وقد يضم أحيانا ضباطا من الجيش، في حالة الخلاف بين الداي والأوجاق تعقد جلساته بدار الإمارة ويرأسه الداي بنفسه، أو يفوض أحد القضاة، كما يمكن للداي سحب هذا التفويض إذا لم تحظ الأحكام التي أصدرها القاضي بموافقته.

أما عن انعقاد هذا المجلس فإنّه لم يكن محدداً، يتم على مدار الأسبوع على حسب انشغالات الداي وسماح وقته بإستقبال المتخاصمين، ولم يشترط الحضور الشخصي في الجلسات، كما يمكن تكليف أكثر من وكيل في مسألة واحدة أو حضور الابن بدلا عن أبيه المتخاصم، شرط أن يثبت ذلك بوثيقة وقع عليها شاهدان، في حين نجد أن النساء كن قليلات الحضور، حيث ينوب عنهن الوكلاء،أو الأولياء[2] أو الأبناء أو الإخوة، أو الأصول، أو من يُكلفنه، ونادرا ما يحضرن بأنفسهن[3]

---

[1] وليام شالر،**المصدر السابق**، ص47.

[2] مصطفى عبيد، **المرجع السابق**، ص220.

[3] خليفة حماش، **الأسرة** ...، المرجع السابق، ص ص، 665،666.

يتولى مجلس الداي جميع القضايا الخطيرة والمسائل الجنائية، التي لم تحل على مستوى المجلس العلمي كالقتل، والخيانة العظمى، والتآمر، وكان الفصل فيها يتم بطريقة سريعة، كما أن تنفيذ الأحكام كان يتم مباشرة بعد صدورها.

وكان الطرفان المتخاصمان يعرضان قضاياهما بأنفسهما، وكانت المحاكمة تستمر في الغالب بضع ساعات، بعدها يصدر القاضي حكمه إما بالبراءة أو الإدانة[1].

كما كان من حق السكان عرض قضاياهم مباشرة على الداي شخصيا، للفصل إن لم يكن راضيا بحكم أعضاء المجلس العلمي، وحيث كان من الواجب على هذا الشخص أن يتجه إلى دار الإمارة،[2]

ويستمع الداي إلى شكواه، ويكون الحكم نهائياً غير قابل للطعن[3].

أما ما يتعلق بتنفيذ الأحكام، فكانت تتم بواسطة مجموعتين، تتولى الأولى تنفيذ الأحكام في الأتراك، تتكون من11 شاوشا ذوي لباس أخضر، في حين تتولى الأخرى تنفيذ الأحكام في الأهالي، تتكون من 12 شاوشا ذوي لباس أبيض[4].

* **قضـــاء الباي**

تمتع بايات البايليكات الثلاث (التيطري،الشرق، الغرب) بنفس الصلاحيات القضائية التي حظى بها الداي[5].

وتميز قضاؤهم بسرعة الفصل في القضايا، وذلك نتيجة انفراد الباي في إصدار الأحكام فورا دون الرجوع إلى القضاة، أو أهل العلم، خاصة في القضايا التي تتعلق بالخيانة العظمى والتجسس، أو التآمر مع العدو على حياته، أو الاعتداء على أمواله، بينما القضايا الجنائية التي تخص العامة (قتل، سرقة وغيرها)، كان يحيلها إلى القاضي للفصل فيها[6].

---

(1) نموذج فصل فيه القاضي تضارب اثنان تم تصالحا أمام المحكمة، كان ثمن هذا الصلح كما حدده القاضي هو التالي أن يدفع الجاني نصف دينار فضة إلى المجني عليه. ينظر: علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية (العدالة)**، **المرجع السابق**، ص15

(2) رحلة العالم الألماني ج .أو .هابنسترايت، **المرجع السابق**، ص39

(3) خليفة حماش، **الأسرة** ...، المرجع السابق، ص662.

(4) الأمير بوغدادة، **المؤسسات** ...، المرجع السابق، ص 100.

(5) خليفة إبراهيم حماش، "**العلاقات بين**...، المرجع السابق ، ص86.

(6) محمود إحسان الهندي، **المرجع السابق** ، ص ص64-65.

وعلى الرغم من أن الباي كان يمثل سلطة قضائية عليا في بايلكه، إلا أنه كثيرا ما كان يمثل أمام الداي كمتهم، ومثال ذلك ما حدث مع صالح باي، حينما رفعت عليه ابنته آمنة دعوى قضائية أمام القاضي شعبان بن الجليل[1].

* قضاء الحسبة:

عرف قضاء الحسبة في الجزائر تطورا كبيرا، ويظهر هذا التطور من خلال تفرع الحسبة إلى ثلاث وظائف متميزة ومتكاملة فيما بينها، هي:

* شيخ البلد: أو صاحب المدينة، والمسؤول على تسييرها، يعتبر موظفاً مدنيا في الهيكل الإداري العام للدولة، يرتبط مباشرة بالداي ولا يوجد وسيط بينهما، ونظرا لطبيعة عمله واتصاله الدائم بالسلطة كان مقر سكناه على مقربة من دار الإمارة، لأنه همزة وصل بين السكان والسلطة، وذكره وليام شالر في مذكراته بقوله:"...**توجد حكومة محلية تشمل شيخ البلد، أو الحاكم المدني وكاهية أو قائد القوات العسكرية في المدينة، وجميع الموظفين في هذه الإدارة من السكان**"[2]، ويختار شيخ البلد بناء على مجموعة من الشروط أهمها إتقانه للغة العربية ودرايته الجيدة بالعادات والتقاليد المحلية، ليكون حلقة الوصل بين الأهالي والسلطة الحاكمة وأكدت الدكتورة عائشة غطاس أن المشيخة كانت ثنائية السلطة، إذ كلف الأول بالاهتمام بالشؤون الاقتصادية والثاني بالشؤون الإدارية والاجتماعية ،وأكد عثمان بن حمدان خوجة الأمر في كتابه المرآة بقولة: "**كان هناك حاكمان الأول يدعى شيخ أو ولي المدينة، يرأس كل أمناء الحرف والثاني نقيب الأشراف يختار من الأسر الشريفة**".

والحقيقة أن تعقيدات الحياة اليومية بمدينة الجزائر كعاصمة إدارية واقتصادية هي التي فرضت على السلطة الحاكمة تعيين شيخي بلد بخلاف المدن الداخلية الأخرى، إذ يتطلب الأمر وجود شيخ بلد واحد، أسندت إليه جميع الخدمات الحضرية في المدينة[3]، كتنظيم شؤون المدينة والحفاظ على الأمن في أوساط مختلف الفئات العاملة، بإشرافه على النقابات المهنية والطوائف حيث كان يتصل بهم لمعرفة مشاكلهم وتلبية حاجاتهم، كما يعمل على صيانة ومراقبة العقارات والمباني العمومية، مراقبة النظافة والقنوات المائية، ومن مهامه الفصل في القضايا وحل النزاعات القائمة بين الحرفيين، والنظام العام في

---

[1] فاطمة الزهراء قشي، **قسنطينة في عهد ...**، المرجع السابق، ص ص113- 114.

[2] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون** ،المرجع السابق، ص 62 .64

[3] حنيفي هلايلي، "**الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر العربية**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد134 2009م، ص148.

المدينة، كما يراقب الأخلاق بمساعدة المزوار، ويفرض غرامة على النساء المنحرفات واللاتي يحتجزن عند المخالفة بسجنهن، كما يتسلم من الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها الخزينة كل شهرين، ونظراً لتعدد مهام شيخ البلد كلف موظّفاً يدعى شاوش بمساعدته، يقوم مقام الكاتب العام، وينوب عنه أحيانا أخرى، كما تولت هذا المنصب أسر أندلسية كثيرة أهمها أسرة بوضربة منذ 1756م إلى غاية الاحتلال الفرنسي[1].

4. قضـاء الأقليات

*** القضـــــاء الإباضي**

القضاء عند الإباضية يعتمد على مجلس العزابة، الذي يعتبر الهيئة العليا والشرعية، وله نفوذ روحي على العامة، ويتولى النظر في الخصومات والمنازعات[2].

اختلفت الآراء حول تسميته بهذا الاسم، فهناك من يرى أن أصل التسمية يعود إلى المكان المجهول الذي يجتمع فيه الشيخ بأصحابه، بعيدا عن المدن والتجمعات، مما جعلهم يطلقون عليهم اسم العزابة، ثم ما لبثت هذه اللفظة أن أطلقت على عدد محدود من مشايخ الإباضية أصحاب السلطة.

وتجدر الإشارة أن الحكام منحوا للإباضيين صلاحيات تشريعية خاصة بهم وكان لهم مجلس قضائي خاص يدعى الحلقة[3].

ويعتبر **الأمين** المفوض الأول ضمن جماعته، حيث يأخذ قراراته من مجلس الحلقة، الكائن مقره بغرداية، يساعد الأمين في مجال القضاء، مجموعة من المراقبين يطلق عليهم هيئة المقدمين يستشيرهم في الأحكام والعقوبات، ويستندون في أحكامهم وتشريعاتهم إلى اللوائح التي يضعها المجلس الأعلى لقرى وادي ميزاب[4]، وتنقسم هذه المنطقة قضائيا لسبعة قرى، ولكل قرية قانونها ونظامها القضائي، الذي قد يتفق أو يختلف مع نظام غيرها في القرى الأخرى، ومن الأحكام التي تصدر عن القضاء العرفي في محكمة غرداية معاقبة الشحص الذي يكلم المرأة في الشارع العام، مدخن أو شارب الخمر

---

(1) حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ** ...،المرجع السابق، ص89.

(2) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المرجع السابق، ص110.

(3) عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر(1170-1117هـ/1695-1705م)**،ط1، تحقيق وتقديم وتعليق،ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، 2006م، ص50

(4) محمد وقاد، **المرجع السابق**، ص64.

بالغرامة والجلد بالعصا ثمانين جلدة [1].

أما فيما يتعلق بهذا النوع من القضاء، فقد ظلّ معمولاً به عن طريق مجلس العزابة، فهو الذي يتولى الفصل في الخصومات والمنازعات، عن طريق قاضٍ يعينه شيخ المجلس، والذي كان بمثابة المحكمة الابتدائية، إذ أن أحكامه قابلة للطعن والاستئناف لدى المجلس الأعلى للعزابة.[2]

أما فيما يخص تطبيق العقوبات، فيتكفل بها أمين الجماعة، بمساعدة الشواش وهيئة المقدمين[3]، إذا كانت المخالفة بسيطة، أما إذا كانت جنائية، فإن الأمين يتكفل بإرسال المجرم إلى غرداية، حيث يتم عرضه أمام المجلس الأعلى للنظر في أمره[4].

5. قضاء أهل الذمة:

ويمكن أن نتطرق إلى قضاء أهل الذمة على النحو الآتي:

أ/ قضـــــاء اليهود:

كانتْ للجالية اليهودية شأنها شأن رعايا الدولة الجزائرية الآخرين، حرية في ممارسة أعمالها ومعتقداتها، كما مارست جميع أنواع الحرف، إلى أن أصبحت قوة اقتصادية كبيرة سيطرت على التجارة فحصلت على الكثير من الامتيازات في العديد من المجالات السياسية منها والاجتماعية، كانت لها استقلالية قضائية، حيث وجد على رأس هذه الطائفة رجل يعرف بـ "**المقدم**" أو "**الحاخام**" يشرف على شؤونها القضائية، حيث كان له نظام قضائي خاص يستمد تشريعاته من الديانة اليهودية بالإضافة إلى الموثق[5]، كما سُمح لهم بإنشاء محاكمهم الخاصة، التي تخضع لسلطة ثلاثة قضاة[6]، تتولى النظر والفصل في مختلف النزاعات والخصومات التي تنشأ بينهم، بالإضافة إلى حضورهم أمام القاضي المالكي والحنفي كشهود في القضايا التي يكون أحد أطرافها من اليهود، وهذا ما يثبت أن قضاء اليهود تمتع بالاستقلالية عن السلطة الحاكمة والقضاء الإسلامي[7]

---

(1) علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية (العدالة)، المرجع السابق**، ص17.

(2) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، المرجع السابق، ص116.

(3) وليام شالر،**المصدر السابق**، ص92.

(4) محمد وقاد، **المرجع السابق**، ص64.

(5) نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700_1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2008م، ص237.

(6) محمد بوشنافي، **القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (1310هـ_1916م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2007، ص85.

(7) بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من1564إلى1830م**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2010-2011م، ص 245.

تميزت أحكام محاكم اليهود بالقسوة والشدة، وتشمل عقوباتها الغرامة المالية والجلد والسجن، وإذا كانت القضية بين مسلم ويهودي، فإنها ترفع إلى المحاكم العادية المالكية أو الحنفية.

وقد أصاب النظام القضائي اليهودي تعفن، نتيجة اعتماده على الرشوة والاستبداد وهو ما أدى إلى عدم ثقة اليهود فيه، ولجوئهم إلى المحاكم العادية.

ب/ قضـاء المسيحيين: كان المسيحيون كغيرهم من أهل الذمة، لهم قضاؤهم الخاص بهم، وتَكفّل القناصل بمهمة القضاء، إذ كان لهم حق الفصل في المنازعات القائمة بين الأوروبيين، كما أنه لا يحق للقاضي المسلم، أن يفصل في نزاع وقع بين مسلم وأوروبي، إلا إذا كان مترجم القنصلية حاضرا ، وتتكون محاكم القنصلية من القنصل أو نائبه في حال غيابه، والوجيه –وهو كبير التجار– وبعض رجال الدين، وكانت إجراءات المحاكمة، وطرق إثبات الدعوى، والأحكام التي تطبق عليهم، تكون مطابقة لما هو معمول به في بلدانهم الأصلية.

وما ميز هذا النوع من القضاء، أن هناك العديد من المعاهدات التي نظمته، وميزت بين مختلف حالات النزاع، التي يمكن أن يقع فيها الرعايا الأجانب، فقد يكون النزاع قائما بين الأجانب من دولة واحدة، أو من جنسيتين مختلفتين، أو بين الرعايا الأجانب والجزائريين أو الأتراك، ومن أمثلة هذه المعاهدات نجد: معاهدة24 أفريل 1684م بين الجزائر وفرنسا، وقد نص بندها الثالث على تقديم المساعدة، وإنقاذ رعاياهم من الغرق في السواحل المغاربية، كما نجد أيضا معاهدة 1746م بين الدانمارك والجزائر والتي نص بندها 17 على أن قنصل الدانمارك يعيش في أمن وسلام، وله حرية الذهاب والإياب، والسفر على أي سفينة يريد، ونص بندها 21 على أن كل المواد الضرورية الموجهة للقنصلية، أو لمنزل القنصل معفية من كل الرسوم، كما كانت هناك بعض الامتيازات المتعلقة بحماية أملاك التجار، كمعاهدة 15جويلية 1734م بين فرنسا والجزائر، التي منعت الإرتياد على حصن فرنسا على كل موظف مالم يكن مزوداً برخصة من الديوان، وشملت الحماية حتى الرعايا الأجانب، كما نص البند 8 على أنّه لا يسمح لأي مركب مهما كانت جنسيته، حتى ولو كان للمسلمين بشحن القمح والشعير والفول في مدينة بونة والمناطق المجاورة لها تحت أي مبرر[1]، والمعاهدة الجزائرية البريطانية سنة 1662م التي نص بندها 13 على أن جميع النزاعات التي قد تحدث بين رعايا جلالة

[1] جمال قنان، **نصوص ووثائق...**، المرجع السابق،ص211.

ملك بريطانيا، لا يفصل فيها إلا من قبل القنصل البريطاني هنا بالجزائر،[1] ونجد أن السويد اتبعت الأسلوب نفسه وذلك بطلبها في معاهدتها المبرمة مع الجزائر" **أنّ الخلاف بين الرعايا السويديين لا يفصل فيه سوى القنصل السويدي**"، أما إذا كان النزاع بين الرعايا الأوروبيين، فإن من يتولى مهمة حل النزاع هم القناصلة وذلك وفق مانصت عليه معاهدة 1684م مع إنجلترا، إذ نص بندها 15على:"**أن الرعايا الانجليز لا تتم محاكمتهم إلا من قبل القنصل**" [2].

6. القضـاء في الريف

أما في الريف، وخاصة في المناطق البعيدة عن مركز السلطة، فقد كان القضاء فيها يوكل إلى جماعة متكونة من الأعيان وشيوخ القبائل، ويتم اختيار الشخصيات التي يسند لها المنصب على أساس المكانة الاجتماعية، والسمعة الطيبة والشريفة، وتتولى معالجة مشاكل الأفراد والفصل في النزاعات التي تنشأ بينهم: كالبيع، والشراء، والإرث، والطلاق، وكانت هذه الهيئات القضائية تختلف من حيث الأهمية من مكان لآخر، ففي بعض المناطق نجد أنّ من يقوم بمهام القضاء، إما أحدُ المرابطين المعروفين في تلك المنطقة، وإما مريدو إحدى الطرق الصوفية، بينما نجد في مناطق أخرى، أن من يتولى قضاءها هم شيوخها وأهل الرأي منها[3] وفي القرى والمناطق النائية، كان القاضي يقوم بتدريب المساعدين له، ويرسلهم إلى القرى الصغيرة، لكي ينظروا في القضايا المعروضة عليهم، ويصدروا أحكاما بالنيابة، وأطلق عليهم اسم الوكيل[4].

فكانوا دائمي التجول في الأسواق الأسبوعية المنتشرة بالريف، أمّا في بقية أيام الأسبوع فكانوا يعقدون جلسات الحكم في منازلهم، ويكون الفصل في القضايا المدنية فوريا، أما القضايا الجنائية فيتم تأجيلها للتحقق منها.

أمّا إذا تعلق النزاع بين قبيلتين أو أكثر، فإنّه يُحول إلى مجلس الجماعة، المكون من كبار زعماء القبائل للفصل فيه[5].

واهم انواعه قضـاء المرابطين ، قضاء الطرق الصوفية ، قضاء الجماعة أو مجلس الجماعة

---

[1] الأمير بوغدادة، **المؤسسات** ...، المرجع السابق، ص112.

[2] بليل رحمونة، **المرجع السابق**، صص 252-250

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص23.

[4] عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص71.

[5] الأمير بوغدادة، **المؤسسات**...، المرجع السابق، ص 114.

- **مجلس الإفتاء**

لم يكن الإفتاء وظيفة رسمية في الدولة قبل التواجد العثماني، فقد كان العلماء يستشارون في المسائل الفقهية وغيرها، باعتبارهم شيوخ علم، وبمجيء العثمانيين حدثت تغييرات جذرية إذ أصبح الإفتاء وظيفة رسمية، وجعلوا الفتوى على مذهبين المالكي والحنفي.

تأتي وظيفة المفتي على رأس السلم الوظيفي من حيث الأهمية، بسبب مكانته البارزة في صياغة الأحكام والقوانين، لِذا كانت المكانة العلمية، السمعة الطيبة، قوة الشخصية، النزاهة والشجاعة، أهم الشروط لتقلد المنصب، الذي استحدث من طرف الأتراك، وفقا لما كان في إسطنبول، حيث لقب بشيخ الإسلام، وبالنسبة إلى المدن التي كانت تابعة للدولة العثمانية فقد أدمج منصب المفتي والقاضي في شخص واحد، وكان على كلّ قاضٍ أن يصدر فتواه حسب المذهب الحنفي[1].

ويتم اختياره من الطبقة المثقفة، وعلى الرغم من مكانته، إلاّ أنّه لم يكن له نفوذ أو تأثير في الأمور السياسية.

يرى وليم سبنسر أن المفتي:"**بمثابة رئيس شرفي مهمته تقديم الاستشارة الشرعية أو القانونية حول المسائل التي تعرض عليه وليس حول طبيعة الأحكام، يتم تعيينهم من طرف السلطات العليا بناءً على علمهم ونزاهتم، وكان يمكن تمييزهم عن غيرهم بواسطة القفطان الأبيض الذي كانوا يرتدونه**[2]".

يعتبر هذا المجلس أسمى هيئة في جهاز العدل، حيث لعب دورا كبيرا في الحياة الدينية والثقافية والقضائية للمجتمع الجزائري، يتكون المجلس من مفتيين على المذهبين الحنفي والمالكي، فالأول في البداية كان يعين من طرف الخليفة العثماني، لمدة سنتين لتمثيلهم بالجزائر ثم أصبح فيما بعد يعين من الكراغلة، أمّا الثاني فيتم اختياره بدقة من طرف السلطة الحاكمة ويشترط أن يكونا من أهل التقوى والعلم الواسع[3].

يترأس المفتي المجلس الأعلى، الذي يعقد أسبوعيا في الجامع الأعظم بحضور القضاة وكبار العلماء وممثل الداي أو الباي.

---

[1] رشيدة شدري معمر، **المرجع السابق**، ص71.

[2] وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص107.

[3] محفوظ رموم،**سوق العمل...**، المرجع السابق، ص232.

وعليه فإذا أخذنا مؤسسة من المؤسسات المعروفة في تلك الفترة، وحاولنا أن ندرسها بمنأى عن مؤسسة الإفتاء فلا يمكننا ذلك، إذ كان المفتي غالبا أحد أعضاء الهيئة المشكلة لتلك المؤسسة، حيث سنرى على سبيل المثال في مؤسسة الأوقاف، التي يتولى الإشراف عليها مجلس علمي، كيف أن المفتي يعتبر أحد أعضائه الأساسيين[1].

كما حظي المفتون بمكانة مرموقة، بلغت من الأهمية الروحية والقانونية ما يجعل أحكامهم نهائية لا رجعة ولا استئناف فيها[2]، وفتاويهم تكون كتابية أو شفوية، وكان على المفتي وضع ختمه وذكر المصادر التي أخذ منها أحكامه، ومن مهامهم أيضا حضور جلسات الديوان ويتولى المفتي الحنفي قراءة نص التعيين في حال تنصيب حاكم جديد.[3]

أما عن تعيينهم، فتجدر الإشارة إلى أن المنصب لم يصبح رسميا بالجزائر إلا مع مجيء العثمانيين، وكان تعيينه في البدايات الأولى يتم من إسطنبول[4]، أما المفتي المالكي يعين من قبل الديوان[5]، وُجد المفتون إلى جانب القضاة وكانوا بمثابة مساعدين لهم، يقدمون لهم الآراء الفقهية التي يحتاجونها، كما أن البعض منهم كان يتدخل للفصل في بعض الأمور السياسية والتجارية، بالإضافة إلى شغله لبعض الوظائف منها التدريس والخطابة والقضاء[6]، ويمكنه تولي الإشراف على أوقاف سبل الخيرات أو خطيباً بالمسجد.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، أن في كل بايلك كان يوجد مفتي حنفي ومالكي، كانا يتولّيان نفس الوظيفة ويخضعان لنفس الظروف، ومن المعروف أنه في مدينة قسنطينة مثلا كانت وظيفة الإفتاء لدى عائلة ابن الفكون، وهذا يعتبر تقديراً لمكانة هذه الأسرة الدينية والعلمية وتكريما بدعمها للسلطة.

أمّا عن رواتبهم الشهرية، التي كانت تمثل درجة المكانة والنفوذ في المجتمع، فقدرت بـ80 صائمة للمفتي الحنفي، و50 صائمة للمفتي المالكي[7].

---

(1) الأمير بوغدادة، **المؤسسات** ....، المرجع السابق، ص53.

(2) وليام شالر،**المصدر السابق**، ص48.

(3) كليل صالح، **سياسة خير الدين**...، المرجع السابق، ص167

(4) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص392

(5) رشيدة شدري معمر، **المرجع السابق**، ص72

(6) عبد الحميد هدوقة، "**صفحات من تاريخ الجزائر حصار شارلكان للجزائر لروني باسى**"، الثقافة، عدد 12 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973م، ص82.

(7)علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية (العدالة)**، **المرجع السابق**، ص35

وأمام أهمية المنصب اجتماعيا ودينيا، سعت بعض العائلات سيطرة على المنصب وتوارثه فعلى المذهب المالكي عائلة قدورة، أما المذهب الحنفي أشهر من شغل هذا المنصب المفتي مُحَمَّد بن مُحَمَّد العنابي وعائلة ابن رجب[1] .

والشيء الذي تجدر الإشارة له، هو أنّ الإفتاء كهيئة دينية فقد بعض من مصداقيته، لما أصبح هذا المنصب عرضة للمزايدات، بين العلماء، ذوي الجاه والسلطان، بدل الكفاءة العلمية، والنزاهة[2].

تميز النظام القضائي بالجزائر بصفة عامة، طوال فترة قيام الدولة الجزائرية، بفاعليته في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في ربوع الجزائر، من دار السلطان إلى تقرت، وذلك بفعل بنائه الهيكلي واستقلاليته واطمئنان الناس إليه، وثقتهم في رجاله، وأيضا عدم كلفته، وسرعة إصدار أحكامه.

---

[1] عبد الحميد هدوقة، **المرجع السابق**،ص82.

[2] خليفة إبراهيم حماش،"**العلاقات بين** ... ، ص77.

المحاضرة السادسة مؤسسة الاوقاف ودورها الاجتماعي بالجزائر خلال العهد العثماني

ارتبط الوقف في الجزائر خلال الحكم العثماني، بجزء هام من الخدمات العمومية، فلم يقتصر على شريحة معينة، إذ ساهمت فيه جميع شرائح المجتمع، من الخاصة إلى العامة، فكانت –الأوقاف– عبارة عن مؤسسات قائمة بذاتها، ولكلّ منها إدارتها الخاصة المستقلة عن الأخرى وقد جعلت المؤسسة الوقفية لنفسها موقعا إداريا، اجتماعيا وثقافيا هاما، كما عبرت عن تشبع الجزائريين بالقيم الدينية الأصيلة، وإحساسهم بالتضامن فيما بينهم.

1– قراءة في مفهوم الوقف

*** الوقف لغة :**

جاء الوقف في اللغة بمعنى الحبس والمنع، بقول: حبس الشيء عن الحركة[1]، وهو مصدر للفعل"وقف"أي حبس، يقال:"وقف الشيء وقفا" أي حبسه وجعله في باب البر والإحسان[2]،ونقول: حَبَسْتُ أَحْبِسُ حَبْساً وأَحْبَسْتُ أُحْبِسُ إِحْباساً أَي وقفت والاسم الحُبس بالضم كان الوقف في عهده الأول يسمى صدقة أو حُبُساً وهو بمعنى المنع[3].

* اصطلاحا:

المعنى الخاص لمصطلح الوقف، حسب ابن عرفة، هو: "**إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا**" [4]؛ أي أنّه: "**حبس مال أو أرض ونحو ذلك، تصرف منفعته على الفقراء وخدمة الدين والعلم**" [5].

ويقوم الوقف غالبا على فكرة التصدّق، الذي يبتغي به الإنسان فيما أتاه الله تعالى من مال أو نحوه الدار الآخرة، ولهذا يوصف بأنه عقد من عقود التبرعات، وعليه حدد الفقهاء مفهوم الوقف

---

(1) ابن منظور، **المصدر السابق**،ج11، ص276.

(2) عبد القادر بن عزوز، **فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام(دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003م–2004م، ص21.

(3) ابن منظور، **المصدر السابق**، ج11، ص969.

(4) **شرح حدود ابن عرفة للرصاع**، تحقيق: محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م، ص539.

(5) خديجة بقطاش،"**أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي1830**"، الثقافة، عدد62، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص77.

على أنّه:"**حبس المال عن التداول أو التصدق بقصد حبس الأصل والتصدق بالثمرة في وجوه البر والخير والإحسان على مختلف أنواعها تقربا من الله سبحانه وتعالى**"[1]

كما عرفه أبو القاسم سعد الله بأنّه: نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع استحدثه المسلمون لتوفير موارد مالية للعلماء، الطلبة، الفقراء والغرباء، وصيانة المؤسسات، الطرق، المساجد، الزوايا، العيون والقباب، ويعد هذا النظام رمزا للتكافل الاجتماعي والتضامن بين المسلمين، والمصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين.[2]

2. مشروعية الوقف وأنواعه

أ. مشروعية الوقف

تتضمن المصادر الثلاثة القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع دلالات مباشرة، وأخرى غير مباشرة على مشروعية الوقف، كونه يعتبر نوعا من أنواع الصدقات، وأعمال الخير، البر والإحسان، ومع أنّه لم يرد نص صريح في الكتاب الكريم عن الوقف، إلاّ أنّ الفقهاء استدلوا على مشروعيته من النصوص التي تحث عن التصدق، الإحسان، الخير والبر بالمحتاجين، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾[3] وقوله تعالى:﴿**لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾[4] وقوله:﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾[5]،

ومن السنة النبوية أدلة كثيرة ومتنوعة تشير إلى مدى أهمية الوقف، منها ما روى عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال:" **إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ** " . أخرجه مسلم .

ب. أنواع الوقف

---

[1] السعيد بوركبة، "**الوقف في الإسلام ودوره في الحياة المجتمعية بالمغرب**"، مجلة الأحياء، عدد10، دار المعارف الجديدة، الرباط ،المغرب ،1997م، ص ص28،27.

[2] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830م-1930م**، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010م ص139.

[3] **البقرة، الآية197.**

[4] **آل عمران، الآية92.**

[5] **الحج، الآية77.**

الوقف مظهر من مظاهر الحضارة الإسلامية فهو يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وإحساسه العميق بالتضامن مع فئات المجتمع.[1]

ويقسم الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى أنواع ثلاثة: فإن كانت منفعته تعود على المصلحة العامة التي حبس من أجلها دون وضع قيد أو شرط على الانتفاع بها[2]، لجهة من جهات البر ولو لمدة محددة؛ كأن يقف الرجل أرضه على مدرسة أو زاوية، بمعنى الإبقاء على أصلها لا يباع ولا يورث والتصدق بمنفعتها نطلق عليه الوقف **العام أو الخيري** وإن كان لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبسها لها إلاّ بعد انقطاع نسل صاحب الوقف فهو الوقف **الخاص أو الذري أو العائلي أو الأهلي** وهناك الوقف المشترك وهو الذي يجمع بين الوقفين السابقين كأن يقف ثلثه لشخص معين والباقي منه يكون للفقراء والمساكين.[3]

3. أركان الوقف وشروطه وأغراضه

أ. أركان الوقف وشروطه

الوقف مثل سائر الالتزامات والعقود، لا يمكن أن يكتمل إلا بتوفر أركان هي:

***1** الشخص الواقف(المحبِس): هو الذي يمتلك الأهلية الكاملة للتبرع، ولابد أن يكون عاقلا بالغاً حراً غير محجور عليه، ولا مريضا مرضاً لا شفاء له، فوقف المجنون باطل.[4]

***2** المال الموقوف(المحبَس): هو ما يوقفه الواقف من أملاك؛ كالأراضي، والعقارات والكتب والأموال والثمار، ويشترط أن يكون حلالاً، وملكاً لشخص معين لا مجهول الملكية، وأن يكون معلوما حين تم وقفه، وأن يكون مالا ثابتا. [5]

*3 الشخص أو الجهة الموقوف عليها (المحبَس له)[6] قد يكون إنسانا أو مؤسسة، يشترط أن تكون الجهة الموقوف عليها قربة من القربات، فلا يجوز الوقف على المعاصي والمنكرات.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص223.

[2] **مجلة أفاق الثقافة والتراث**، عدد55، دار البحث العلمي، دبي، 2006م، ص95.

[3] Mercier Ernest , **Le Habous ou Ouakof: Ses règles et sa jurisprudence**, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1895, p10.

[4] برهان الدين إبراهيم موسى، **المرجع السابق**، ص14.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص149.

[6] مصطفى أحمد الزرقا، **أحكام الأوقاف**، ط1، دار عمار، عمان، 1997م، ص ص 51-54.

*4 الصيغة التي يكتب بها نص الوقف: يكتب عقد الوقف بحضور القاضي أو العدول الواقف والشهود، ويجب أن تكون الصيغة منجزة، لا تقترن بإضافة إلى المستقبل، مع تحديد أغراضه وكيفية الاستفادة منه وأن تكون ألفاظها صريحة، كأن يقول الواقف: "**حبست أرضي أو داري على الفقراء أو على أولادي**"[1].

4. أغـراض الوقف

كان هناك أسباب ودوافع كثيرة، دفعت النّاس لوقف أملاكهم، نذكر منها:

– الدافع الديني: الوقف نوع من الصدقة الجارية، التي تعد منطلقا لأعمال البر، إذ أن الغرض منها استمرارية العملية الخيرية، واستمرار مصدر الرزق والثروة.

– الحفاظ على وحدة الأملاك: الوقف لا يباع ولا يشترى، لا يغير ولا يبدل، أي هو تجميد العقار في يد المنتفعين به مهما كانت الظروف، فهناك من سعى إلى الحفاظ على وحدة أملاكه، وعدم تعرضها للتجزئة، وضمان للأطفال القصر أبسط متطلبات العيش كالمسكن ومورد الرزق، فالوقف يساعد في الحفاظ على الملك من جهة ويحمي تماسك الأسرة من جهة أخرى.[2]

– الحماية من التغريم والمصادرة: لقد كانت أحكام الشرع، المتعلقة بالوقف، خير وسيلة وأحسن أسلوب، للحيلولة دون فقدان الملك بالمصادرة والتغريم، فمن العوامل التي ساعدت على تزايد ظاهرة الوقف في المجتمع الجزائري، تدهور الأحوال السياسية والاقتصادية، مما تسبب في مضاعفة عملية المصادرة، فكان اللّجوء إليه — الوقف– خوفا من عمليات الاستحواذ، التي ألحقتها السلطة بأملاك من يتمرد عليها.

5. تسير أملاك الوقف

نظرا للأهمية التي اكتسبتها مؤسسة الأوقاف في العهد العثماني، ولاسيّما في أواخر القرن الثامن عشر فإنّ الحكام القائمين على الأملاك المحبسة، عملوا على تنظيم شؤونها، إذ تم إنشاء هيئة تشريعية على مستوى مدينة الجزائر تتولى تسيير شؤون الوقف بعدما كان يسير من طرف الواقف نفسه أو المجلس العلمي، الذي مثل أعضاؤه مختلف المؤسسات الدينية، والإدارية والعسكرية، فنجد منهم القاضي، والمفتي الأكبر أو شيخ الإسلام، وشيخ البلد، والوكيل والكتاب، وكان المجلس يعقد جلساته

---

[1] السعيد بوركبة، **المرجع السابق** ، ص36.

[2] عائشة غطاس،" **إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد85–86 ، زغوان، 1997م، ص ص 99،131.

للنظر في قضايا الأوقاف ويصدر قراراته في شأنها وهذا بالإضافة إلى هيئة تنفيذية، تتولى مهمة الاعتناء بأملاك الأوقاف، وجمع مواردها وتوزيعها وعلى رأسها الوكيل أو الناظر[1]

6.دور الوقف ومصادره المالية

اضطلع الوقف بأدوار مهمة في المجتمعات الإسلامية، وقد تجلى أثره واضحا في مختلف مناحي الحياة في مجتمع الجزائر، فكان يسد حاجات الفقراء ويخفف عنهم، إذ يتكفل وكلاء الأوقاف بتقديم مبالغ مالية، ومساعدات عينية للفقراء والمحتاجين، على شكل إعانات وصدقات في أيّام محددة ومواسم معينة، كشهر رمضان ومواسم الأعياد.

كما وفرت الأوقاف موارد دائمة لطلبة العلم والفقهاء والمعلمين، فكان لها الفضل في انتشار التعليم في المدن والأرياف.

وقد اعتبر الوقف، إضافة لما سبق، أداة فعالة في تماسك الأسرة، والمحافظة على حقوق الورثة والعجزة، كما أنّه كان عاملا مهما للحد من المظالم، والاستحواذ على الأملاك بأحكام تعسفية، ووفر وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والأملاك الموقوفة، بسبب حصانته من المصادرة أو الاستحواذ، فلم يكن في استطاعة الحكام وذوى النفوذ مد أيديهم إليها.[2]

كما نجد أنّه ساهم مساهمة قوية في صيانة ورعاية بعض المرافق العامة مثل:العيون والسواقي والآبار والطرق والمسالك، وهذا ما وفر للسكان خدمات أساسية، ووفر وسائل ضرورية للحياة لم تكن تهتم الدولة بها، ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها، كما ساهم في الحياة العسكرية، وذلك من خلال حفاظه على إنشاء وترميم الثكنات والحصون والأبراج والأسوار.[3]

7. أهم المؤسسات الوقفية

لقد تعددت المؤسسات الوقفية بالجزائر باعتبار أنّ الوقف عمل خيري، يعود بالمنفعة للصالح العام، وتم إنشاء هذه المؤسسات الخيرية، وفقا للشريعة الإسلامية، التي تعتمد على مبادئ حضارية، فجميع الممتلكات في الأرض هي ملك لله، وتصنف إلى صنفين، أوقاف عامة، ممثلة في أوقاف بيت المال

---

[1] محمد كمال الدين إمام، **الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998م، ص ص120_130.

[2] أشرف صالح محمد السيد، "**المراكز الثقافية في دار السلطان الجزائر أواخر العصر التركي**"، مجلة أمارابك عدد7، مجلد4، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2013م، ص70.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث...**، المرجع السابق، ص164.

وأوقاف الطرقات والسواقي والعيون، وأوقاف أهل الأندلس والأشراف، وأخرى خاصة كأوقاف الأضرحة والزوايا والجامع الأعظم.

ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف مشاربها وأدوارها وأهدافها المتوخاة، كما اكتسبت أهمية بالغة في مساهمتها في الحياة الاجتماعية والثقافية، نتيجة تكاثرها وانتشارها في أرجاء الجزائر وخاصة في دار السلطان وضواحيها، ومن أبرز هذه الأوقاف:

- **أوقاف الحرمين الشريفين:**

تعتبر أقدم المؤسسات الوقفية، إذ يرجع تاريخ تأسيسها إلى ما قبل التواجد العثماني [1] وقد احتلت أوقاف الحرمين الشريفين، الصدارة عن باقي المؤسسات الوقفية القائمة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، نظرا للمكانة العظيمة التي تحوزها البقاع المقدسة في نفوس الجزائريين والتي تجلى أثرها في كثرة ما تحتويه أوقافها من أملاك وعقارات تابعة لها، وهو ما يعكس أحد أبرز مظاهر التواصل بين الجزائر ومنطقة الحجاز، حيث عبر عن ذلك الدكتور نصر الدين سعيدوني بقوله:"**وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر حيث استمدت أهميتها من المكانة التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين الذين أوقفوا عليها الكثير من أملاكهم، مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك والأعمال التي تقوم بها**"[2]، كما أكد القنصل الفرنسي فليب فالييرأهمية هذه الأوقاف بقوله:"**أن أوقاف الحرمين الشريفين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر وسيأتي اليوم الذي تستحوذ فيه على جميع العقارات**"[3]، وقد شملت الأملاك الوقفية معظم المدن، كمدينة شرشال والبليدة وقسنطينة...

وقدر ألبير دوفو(**Albert Devoulx**) أملاك أوقاف فقراء الحرمين الشريفين، بثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة في مدينة الجزائر، أواخر العهد العثماني، وقد تراوح عددها عشية الاحتلال الفرنسي بين1357و1585 عقارا موقوفا وقدر دخلها سنة 1837م بـ43640فرنكا أي مايعادل434.67 غراما من الذهب، من ضمنها57 بستانا، مردودها السنوي يقدر

---

[1] محمد البشير المغلي، "**التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره في مقاومة الاحتلال الفرنسي**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، عدد6 2002م، ص161.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث...**، المرجع السابق، ص84.

[3] عائشة غطاس، "**أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز**"، أعمال المؤتمر العلمي المغاربي الأول ،2-4جوان 2013م، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2015م، ص210.

بـ125.745فرنكا و62أرضا فلاحية، عائدها السنوي قدر بـ183.045 فرنكا، و6مطاحن توفر مدخولا قدره 97.50فرنكا، و3أفران، مردودها قدر بـ 200.45 فرنكا، بالإضافة إلى 74 منزلا و76 مخزنا[1].

كانت هذه المؤسسة تدار من قبل مجلس، يتصدره الوكيل، ويطلق علية اسم "**وكيل الحرمين الشريفين**"،

أما عوائدها، فقد ساهمت في الاهتمام بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية،كما سمحت هذه الأوقاف للجماعات الحرفية والتجارية، باستغلال عقاراتها، ومثلت مصدر عيش للكثير منهم، كما أنفقت على المساجد والزوايا والكتاتيب، وتفعيل حركة التعليم والاهتمام بالمدارس، وخصص جزء من مداخيلها للفقراء والمساكين، حيث توزع عليهم الصدقات صباح كل خميس.

- **أوقاف الجامع الأعظم**

تحتل أوقاف الجامع الأعظم المرتبة الثانية، بعد مؤسسة الحرمين الشريفين، من حيث الأهمية وعدد أوقافه، ويرجع ذلك إلى المكانة التي كان يحتلها المسجد في الحياة اليومية تشرف هذه المؤسسة على تسيير المساجد المالكية بمدينة الجزائر، ويخصص جزء من هذه الأوقاف إلى الحزابين والمؤذنين، وقد بلغ عدد المساجد التابعة لها 92مسجدا في مقدمتهم المسجد الأعظم، كانت أوقاف المسجد تحقق فائضا كبيرا، لذا استخدمت في بناء الزاوية التابعة للجامع، والتي أطلق عليها زاوية الجامع الكبير عام1629م حيث كانت تتألف من طابقين من الغرف لإيواء المدرسين والطلبة[2] .

يشرف على هذه الأوقاف العديد من الموظفين، على رأسهم مفتي مالكي الذي يكلف الوكيل العام بتسيير شؤونها .

والحقيقة أن هذه الأوقاف مثلت شريان الحياة في مختلف المجالات، كما استغلت عوائدها في دفع أجور العاملين بها، بالإضافة إلى نفقات الزاوية التابعة للجامع، كما كانت تصرف بعض عوائد الجامع

---

(1) عبد الرزاق بوضياف، "**إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة 2005م/2006م، ص20.

(2) Abdeljelil Temimi، **Recherches et Documments d'Histoire maghrébine, l'Algérie la Tunisie et tipolitain (1816-1871)**, RHM, №19,Tunisie,1980,p250.

على أعمال الصيانة، وتسيير الخدمات، ومساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين، كما أنّ الجامع الأعظم كان مقرا يجتمع فيه المجلس الشريف، بالإضافة إلى احتوائه مكتبة زاخرة بالمخطوطات.[1]

قدر عدد أوقاف الجامع الأعظم سنة1770م بـ69وقفية بالاشتراك مع أوقاف الحرمين الشريفين، وبلغت أوقافها سنة 1837م 1558وقفاً، بمردود بلغ 12ألف فرنكا فرنسيا ساهمت فيه 19مزرعة و39بستاناً و125منزلا و3أفران، بالإضافة إلى107أوقاف أخرى وقدرت أوقافها في الفترة بين1800م و1841م بـ 227 وقفا، وما ميز هذه الأوقاف قيام 115إمرأة بتحبيس أملاكهن لصالح المسجد الأعظم[2].

- **أوقاف سبل الخيرات :**

لقد اكتسب هذا المشروع أهمية خاصة في مدينة الجزائر، منذ تأسيسها سنة 1584م على يد شعبان خوجة باشا[3]، وكانت مؤسسة سبل الخيرات ذات نفوذ كبير في المجتمع، وذلك لأهمية الأوقاف التي كانت تتلقاها والمنشآت التي تشرف عليها، إذ تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بالمذهب الحنفي[4].

من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء وقد بلغ عدد المساجد الحنفية 8مساجد، وقدر عدد أوقافها بـ331حبسا بمدخول سنوي قدر بـ18ألف فرنكاً، كما أنّها كانت مكلفة بإصلاح الطرقات وترميم قنوات الري، وإعانة الفقراء والعجزة وتشييد المساجد، والمعاهد العلمية وشراء الكتب للطلبة، وكانت مكلفة بدفع مرتبات حوالي 88طالبا ملحقين بمؤسساتها التعليمية.[5]

يتولى إدارة سبل الخيرات جهاز إداري، يتكون من"**المفتي الحنفي**"ويعد المشرف الأساسي على الأوقاف، ويتولى الإفتاء والصلاة بالجامع الجديد، بالإضافة إلى موظف"**يعرف بالشيخ أو الناظر**"،[6]

---

(1) عبد الجليل التميمي، "**وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**"، المجلة التاريخية المغربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد 65، تونس 1980م، ص ص 12_13.

(2) عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص20.

(3) خديجة بقطاش، **المرجع السابق**، ص77.

(4) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص237.

(5) فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، مجلة كان التاريخية الكترونية، عدد13، 2011م، ص26.

(6) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ... ، المرجع السابق، ص143.

ومن أبرز ما قامت به هذه الأوقاف، إنشاؤها للجامع الجديد، وهو الجامع الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي سنة 1660م[1]، تم بناؤه من قبل جنود الأوجاق، يسمى أحيانا بجامع الصيد البحري، وهو ما يزال قائما إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى جامع كتشاوة وجامع علي بتشين[2]، كما اهتمت بالمساجد الحنفية الأخرى، مثل جامع صفر، وجامع دار القاضي وجامع القصبة وجامع الشبارلية، المعروف بجامع السيدة وجامع حسين داي[3].

وبالرغم من أقليه أتباع المذهب الحنفي، إلاّ أنّ العقارات المحبسة على هذه المؤسسة كانت كثيرة، وذات مداخيل وفيرة، فقد قدرت أملاكها بثلاثة أرباع الأوقاف العامة، كما قدرت عوائدها السنوية في القرن الثامن عشر بـ4455ريالا، ومعظمها من الحوانيت التي قدر عددها بـ 92حانوتا[4].
92حانوتا[4].

ولعلّ ما يفسر الارتفاع الكبير لها، هو أن أغلبية هذه العقارات، كان يستثمرها اليهود خاصة في سوق الصاغة، ومثال ذلك نجد أن أوقاف علي باشا، وصلت بين سنتي (1783_1784)م إلى 21حانوتاً، وحسن باشا، الذي أوقف حانوتاً في السوق الكبير قرب باب الوادي سنة1829م لصالح سبل الخيرات.

وتعود أهمية أوقاف سبل الخيرات- رغم قلة عدد المساجد الحنفية-إلى كون معظم أحباسها من الطبقة الحاكمة وعناصر الجيش والطبقة ميسورة الحال بالجزائر، من أتباع المذهب الحنفي، فنجد مثلا الداي حسين قام بتحبيس8حوانيت سنة 1829م،كما نجد أن بعض الدايات اهتموا بأوقاف العيون والثكنات، كما أوقف الداي مُحَمَّد الخزناجي حانوتاً بالقرب من السوق سنة1794م، وحبس الداي حسين سنة 1819م 6 عقارات، كما أوقف حسين باشا 7حوانيت وجنة، في الفترة الممتدة بين (1819و1826)م على جامع صفر وفي سنة 1829م أعاد بناء مسجد القصبة .

وقدرت عدد العقارات المحبسة على سبل الخيرات سنة 1797ب 412 عقاراوبلغت إيراداتها سنة 1830م 7556 ريالا[5]

---

(1) Albert Devoulx, "**Les édifices religieuses de l'ancien Alger**"393_383 pp ,op_cit,

(2) ربيعة قريزة، **المرجع السابق**، ص51، إلا أن المنور مروش ذكره أنه علي بتشنين ينظر: المنور مروش **دراسات (القرصنة الاساطير والواقع)...**، المرجع السابق،ص 274.

(3) Albert Devoulx، " ... **Notes historiques sur les mosquées**"390p,op_ cit, ,

(4) فارس مسدور وكمال منصوري،" **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ الحاضر المستقبل**"، مجلة الأوقاف، عدد15، 2008م، ص5.

(5) عائشة غطاس وأخريات، **المرجع السابق**، ص ص245- 260.

- **أوقاف الأولياء والأشراف:**

جذبت أضرحة مشاهير الأولياء اهتمام المحبسين، وتنامت مداخيلها بتزايد المرافق المحبسة عليها، وكانت أوقاف المرابطين تتوزع على 9أضرحة من مجموع 19 ضريحاً، وتحظى بشعبية لدى سكان الجزائر منها 18ضريحاً داخل المدينة وواحد فقط خارجها، وهو ضريح سيدي بن علال بمنطقة القبائل، ومن أهم هذه الأضرحة ضريح الولي سيدي عبد الرحمان الثعالبي وضريح سيدي أمُحَّد بوقبرين، وضريح سيدي رمضان، وضريح سيدي مُحَّد الشريف الزّهار وضريح سيدي هلال، وضريح سيدي شايب، وضريح سيدي الجودي، وضريح سيدي بن أيوب، وضريح سيدي حامد بن عبد الله، وضريح سيدي أحمد بن عبد الله الزواوي، وضريح سيدي رمضان، وضريح سيدي دادة، وضريح سيدي علي الفاسي، فنجد على سبيل المثال أن أوقاف سيدي بومدين بتلمسان بلغت سنة 1800م 23وقفا أما أوقاف سيدي علي بن موسى أفنس في منطقة القبائل، تمثلت في .580 شجرة زيتون و340 شجرة من التين توزع غلالها على فقراء المنطقة، هذا بالإضافة إلى أراضٍ زراعية.[1]

وقد تكاثرت أوقاف هذه المؤسسة، بسبب تشجيع الحكام ورعايتهم، تدفعهم لذلك أسباب دينية ممثلة في دافع الورع والتقوى، بالإضافة إلى الرغبة في التقرب لله عز وجل، أو سياسية ممثلة في سعيهم لكسب تأييد السكان المحليين، حيث نجد أن الداي الحاج أحمد أمر بتجديد ضريح وزاوية الولي سيدي عبد الرحمان الثعالبي، وازدادت المرافق المحبسة عليه باتساع شهرته في الداخل والخارج، وبلغت في 1830 ما يقارب 82وقفا، بعدما كان عددها لا يتجاوز14وقفا في بداية القرن الثامن عشر، وتتضمن هذه الأملاك 20منزلاً و11قطعة أرض صالحة للزراعة، و6 حوانيت، و3 مخازن، وقدر عدد هذه الأوقاف بعد الاحتلال ب69وقفاً كما قدر مدخولها سنة 1834م بـ 6000فرنكاً[2].

تُنفق عائدات هذه الأوقاف على القائمين عليه، ويوزع جزء منها على الفقراء كل يوم خميس، بنسبة تتراوح بين فرنك واحد و3فرنكات لكل محتاج [3]، كما خصص جزء منها لرعاية وصيانة

---

(1) – Albert Devoulx، " ... **Notes historiques sur les mosquées**"p375_ cit,op.,

(2) عبد الرزاق بوضياف، **إدارة أموال الوقف...**، المرجع السابق ، ص22.

(3) على تابليت،"**أوقاف مدينة الجزائر أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي**"، مجلة الدراسات الإنسانية، عدد خاص، الجزائر،2002/2001، ص241.

أضرحة الأولياء، كما ينفق جزء منها على القيم أو مقدم الضريح الذي يتكفل بشرح بعض الطقوس للزوار، وإخبارهم باحترامها، لتقبل زيارتهم حسب الاعتقادات السائدة [1].

وكان يشرف على هذه المؤسسة وكيل يعين من قبل الداي، وعادة ما يختار من أبناء الولي أو أحفاده أو أحد أتباعه.

أما بالنسبة للأشراف فقد بلغ عدد أسرهم بمدينة الجزائر حوالي300 أسرة تحظى برعاية الحكام وبتقدير المجتمع، فكان لهذه الأسر أوقاف خاصة، كما خصصت لها بعض الأوقاف لرعايتها وأيضا التقرب منها، كما فعل الداي مُحَمَّد بكطاش باشا- وذكر في مراجع أخرى بكداش- عندما أنشأ زاوية خاصة بهم في أوائل القرن السابع عشر بسوق الجمعة، وقد عرفت هذه الزاوية بزاوية الأشراف، وكانت لها أوقاف كثيرة، ونصت الوقفية على أن لا يقيم فيها سوى الشريف غير المتزوج، وقد أسندت مهمة إدارتها إلى الوكيل، الذي اشترط عليه أن يكون غير متزوج[2].

ويشرف على هذه الأوقاف وكيل خاص، كان أول تعيين له سنة 1813م، حيث أنه قبل هذا التاريخ كان الأشراف يتولون إدارة أوقافهم بأنفسهم.[3]

اهتمت هذه المؤسسة بإعانة الفقراء، حيث يمنح لكل فقير مقدار 3فرنكات والباقي يستخدم في صيانة وإصلاح الزاوية، وشراء السجاد والقناديل، بالإضافة إلى دفع أجور الموظفين، كالقيمين والوكلاء والشواش، والأئمة، والحزابين، والمؤذنين، أما عن عدد الأملاك الموقوفة لصالح الأشراف، فقد كانت قليلة جدا، إذ شملت أربعة منازل وحانوتين وثلاث علويات، وقدرت مداخيلها بـ6000 فرنك سنة 1837م، وبعد الاحتلال الفرنسي تعرضت هذه الأوقاف للتصفية النهائية سنة 1841م.[4]

- **أوقاف أهل الأندلس :**

تأسست هذه الأوقاف سنة 1572م لفائدة النازحين من الأندلس، وقد ساهم في تكوينها أغنياء الجالية لإعانة المسلمين الفارين من الملاحقة الإسبانية، التي تلت سقوط غرناطة فقاموا بتأسيس جمعية خيرية، أشرفت بدورها على إقامة مسجد وزاوية الأندلسيين سنة 1623م بالمكان

---

(1) عبد الحكيم مرتاض،" **الطرق الصوفية بالجزائر في العهد العثماني تأثيراتها الثقافية والسياسية (924_1246هـ/1518_1830م)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار2015م/2016م ص188.

(2) أبو القاسم سعد الله، **الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري حياته وأثاره**، دار الغرب الاسلامي، (د،ت) ص13.

(3) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص242.

(4) كمال دوحمان الحسني، **المرجع السابق**، ص107.

المعروف"**بمسيد الدالية**"وكانت هذه الجمعية مكونة من ستة أفراد من المهاجرين، عينوا الشيخ "**مُحَمَّد الأبلي**" وكيلاً عليها.[1]

ولا تقّل أهمية هذه المؤسسة، عن باقي المؤسسات الوقفية الأخرى القائمة في الجزائر، وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الجالية هي الوحيدة التي خصصت لها أوقاف تصرف على الفقراء والمعوزين، وقد تمكنت بفضل خبرتها التجارية والصناعية، وسعة خبرتها العلمية، وتقربها من السلطة الحاكمة، من جمع ثروات طائلة[2]،كما أسست –بتشجيع من السلطة التي كانت تتعاطف معها– عدة مؤسسات خيرية، تهدف إلى دعم التضامن فيما بينهم[3].

كان يشرف على هذه المؤسسة وكيل يعرف بوكيل الأندلس، ولعبت المرأة دورا بارزا فيها، وقد صنفت أوقافها إلى صنفين: الأول كان على صورة أوقاف خاصة بهم، توزعت بمدينة الجزائر وضواحيها، مابين(1809–1810)م، حسب ماورد في سجلات البايلك، وتتألف من35 حانوتا و18منزلا و7بساتين، أما الصنف الثاني، فكان من الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الأندلس، مع الحرمين الشريفين أو مع عامة الناس، وتتميز أوقاف هذا الصنف بكثرتها وتنوعها، إذ تحوي187وقفا، منها 26 حانوتا 72 داراً و14 مخزنا و8 دويرات و8 إسطبلات[4]، بالإضافة إلى وجود عدد من المخازن، وبلغ مردود هذه الأوقاف المشتركة سنة 1733م 844 ريالا، خصص جزء منه للإنفاق على الفقراء وأبناء السبيل وطلبة العلم.

بلغ عدد أوقاف الأندلسيين101وقفاً، منها 40 ملكية عقارية و61 عناء، تساهم في مجملها بمردود مالي يقدر بـ4000 فرنكً سنويا. وفيما يخص عدد أوقافهم بعد الاحتلال الفرنسي، فقد قدرتها السلطات الاستعمارية سنة 1830م ب5000 فرنك سنويا، وما لبثت أن تناقص مردودها ولم يعد يستفد منها عام 1837م سوى 71 من أفراد الجالية الأندلسية كما تعرضت الزاوية إلى الهدم سنة 1843م.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، 240.

[2] فلة قشاعي، "**حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر**"، **أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني**، مجلة الدراسات إنسانية، عدد خاص، الجزائر، 2001م/2002م، ص168.

[3] وافية نفطي، **المرجع السابق**، ص73.

[4] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ** ...، المرجع السابق، ص200.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث** ...، المرجع السابق، ص ص51–61

- **أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة**

لقيت المنشآت العسكرية، والجند اهتماما كبيرا من طرف الحكام، فقد حظيت هذه الطبقة بأوقاف كثيرة، وخصص جانب كبير منها للإنفاق على المعوزين من الجند، وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج، ويعود أصل أوقاف الثكنات إلى الجنود، الذين ترقوا في مناصبهم العسكرية، وكان عددها بمدينة الجزائر7ثكنات، تعود مداخيلها إلى الجيش المقيم فيها، كما ارتبط الارتقاء في الرتبة أو منصب بأهمية العقار الموقوف، وبما أن الجنود كانوا يحصلون على رواتبهم من خزينة الدولة، فقد صرف جزءٌ من هذه الأوقاف في أمور ترفيهية كالهدايا التي يقدمها الوكيل إلى الجنود، كما أثبتت من جهة ثانية تآزر أفراد الجيش مع الفقراء.

حيث نجد **علي شاوش** العسكر، أوقف داراً لصالح الأوجاق المقيمين ببيت **أهجي مصطفى** بدار الإنكشارية القديمة، وكان ذلك سنة 1785م.

فضلا عن أوقاف العديد من المرافق العامة الأخرى كالعيون والسواقي والصهاريج وحفر الآبار، إذ هناك من اعتبرها بعيدة عن تصنيفها كمؤسسة دينية لدورها التقني، إلا أن تأسيسها كان بدوافع دينية، من أجل إرواء عابري السبيل ورعايتهم وكسب الثواب، حيث يقول في هذا الصدد الدكتور نصر الدين سعيدوني:" **وقد جرى العرف على ذلك حتى سميت العيون الموجودة في الأماكن العامة بالسبيل**" وعلى الرغم من قلتها مقارنة بالمؤسسات الوقفية الأخرى إلا أنه عُين لها مشرف يقوم برعايتها كوكيل العيون والسواقي[1]،يتقاضى راتبه من الأوقاف التي يشرف عليها، بالإضافة إلى عدد من الشواش يعرفون بأمناء الطرق والعيون، وكان يعين موظفوها من قبل أعلى سلطة ويختارون في الغالب من الأتراك أو الأندلسين[2]، وقدر عدد العيون الموقوفة بحوالي 100عين، توضح إحدى الوثائق بأن الداي حسن، كانت له أملاك عديدة وهي3عيون وكان مدخول وقفها يقدر بـ 32 دينارا، يستخدم في ترميم العيون وصيانتها ومبلغ مالي مقدر بـ24 ديناراً، تقسم بين شيخ البلد الذي يتحصل على 20ديناراً وقائد الفحص 4دنانير[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص25.

[2] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون**، المرجع السابق، ص85.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، المرجع السابق، ص280.

- **أوقاف بيت المال**

يعود أصل ملكيات هذه المؤسسة، إلى المواريث التي فقدت أصحابها، أو انقطع نسلهم[1]، وتضطلع هذه الأوقاف بعدد من المهام منها: إعانة أبناء السبيل والفقراء واليتامى والأسرى، كما أنها كانت تتصرف في خمس الغنائم لصالح الدولة، وتهتم بأملاك اليتامى وتحافظ على ثروات الغائبين، وتضمن حق الدولة في تصفية التركات حسب الأحكام الشرعية، وتنفق على افتداء الأسرى، وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور، وتشييد المساجد، كما تقوم ببعض الأعمال الخيرية كالتكفل بدفن فقراء المسلمين، وتوزيع الصدقات على حوالي 200فقيرٍ كل يوم خميس كما أنها تتكفل بالمرضى أثناء حلول الأوبئة والكوارث مثل وباء الطاعون الذي ضرب البلاد سنة 1817م والذي استمر خمس سنوات، كما كانت تساهم في دفع مرتبات المعلمين، ومد يد العون للطلبة والمحتاجين[2].

يشرف عليها موظف سامٍ يلقب "ببيت المالجي"، ويساعده في مهامه أحد القضاة يلقب بالوكيل، بالإضافة إلى موثقين يعرفان بالعدول، قدرت مداخيلها سنة1830م بمليون فرنك، كما بلغت سنة 1833م نحو 11340 فرنكا شهريا، وقد لاحظ الاستعمار الفرنسي ضخامة مداخيل هذه المؤسسة، ما دفع به إلى إعادة تنظيمها قصد الاستيلاء عليها[3].

---

(1) مصطفى أحمد بن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)**، ط1، دار البشائر للطباعة **والنشر** والتوزيع، دمشق، 1999م، ص108

(2)Albert Devoulx، "Les édifices religieuses de l'ancien Alger" ,op_cit ,..p384

(3) عبد الرزاق بوضياف، **إدارة أموال الوقف...**، المرجع السابق، ص21.

المحاشرة السابعة الأوضاع الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني

مصادر دخل ونفقات المؤسسات المالية في الجزائر ارتكز على الجدلية القائمة بين متطلبات الدولة المالية والأحكام الشرعية، هذا ما أدى بها إلى الإعتماد على النظام الضريبي الذي استمد أصوله من التنظيمات العثمانية بعد أقلمتها مع ظروف البلاد، والذي يرجع في الأساس إلى النظم الفارسية والسلجوقية والبيزنطية المرتبطة بأوضاع البلقان والبحر المتوسط؛ والتي كان لها تأثير قوي في قوانين غنائم البحر والإتاوات. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الجهاد البحري في فترة الدراسة لم يعد هو المحرك الرئيسي لقوة الدولة وسيطرتها، وإنما سعت من خلاله إلى توفير مردود مالي ممثل في الإتاوات والأسرى والرسوم التجارية والامتيازات والهدايا الإلزامية.

أولا: مصادر دخل الخزينة

أما عن مصادر دخل الخزينة، فهي متنوعة ومتعددة، وتتوزع أساسا على المصادر التالية:

1 غنائم الجهاد البحري:

شكل النشاط البحري، موردا مهما لمداخيل الخزينة، لفترة طويلة[1]، إذ اعتبر في نظر المؤرخين، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ودليلهم على ذلك هو أنّه بعد التحول الاقتصادي الذّي شهدته الجزائر، منذ أواخر القرن السابع عشر، وطيلة القرن الثامن عشر، كان هناك نضوباً في موارد الدولة، وخاصة غنائم الجهاد البحري، التي كانت تدر أرباحا كبيرة، ويعود هذا التراجع إلى جملة من العوامل نذكر منها: المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع الدول الأوروبية ألزمتها بمحاربة القرصنة[2]، على الرغم من أنّ تأسيس الأسطول البحري الجزائري جاء بهدف صد الهجمات الإسبانية والبرتغالية على السواحل الجزائرية والمغاربية، فكان لابد أنّ تتسم هذه الاستعدادات بالضراوة والقوة، ونتيجة لما تعرضت له من هزائم اتهم هذا الدفاع الشرعي بالقرصنة، فوجدوا أنّفسهم في الخمس عشرة سنة الأخيرة أي مابين1815-1830م أمام تحالف أوربي قوي، وفي الوقت الذّي ضعفت فيه البحرية على المستوى الخارجي، واجهت السلطة في الداخل ثورات عديدة من طرف السكان، وزادت الحملات الأوروبية الوضع سوءاً وأهمها حملة اللورد إكسموث1816م التي وضعت حدا لنشاط

---

[1] وليام شالر، **المصدر السابق**، ص58.

[2] محمود إحسان الهندي، **تاريخ المؤسسات** ...، المرجع السابق، ص48

البحرية الجزائرية، وبذلك نقص النشاط الاقتصادي بتحطم أغلب السفن الجزائرية[1]، وإطلاق سراح 1642أسيراً، وتأزم الأمر بعد مشاركة الوحدات الحربية في معركة نافرين1827م، والتي خسرت فيها الجزائر جزءً كبيرا من أسطولها، ثم جاء الحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية من1827إلى1830م فاعّتبر ضربة قاسية، حيث ساهم في تضييق الخناق على الاقتصاد الجزائري أكثر[2].

ويرجع الفضل في تحقيق الدول الأوروبية لهذه الانتصارات العسكرية، إلى التطور الصناعي الذي شهدته أوروبا، ما أفقد البحرية الجزائرية قوتها، فأصبحت وحدات الأسطول قديمة لم تتمكن من مواكبة التطور الحاصل في الجهة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط، كما أصبحت السفن الجزائرية غير قادرة على الوقوف في وجه الأساطيل البحرية الأوروبية المتفوقة عليهم في التسليح والتدريب، كما عرف عدد المجندين، في أواخر القرن 18 تناقصا ملحوظا فبعد ما كان العدد15 ألف جنديا في البداية وإنخفض مابين(1820_1830)م إلى 4154 مجنداً أي بمعدل 415 مجنداً في كلّ عام[3]، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية إذ أنّ الكثير من المجندين لا يلتحقون بوحداتهم، مفضلين البقاء في مدينة الجزائر لرعاية مصالحهم وتجارتهم، أو السفر إلى البلدان المجاورة، نتيجة عجز السلطة الحاكمة عن تسديد الأجور، وهذا الوضع أثبتته أيضا رسالة حسن آغا محلة الغرب إلى الداي حسين1827م يبلغه عن غياب 32جنديا، كما أنّ هناك من الرياس من بقي على اليابسة يزاول بعض المهن: ففي الفترة الممتدة من 1800_1816م ركب 34 رايسا فقط البحر، لأنّ الكثير منهم أصبحوا تجاراً، كما أنّ العديد من التجار حوّلوا نشاطهم باستثمار أموالهم في التجارة الخارجية، بدل ملكيتهم لسفن الجهاد البحري لما لها من مخاطر مع احتمال فقدانها، خاصة بعد الثورة التي أحدثها النظام الضريبي ومساهمته في تحسين المنتجات الزراعية والصناعية، فبعد1816م، لم تعد مداخيل الغنائم تكفي حتى للقيام بالنفقات البسيطة التي تتطلبها القرصنة، وأصبح البحارة الذين يعملون في أسطول الجزائر يتقاضون 4 بوجو شهريا[4]، كما ساهمت المجاعة

---

(1) مبارك شودار، **حملة الورد اكسموث على مدينة الجزائر 1816م وتأثيراتها الإقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014م، ص55.

(2) Temimi ,Abdeljelil, **Recherches et documents d'histoire maghrébine La Tunisie , l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871**,Tunisie ,1971,p 236.

(3) خليفة حماش، "**المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوربا خلال العهد العثماني**" أعمال المؤتمر الرابع عشر للدراسات العثمانية حول: الاقتصادية البيني والتواصل البشري والاجتماعي بين الايالات العربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المرجع السابق، ص29.

(4) المنور مروش، **دراسات (القرصنة الاساطير والواقع)**... ، المرجع السابق، ص ص481-482

والأوبئة، كالطاعون بمدينة الجزائر في هلاك عدد كبير من الجند وقد لعبت المعارك المستمرة دورا كبيرا في إنهاكه وإضعافه، وتزامن هذا مع تراجع عدد المجندين مما زاد الأمر سوءا خاصة بعد ارتفاع تكاليف التجنيد، وعدم قدرة خزينة الدولة على تحمل هذه المصاريف، ففي سنة1807م أرسل أحمد باشا مبلغ ثلاثة عشر ألف قرش إلى الباشا دائي رفقة الريس حميدوللتكفل بمصاريف التجنيد، وقد سجل أنّه في الفترة مابين 1825م-1828م كلفت الخزينة 5870 قرشا، أي ما يعادل مائة وثلاثين قرشا في الشهر، كما تشير إحدى الوثائق، أنّ نقل 933 مجنداً على متن سبع سفن كلف خزينة الدولة مبلغ 240ألف قرش[1].

كانت غنائم الجهاد البحري، تشكل موردا مهما من موارد الخزينة، وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد الجزائري، وتؤكد المصادر، على أنّها وصلت أوجها خلال القرن17، حيث تشير الإحصائيات أنّه في الفترة الممتدة من 1613-1621م استولى الرياس على 936 سفينة[2]، ووصل عدد الغنائم إلى حوالي600 مركباً سنة 1634م[3]، أما خلال الثلث الأول من القرن السابع، فتم الإستيلاء على12 مركبا إنجليزيا، وتسع مراكب هولندية، و12مركبا فرنسيا وإيطاليا، لتصل سنة1675م إلى83 مركباً، أما خلال سنة 1753م، فقد انخفض العدد إلى 12سفينة، تحمل الراية الأسبانية، وفي سنة1798م أمر الداي مصطفى بتجهيز الأسطول ضد السفن الإيطالية وغنم 3 مراكب، ثم تلتها غزوة نحو إسبانيا، غنمت مركبا محملا بالقمح وأنواع مختلفة من البضائع[4].

ونتيجة لهذه التغيرات الجذرية، منذ نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر أصبح تراجع دور الجهاد البحري، وتناقصه بشكل ملفت للانتباه، إذ يلاحظ في هذا الشأن أنّ الأسطول الجزائري خلال الفترة(1800-1830)م لم يتعرض دفعة واحدة للانهيار، بل عاش فترات انتعاش قصيرة، مستفيدا من خبرة بعض الرياس المشهورين أمثال الرايس حميدو الذّي استغل بعض الظروف الدولية، كانشغال الدول الأوروبية آنذاك بالحروب النابوليونية)احتلاله لجزيرة مالطة 1798م، ووضعه حدا لسفنها التي كانت تعيق نشاط السفن الجزائرية، بالإضافة إلى تحطم الأسطول الفرنسي والألباني سنة 1805م، في معركة طرفا الغار كما لعبت التحسينات العسكريةالتي قام بها الداي "مُحَمَّد بن

---

(1) حنيفي هلايلي، **بنية الجيش** ...، المرجع السابق، ص18-26.

(2) De Grammont.H," **Relation entre la France et la régence d'Alger au xvII siécle** ", R.A., n° 23,1879, p100.

(3) Pére Dan, op-cit, p82

(4) أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص73.

عثمان"، وعقد معاهدة الصلح مع إسبانيا مما سمح بفتح "مضيق جبل طارق" أمام السفن الجزائرية، بعد أنْ كان تحت حراسة الأساطيل البرتغالية والإسبانية، وقد عادت هذه الحركة بقسط وافر من الأموال، كما ساهمت في القضاء على النقص الذّي كانت تعاني منه الخزينة، وبعد منتصف القرن 18م أضحى النشاط البحري لا يتعدى رد الإعتداءات وصد الهجمات[1].

أما في الفترة(1805-1815)م، قدرت أرباح الجهاد البحري بـ8 ملايين فرنك، ووصلت الأرباح سنة1821م إلى 2136675 فرنكا ذهبيا، لكن هذا الازدهار المؤقت سرعان ما تلاشى بعد تعرض الأسطول الجزائري لانكسارات حدت من قدرته، كحملة اللورد إكسموت، التي أرغمت الجزائر على إطلاق سراح 1642م أسيراً، وتكبدت الجزائر على إثرها خسائر باهظة قدرت بـ1015625 جنيها استرلينيا عام 1816م[2].

وفي قراءة بسيطة لتقديرات غنائم الجهاد سنة (1798إلى1827م) نجد أنّها كانت متفاوتة وغير مستقرة، بل تحكمت فيها الظروف الدولية السائدة وبنسبة كبيرة، فنجدها تضاعفت في الفترة الممتدة من(1792إلى 1800)م ثلاث مرات، إذ فاقت10غنائم، كما تجاوزت أرباح الجهاد البحري150ألف فرنك في الفترة الممتدة بين(1799-1800)م، بينما لم تتجاوز 26غنيمة[3] مابين(1800-1827)م وهذا ما سجل ضعف أرباح الجهاد البحري بشكل ملفت إذ لم تتجاوز ربع القيمة المسجلة في السنوات الماضية، بل إنّ هناك سنوات اكتفت بجلب غنيمة واحدة كسنوات 1803م و1810م ، ووصلت أعلى نسبة من الأرباح في هذه الفترة سنة 1821م حيث قدرت الغنائم بـ2136675 فرنكا، إلاّ أنّ هذا الانتعاش لم يدم طويلا ليحل بعدها الانهيار بعد معركة نافرين والحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية[4].

أما أصل الغنائم في فترة الدراسة(1897-1830)م نجد أنّ ضحايا السفن الجزائرية هم الدويلات الإيطالية كنابولي، الولايات المتحدة الأمريكية، الهولندية، الدنماركية، السويدية الإسبانية، البندقية البرتغالية المالطية، كما نجد أنّ البحرية الجزائرية في أواخر عهدها، شنت هجومات على سفن

---

(1) المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)...**، المرجع السابق ،ص479.

(2) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص 240

(3) المنور مروش، **دراسات (القرصنة الاساطير والواقع)...** ، المرجع السابق، ص478.

(4) زوليخة سماعلي، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط 1، دار دزاير أنفو، الجزائر 2013م، ص ص277- 278

إسلامية كتونس والمغرب وهذا ما لم تفعله في فترات مجدها وازدهارها وهو دليل على التدهور المالي الذي كانت تعاني منه الدولة .

والملاحظ أنّ السفن الجزائرية لم تكن تتعرض للسفن الفرنسية والإنجليزية في هذه الفترة، وذلك لأنّ الدولتين كانتا آنذاك أقوى دولتين بحرياً أمام تراجع القوى البحرية التقليدية .

2. افتـــداء الأسرى:

مثّل افتداء الأسرى موردا من موارد خزينة الدولة، رغم اختلاف النظرة حول الأسرى، إذ اعتبرتهم المصادر الأوروبية على أنّهم كانوا عبيدا أجبروا على العمل الشاق، كحراس أو خدم أو في كسر الحجارة عبر الطرق، وحملها إلى الرصيف البحري، أو في دار الصناعة بالجزائر وورشات بناء السفن، كما يوثق بعضهم بالحديد في مقاعد التجديف داخل السفن، ويستغل البعض منهم في المزارع من طلوع الشمس إلى غروبها، ويحظون بمعاملة سيئة ويتم حلق رؤوسهم تماما، ولا يسمح لهم بتغطيتها[1] ووصف جون بول وولف نقلا عن أحد الأسرى حالتهم، بقوله:"**كانت محزنة وبائسة، كانت عبودية قاسية وخشنة تطول أثناءها الشقاوة وتقصر فيها السعادة، إنها برزخ الحياة وجهنم هذا العالم**"[2]،

إلاّ أنّ المراجع العربية، أكدّت على أنّهم أسرى حرب، استغلوا بما يملكون من كفاءات فشغلوا عدة وظائف هامة في الإيالة الجزائرية مثل ما حدث مع الأسير تيدنا، الذّي تقلد منصب الخزندار في بايلك الغرب والأسير الأمريكي كاثكارت عندما شغل منصب موظف محاسب في البحرية سنة 1788م والبعض منهم اشتغل في بناء السفن، لما امتلكوا من مهارات كبيرة في هذا الميدان كالأسير الإسباني" الذّي قام ببناء فرقاطة لرايس حميدو.

كما أنّ العديد منهم، وبعد افتدائهم، عينوا في مراتب عليا في الأسطول الجزائري، وأصبحوا رياسا، ونجد منهم مراد رايس الألباني، عمر رايس ومامي الصقلي[3].

أما الأسيرات فكن دائما يعاملن بالاحترام الذّي يفرضه جنسهن فقد نقلن لخدمة المنازل والقصور حسب ما ذكره "لوجي دي تاسي" عن امرأة سويدية، عاشت في الجزائر، عوملت معاملة حسنة، حتى أنّها بقيت في الجزائر، وانتقلت إلى إسطنبول قبل الاحتلال الفرنسي بمدة قليلة[1].

---

[1] جيمس ويلسن ستيفن، **الأسرى الأمريكان في الجزائر(1785- 1797)**م، ترجمة: علي تابليت، دار تالة الجزائر، 2007م، ص 263.

[2] جون.ب.وولف، **المرجع السابق**، ص 229.

[3] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 443- 444.

إن عملية إحصاء أعداد الأسرى، الذّين كانوا متواجدين بمدينة الجزائر، تبقى عملية صعبة لأنّ معظمها شهادات لأسرى عاشوا في الجزائر، ويزداد الأمر صعوبة مع ادعاء بعضهم الدخول في الإسلام، ثم التوجه نحو الحج ومنها الفرار، وصعوبة تحديد نسبهم في فترات الكوارث التي كانت تمر بها الدولة[2].

شهد عدد الأسرى بالجزائر أوجه خلال بداية القرن السابع عشر، ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا، فمن خلال المنحنى نلاحظ أنّ عدد الأسرى المسيحيين سجل انخفاضاً محسوسا في نهاية القرن17م، مقارنة بالفترات السابقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض المسجل في عدد الأسرى قابله إرتفاع محسوس في ثمن الفدية، ولعل هذا ما أسهم في تخفيف أثر تراجع نشاط الجهاد البحري خلال تلك الفترة، كما قلص هذا الإجراء من حجم الخسائر المترتبة عن التراجع، فعلى سبيل المثال نذكر أنّ إسبانيا كانت ملزمة سنويا بدفع 60.000 قرشا مقابل إطلاق سراح عدد من رعاياها الأسرى، الذّين يتراوح عددهم مابين 200 و300 أسير، أما في الفترة الممتدة من (1765إلى1792)م لم يتجاوز ثمن الأسرى 581 فرنكا،[3] ومع دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحر المتوسط سمح للسفن الجزائرية سنة 1791 بأسر11 سفينة أمريكية تحمل109 بحارا، وفي سنة 1795م قدر ثمن الفدية بـ725000 دولارا في سنة1799م تم احتجاز سفن للنمسا والمجر وأخرى إسبانية، كان بها عدد كبير من الأسرى ولم تتجاوز أرباحها في الفترة(1800-1802)م مائة ألف فرنك)، كما أكدّ جورج سميث أنّ ثمن افتداء الأسرى لم يتجاوز1600 دولار سنة 1812م[4].

ومما يلاحظ أنّ النشاط البحري الجزائري أصابه الانهيار الكلي، فيما يتعلق بأعداد الأسرى في النصف الأول من القرن18، نتيجة الظروف الدولية، لعل أبرزها الحملة الأمريكية الإنجليزية على الجزائر، مما تسبب في ضعف البحرية، ثم تلاها مؤتمر فيينا 1815م، ومؤتمر اكس لاشبيل 1818م، الذّي فرض قيوداً جديدة تمنع العبودية وحملة اللورد إكسموث 1816م[5]، وما حملته من شروط قاسية فرضتها الدول المنتصرة على الجزائر، إذ نصت على إلغاء الأسر، ووضع حد لاسترقاق

---

(1) دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989م، ص9.

(2) قرباش بلقاسم، **الاسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1830/1671**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية 2016/2015م، ص141.

(3) Albert Devoulx, Tachrifat, Op-cit, P86

(4) قرباش بلقاسم، **المرجع السابق**، ص211.

(5) جون.ب.وولف، **المرجع السابق**، ص205.

المسيحيين، وأظهرت هذه المناسبات مدى الاهتمام الأوروبي المتزايد بالملاحة البحرية بالمتوسط، ومما زاد في تدعيم قراراتهم المتعلقة بأمن الملاحة ومحاربة القرصنة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط، فلم يعد عدد الأسرى يتجاوز 2500 أسير في نهايته، كما أنّ غنائم البحر تضاءل مردودها[1]، وقد برزت في هذه الفترة المعاهدات كحل لافتداء الأسرى، وإيقاف تعرض سفن الدول المهادنة للمضايقات، وتم بموجبها افتداء الكل أو الجزء الأكبر حسب أهمية كلّ دولة، ولكن الشائع حسب المصادر، أنّ الدولة التي توقّع السلم مع الجزائر كانت تطالب بتسليم جزء من الأسرى، وما يمكن ملاحظته أن ثمن الفدية لم يكن ثابتا، بل اختلف من فترة إلى أخرى، كما أنّه في أواخر العهد رفض الدايات بيعهم، لأنّهم كانوا بحاجة إليهم خاصة مع تناقص عددهم، وفي المقابل اضطر بعض الدايات إلى مبادلة الأسرى المسيحيين بالمسلمين، ونجد أنه في سنة 1816م اضطر الداي إلى دفع 500 دولاراً إسبانياً لنابولي عن 8 أسرى جزائريين[2].

3. الهداياو الإتاوات:

كان تقديم الهدايا من الإجراءات المعمول بها، وكان على كلّ دولة الالتزام بتقديمها إذا ما أرادت أنّ تحافظ على حرية وحماية نشاطها التجاري، من خلال السماح لها بالتجارة معها والتمتع بالحماية في مياه المتوسط، والحصول على التخفيضات الجمركية، لقد مثلت الهدايا التي تدفعها الدول الأوروبية للجزائر موردا مهما لخزينة الدولة، وكان تقديمها يتم عن طريق القناصل والمبعوثين الأوروبيون للداي وأعضاء الديوان[3]،في مختلف المناسبات كتعيين داي جديد أو بمناسبة تجديد معاهدة أو تعيين قنصل، أو عن طريق توقيع اتفاقيات مختلفة للحصول على بعض الامتيازات كضمان حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط،[4] وتحدثت كتب الرحالة الأوروبيين، ومراسلات القناصل، وسجلات الدولة الجزائرية، عن أهمية تلك الهدايا.

إن الوضع الذّي آلت إليه الجزائر، بعد تراجع وانكماش أسطولها، وعدم الاستقرار الداخلي أواخر عهدها، وظهور فكرة التبادل التجاري الحر، نتيجة التطور الذّي حدث في أوروبا واستعمالها القوةوالتظاهر بها، مثل ما عمدت له فرنسا وإنجلترا، جعل فرض إتاوات على الدول الأجنبية طريقة لم

---

(1) المنور مروش، **دراسات (القرصنة الاساطير والواقع)**... ، المرجع السابق، ص374.

(2) قرباش بلقاسم، **المرجع السابق**، ص187.

(3) خليفة حماش، **العلاقات بين** ...،المرجع السابق، ص160.

(4) وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص129.

تعد تتماشى مع الوضع القائم، مما نجم عنه تضاؤل مواردها[1] وأصبح متوسط الإتاوات لا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا، أغلبها مواد استهلاكية[2].

كما أنّ هذه الالتزامات المالية، لم تعد تساهم في دخل الخزينة، بل تقلصت لتصبح ترضيات مالية وهدايا دبلوماسية، تقدمها الدول الكبرى مقابل إطلاق الحرية للملاحة واحتكار الامتيازات التجارية، وأصبحت هذه الأموال لا تحمل مظاهر الخضوع كما كانت سابقا، بل بدت كوسيلة لتجنب ضرر الجهاد البحري كما أنّ هناك دول أعفيت منها مثل: هولندا بعد حملة اللورد إكسموث سنة1816م، كما أعفيت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1825م[3].

وهذا ما جعل الدولة تلجأ إلى المطالبة بدفع الإتاوات في شكل مواد عسكرية تقدم سنويا أو على فترات يتفق عليها، والملاحظ أنّ هذه المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول شمال أوربا، من المحتمل أنّ تكون غير منصوص عليها في البنود المعلنة، حيث كانت تدفع مقابل فتح الموانئ من أجل ممارسة التجارة لهذه الدول[4].

4. التبادل التجاري :

تميزت الحركة التجارية للجزائر في فترة الدراسة بالنشاط، فعلى المستوى الداخلي نجد أنّ هذا التبادل التجاري، كان يقوم على تبادل السلع والبضائع في المدن وفي القرى، عبر الأسواق الأسبوعية، واعتمدت مبادلاتها التجارية على التبادل النقدي والمقايضة[5]، وساعد الاختلاف بين الأقاليم على تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي، وتشجيع الدولة للأسواق المحلية على قيام هذه التجارة الداخلية، وشملت الحركة التجارية مناطق عدة من الوطن امتدت حتى الجنوب.

والحقيقة أن الفضل الكبير في تأسيس هذه الحركة الاقتصادية، يرجع إلى الجالية الأندلسية القادمة إلى الجزائر في القرن السادس عشر إلاّ أنّ الأمر اختلف كثيرا في مطلع القرن التاسع عشر حيث تراجع مردود الإنتاج نتيجة التدهور الذّي حل بالمنتجات الصناعية والزراعية، كما ساهم في هذا التدهور زوال بعض الطرق التجارية، التي كانت تصلها بإفريقيا من جهة، والمغرب العربي من جهة

---

(1) مبارك محمد الهيلالي الميلي، **المرجع السابق**، ص313

(2) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص ص107_ 108.

(3) Albert Devoulx, **Le Registre des Prises Maritimes**, pp,70-77

(4) جمال قنان، **معاهدات الجزائر** ...، المرجع السابق، ص ص297-298.

(5) عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص186

ثانية، وهذا ما انعكس سلبا على نشاط الأسواق الداخلية كما أثرت السياسة الجبائية المفروضة من قبل الدولة، على تطور التجارة في المواد المتفرعة عن الزراعة فحرمت الخزينة منها، وشكل فساد الجهاز الإداري نقطة الحسم بعد أن أصبح همه الوحيد جمع الأموال من رشاوى وهدايا[1].

أمّا على المستوى الخارجي، فقد ساهم الموقع الجغرافي للجزائر في توسع نشاطها التجاري إذ اعتبرت منطقة عبور للبلدان الإفريقية والدول الأوروبية، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، ودول المغرب كتونس، المغرب الاقصى وطرابلس ودول المشرق العربي، كمصر، والشام، إلى جانب المدن التابعة للخلافة العثمانية، وهذا ما ساعد على إنعاش قيمة المدن والحواضر الكبرى كقسنطينة، الجزائر، تلمسان، وحتى الواحات الصحراوية، وإيصالها بالموانئ الأوروبية عبر منتجاتها[2].

5. رسوم المرسى وحقوق الديوانة:

حددت الدولة رسوم دخول المرسى بـ 20 قرشا عن السفن الجزائرية والعثمانية حتى وإن كانت ملكيتها ترجع إلى اليهود أو النصارى، و40 قرشا عن السفن التي ترجع ملكيتها للدول الأوروبية التي لها معاهدات واتفاقيات، و80 قرشا عن السفن المعادية لها، وذلك من خلال الإذن بالإرساء الذّي حدد رسمه بـ30 ريالاً ؛ أي مايعادل 12دولارا أو 18 فرنكا، وتم رفع هذا المبلغ إلى أنْ وصل إلى نصف سلطاني و72فرنكا بالنسبة للدول الصديقة ،أما بالنسبة للدول التي هي في حالة نزاع وعداء مع الجزائر تلزم بدفع35 ريالاً، وهو ما يعادل 48 فرنكاً، بالإضافة إلى رسوم تصليح السفن واستغلال ورشات البناء[3].

وإذا كانت إقامة السفينة في الميناء مدة معينة، فهي ترسل هدايا تكون عبارة عن عجول دجاج، خبز، فواكه، خضر، كما يدفع القنصل40 دولارا للتحية و14 دولارا كهدية للداي[4].

وتضاف إلى هذه الرسوم، إتاوات إضافية أخرى مثل حق الاسترشاد بمنارة المرسى المقدر 12 فرنكا، وأيضا منحه للمترجمين المصاحبين للسفن، وكذلك حق البشماق الذّي يتسلمه قائد المرسى عند زيارته للسفن، والذي يقدر عادة بـ4ريالات، ولتمكين الدولة من الحصول على مدخول ثابت أنشأت أيضا مصلحة للجمارك، فرضت رسوما على الصادرات والواردات والديوانة أو الجمرك، وقد

---

(1) بلاح بشير، رابح لونيسي، العربي منور، دادوة نبيل، تاريخ **الجزائر المعاصر1830-1989م**، ج1، دار المعرفة، 2010م، ص25.

(2) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص73.

(3) وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص155.

(4) وليام شالر، **المصدر السابق**، ص66.

تصل إلى12.5% على الواردات وتنخفض إلى5% على الصادرات، وتتحصل الدولة على2% من قيمة كلّ السلع الواردة من السفن الإسلامية أو الأوروبية وقد تختلف من وقت إلى آخر، ومن مرسى إلى آخر، يتولى استخلاص هذه الرسوم قايد المرسى أو خوجة الجمارك[1].

في أواخر العهد العثماني، ونتيجة الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الدولة في سنة 1812م، صدر قرار جديد حول الإرساء، فأصبحت السفن تدفع 23ريالا إن كانت محملة و16ريالا إن كانت فارغة،فقام الداي برفع رسوم الصادرات إلى10%، كما نجد أنّ بعض الدول ذات النشاط التجاري البحري النشط مع الجزائر، عقدت معاهدات سلام، وبذلك استفادت من بعض الامتيازات، فانعكس ذلك على مدخول الدولة؛ ومثال ذلك نجد أن إسبانيا التي كان يتوجب عليها دفع 40بياستر قرش أصبحت بموجب المعاهدة المبرمة بين الطرفين تدفع نحو 12فرنكا مع أواخر القرن18 وهي بمثابة ضريبة التزام[2].

ثانيا: مصادر دخل الخزينة الداخلية

شكلت الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي فترة الدراسة، قدرا كبيرا من عائدات الدولة، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عائدات الجهاد البحري من جهة، والأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر من جهة أخرى، ومحاولات الحكام إنعاش الخزينة بواسطة الضرائب، وإن تطلب الأمر فرض القوة العسكرية.

2-1 الضرائب الشرعية

الضرائب الشرعية هي التي سنتها الشريعة الإسلامية ونجد منها :

أ/ العشور

تؤخذ الضريبة من إنتاج أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك، وتساوي عشر المحاصيل يدفعه الجميع بما في ذلك الفئات ذات الامتيازات من أتراك وكراغلة، وبايات وتعفى منها الأراضي التي تعيش عليها قبائل المخزن أو المرابطون وبعض رؤساء القبائل ومثال ذلك نجد أنّ أولاد الزناتي كانت تدفع حكراً يقدر بـ705 فرنكاً عوضا عن 125 فرنكاً ولم تكن تدفع العشور[3].

---

(1) توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص191.

(2) Laugier De Tassy ,**op_cit**, P300

(3) صالح فركوس، **الحاج أحمد باي** ...، المرجع السابق، ص37

والعشور حسب ما يفهم من معناه، هو المقدار الذّي يأخذه البايلك من محاصيل الفلاحين، بمعنى المقدار الواجب إخراجه من الحبوب والثمار بالعشر، إذا كان السقيُ طبيعياً دون تكلفة، وإلا فنصف العشر في حالة التكلفة[1]، إلا أنّ السلطة المركزية كانت تأخذه على أساس مبدأ الزويجة، التي تساوي عادة ما بين 12إلى14 هكتاراً في السهول الخصبة، وتتراوح بين 8 إلى 10 هكتارات في الأراضي الوعرة، بغض النظر عن تحديد كمية الإنتاج الحقيقية بحيث كان يؤخذ على كلّ جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير، وحمولة من التين، مع مساهمة نقدية بسيطة[2].

كما أنّه كانت تفرض على بعض القبائل ضريبة إضافية، ممثلة في حمولتين من التين ومقدار من الزبدة، وبعض الدواجن كالدجاج، فمثلا: قبيلة فليسة(القبائل الكبرى)كانت تدفع حوالي500ريال بوجو من التين والزيتون والأغنام والحبوب والفضة، وتفرض ضريبة المؤونة؛ وهي نوع من العشور على القبائل التي تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي[3].

يجمع العشور نقدا وعينا، مع تحديد احتسابها بالسعر المتداول فترة الأزمات، وتخضع هذه الضرائب لمراقبة وتقدير قائد العشور أو قائد جبري المكلف بجمعه، وخوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع، الذّي يتولى مهمة توفير المخازن في المدن أو المراكز المؤقتة في الأرياف لتخزينه.

يأخذ قائد العشور أوامره من آغا العرب، المكلف بمراقبة السجلات ودفع الأجور وهناك قائدان واحد لبايلك الغرب والآخر للشرق، وتتم جباية ضريبة العشور بمساعدة فرقة الصبايحية أثناء موسم الحرث والحصاد، حيث يخرج قائد العشور في جولة للأوطان والقبائل التي يتولاها، ويساعده القياد والشيوخ المنتشرون على رأس المجموعات القبلية، ويتم فيها تقدير وإحصاء عدد السكات والمساحات المزروعة، وبعد إحصائها تدون وتسلم نسخة صحيحة من"التذكرة" أو الجريدة إلى جابي العشور، واعتمادا على هذا الإحصاء تتم جبايته[4].

أما كمياتها، فكانت مرتبطة بقوة فرقة الصبايحية، التي ترسل لجبايتها أو الفصل الذّي ترسل فيه، أو إلى حجم الأراضي التي كانت تؤخذ منها، فنجد مثلا: أنّ بايلك الشرق كانت ضرائبه تمثل أهم موارد الخزينة، وتدر نسبة كبيرة من العائدات مقارنة بدار السلطان، وبايلك الغرب والتيطري، والجدير

---

(1) الأمير بوغدادة، **المؤسسات** ...، المرجع السابق ، ص48.

(2) توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص165.

(3) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**،ص32.

(4) حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص 144.

بالذكر أنّ هذه التقديرات معرضة للزيادة والنقصان، وتتفاوت حسب البايلكات وحسب الظروف الطبيعية، ويذكر حمدان خوجة حسب تقديراته التي أعطت وحددت قيمة العشور 50000 فرنك لكل البايلكات، وقد تتضاعف القيمة في مواسم أخرى.

وعلى سبيل المثال: نجد أنّ ضريبة العشور في بايلك التيطري تفرض على850 جابدة حوالي 8500 هكتاراً، وقيمة العشور تقدر بـ170000كيلة من القمح والشعير، كما حددت بعض الوثائق أنّ ضريبة العشور بلغت16875صاعا من الحبوب من مجموع إنتاج الأراضي العشرية[1].

أما في بايلك الشرق، فقدرت قيمة العشور التي بعثها باي قسنطينة أواخر العهد العثماني بـ418716بوجو أي ما يعادل778811فرنكا وبذلك يعتبر بايلك الشرق أهم البايلكات من حيث عائدات العشور، وترجع أهميته إلى المساحة الشاسعة وأن ثلث أراضيه الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي[2].

أما مداخيل العشور لدار السلطان سنة 1822م قدرت بـ8690كيلة قمح بقيمة 146070 ريال بوجو أي 271690 فرنكا 48690 كيلة شعير قيمتها 73035 ريال بوجو أي حوالي 131460 ريال بوجو [3] .

أما قيادة سباو فكانت تدفع 2000 قلة من الزيت، وألف قنطار من الكرموس، ومائة قنطار من الشمع، و500صاعٍ من القمح و500 صاعٍ من الشعير[4].

كانت كميات القمح والشعير تباع في المرسى الكبير، ويشرف على بيعها قائد المرسى وتباع الحيوانات بالمزاد العلني، وترسل أموالها إلى الداي بواسطة السيار، لوضعها في الخزينة وتخصص لدفع مرتبات الجيش، ودفع أجور الموظفين في الدولة.

وعلى الرغم من أنّ هذه الضريبة هي التزام بالضرائب الإسلامية، إلاّ أنّ التجاوزات التي حدثت من مستخلصيها جعلها تفقد معناها الحقيقي وتتحول إلى عبءٍعلى الفلاح.

ب/ الزكـــاة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية** ...،المرجع السابق، ص ص 160_163.

[2] عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص230.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...،المرجع السابق، ص84.

[4] توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص167.

تعتبر الزكاة من الضرائب الشرعية، والتي تمس عادة أراضي الملكية الخاصة والخاضعة لمراقبة البايلك، تؤخذ هذه الضريبة على رؤوس المواشي كلّ سنة لفائدة البايلك، باعتبارها تعود إلى الخزينة، وهي رأس من الغنم عن كلّ10أغنام، ورأس من البقر عن ثلاثين رأسا، وجملا واحدا إذا وصل عددها إلى الأربعين رأسا، ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع، فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب، وتوسع فيها متولو الجباية، بحيث أصبحت تؤخذ من كلّ ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود[1]، كما ألحقت بها بعض المنتجات النوعية، وتوجب دفع ما قيمته 3% للربح المحصل من إنتاج الصوف والعسل والشمع، ففي الصوف مثلا يؤخذ 3جزات من الصوف عن كلّ100جزة، أما زكاة الأموال فكانت محددة ب2.5%كلما جاوزت قيمة النقود 200درهمٍ[2]، وقد حافظت الزكاة على طبيعتها من حيث أنّها تؤخذ من الثروة الحيوانية، وذكر وليام شالر:"**أنّ الجزائر حافظت على جباية الزكاة وفق مانص عليه الشرع لذا ضمنت موردا مهما وكبيرا للدولة**[3]"، ولكن مع توسعها، عرفت تجاوزات في النص الحرفي لأحكام الشريعة بالنسبة لمقاديرها.

اعتبرت الزكاة مورداً هاماً من موارد الخزينة، حيث توفر مداخيل جد معتبرة، سواء كانت عينية أو نقدية، كما ترجع أهمية عائدات الزكاة إلى المساحات الشاسعة التي كانت تجبى منها فمثلا أراضي بايلك الشرق، كانت تخضع لنظام الجباية، وكانت تحت تصرف المحلة، وقد اختلف مقدارها من بايلك إلى آخر، فنجد أنّ بايلك التيطري كان يقدم سنويا حوالي4050 رأسا من الغنم، و220 رأسا من الماعز، و766 رأسا من البقر، كما يتم فرض غرامات على الخيول والبالغ عددها 533حصاناً[4]، و12150جزة صوف، بالإضافة إلى ما يقدم لكبار موظفي الدولة في عيد الأضحى، فحسب الإحصائيات الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي فإنّ زكاة بايلك التيطري بلغت عام 1830م 96480فرنكاً سنويا، أما بايلك الغرب فكان يدفع10 آلاف صاع قمحا، ومثلها شعيرا، و6000 رأساً من الغنم، أما بايلك الشرق فيدفع مايدفعه بايلك الغرب من كمية القمح، ويعفى من الشعير، ويزيد نحو2000 رأساً من البقر والتمر والزيتون، كما يرسل في فصل الصيف مركبا مشحونا بالشحم والسمن من مرسى عنابة، وفاقت قيمة الزكاة حمولة 1330 جملاً[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية**...، المرجع السابق، ص 154.

(2) توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص168.

(3) وليام شالر ،**المصدر السابق**، ص58.

(4) مخطوط قانون أسواق الجزائر رقم 1378 المكتبة الوطنية الجزائرية،ص32.

(5) أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص47،

تجدر بنا الإشارة إلى تحول نظام الجباية في فترة الدراسة، من نظامه الشرعي إلى التطبيق التعسفي، وقد أكدّ أحمد الشريف الزهار الأمر بقوله:"...**الخلفاء يأتون في آخر الربيع فيخرجون معهم الأحمال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، هكذا وضع الأوائل من الجباة على النهج الشرعي، والأواخر يخرجون الحملات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين**"، أي أنّ الدولة لم تكن تتحصل على كل الأموال التي تعود لها هذا ما دفع بالسلطة الحاكمة إلى تغيير طريقة جباية الزكاة، بهدف الحد من ظلم الجباة وتجاوزاتهم[1] من خلال تطبيق قانون صارم خاص بجمع الضرائب، إلاّ أنّ هذا القانون لم يحترم وفي ذلك إثبات على أنّ العيب لم يكن في النظام الضريبي، بل كان في الموظفين الساهرين على تطبيقه وقد كان لهذا السلوك انعكاسات سلبية برزت في تدهور العلاقة بين السكان والسلطة، مما جعل بعض القبائل تتماطل في دفع مستحقاتها من الضرائب أو تقوم بإعلان الثورة[2].

ج. الغرامة :

هي ضريبة مستحدثة، قامت السلطة العثمانية بإحلالها مكان العشور، وكانت تفرض على سكان المناطق الخارجة عن السيطرة المباشرة للسلطة، مثل القبائل المتواجدة في مناطق الأطلس الصحراوي والهضاب العليا والمناطق الجبلية مثل:بلاد القبائل الكبرى، والشمال القسنطيني، الأطلس المتيجي، وجبال التيطري، والمناطق الصحراوية البعيدة، وكانت الغرامة تفرض على الملكيات الخاصة، أو القبائل الثائرة والمتمردة، [3].

لقد كان تحصيلها نقدا أو عينا، وذلك حسب الظروف والأوضاع، لكن في أغلب الأحيان كانت تؤخذ عينا في شكل مواشي أو مواد غذائية، لتوفرها لدى الأهالي، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الغرامات غير الثابتة مثل: ضيفة الباي، والتي تخصص مداخيلها لشراء أغلب الهدايا التي تقدم للباي، ويتم تحديدها حسب أهمية القبيلة وكمية محاصيلها، تُقدم على فترتين في:الصيف والشتاء؛ فالأولى ثابتة، تدفع نقدا وعينا فمثلا كان أولاد علان يدفعون 2700فرنك صيفا و3600فرنك شتاءً، أما قبائل ريغة فتدفع 5400فرنك صيفا و3600 فرنك شتاءً، أما الثانية فمتحولة تدفع نقدا

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص 106.

[2] توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص ص 230-231.

[3] الأمير بوغدادة، **المؤسسات** ...، المرجع السابق ،ص44.

فقط في بايلك التيطري، وتحدد قيمة الغرامة حسب عدد الخيام والبيوت في كلّ دوار، أو بعدد الزويجات المهيئة للزراعة[1].

تقوم المحلات العسكرية بجبايتها، كما يكتفي البعض منها بمراقبة السكان الخارجين عن السيطرة في المناطق الجبلية، أو الأماكن الحيوية كالأسواق التي يتردد عليها السكان لاستبدال منتجاتهم المحلية بالمواد الغذائية، فعلى سبيل المثال نجد قبيلة الموية من المخزن التي تنحدر أصلا من الصحراء واستقرت بوادي اسمندو أفرادها لم يكونوا يتقاضون راتبا، وإنما كانوا يأخذون لحسابهم عشر الغرامة[2].

د./ رسوم أراضي البايلك

وهي الأراضي التي ضُمّت إلى أملاك الدولة، عن طريق المصادرات التي كان يقوم بها البايات، بدار السلطان أو لأملاك القبائل المعادية للسلطة أو الممتنعة عن دفع الضرائب، أو الأراضي الشاغرة، التي تركها أصحابها دون وريث، وامتلاك حق توزيعها على كلّ من يريد التمليك أو الاستغلال،كما تشمل أراضي الأموات، وتشكل أراضي البايلك قطاعا زراعيا هاما، له أثر كبير على الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري، وتستغل هذه الأراضي من طرف قبائل المخزن ومن دوائر الزمالة، بالإضافة إلى موظفي الدولة العسكريين والإداريين ممن منح لهم حق استغلال قطاعات واسعة، يدفع عن كلّ هكتار محروث0.50 فرنكاً، أما الأراضي غير المحروثة فتدفع عنها 0.25 فرنكاً، حيث لا يتعدى 10% من قيمة محاصيلها[3].

أما الرسوم التي يخضع لها هذا النوع من أراضي الدولة، فهي تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طريقة الاستغلال ونوعية الإنتاج التي تكون على صورتين؛ الصورة الأولى عن طريق الكراء السنوي أو ما يعرف بالحكور في أغلب المناطق والذّي، يتوجب على مستغليها دفع 12صاعاً من القمح ومثلها من الشعير على كلّ جابدة، أي ما يعادل نصف الإنتاج أو أكثر، أما بالنسبة لبايلك الشرق، فإنّ هذا الكراء يسمى عزلا، ويتم مقابل دفع رسم عيني أو نقدي للجباة، و ذلك دون مراعاة السلطة للخسائر التي يتعرض لها الفلاح، نتيجة للظروف الطبيعية مثل: الجفاف أو قلة المحصول ،فقدرت قيمتها في قيادة سباو أواخر العهد العثماني بـ2000 صاعٍ من الشعير و1000صاع من القمح و100 كيلة من الزيت و100 كيلة من التين المجفف و64 كبشا سمينا

---

[1] صالح عباد، **المرجع السابق**، 347.

[2] ع. بن اشنهو، **المرجع السابق**، ص31.

[3] توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص ص 171-172.

و100 كبش عادي، بينما ارتفعت قيمتها بمنطقة القبائل إلى 35 فرنكاً في الفترة نفسها، بعد أنّ كانت لا تتجاوز 25فرنكاً، وفي نهاية العهد العثماني نجد أنّ هذه الأراضي قد تناثرت، إذ نجد أنّ القبيلة الوحيدة التي بقيت تدفع ضريبة الحكور في الجزائر هي أولاد قصير في مقاطعة قسنطينة[1].

أما عن موقعها فهي تمتد على أراضي دار السلطان، ومنطقة قسنطينة، ووهران، وسهل غريس بمعسكر، وقد قدرت أراضي بايلك دار السلطان في كلّ حوش بين 60و80 زويجة أما أراضي بايلك الشرق، التي كانت تعرف بأراضي العزل، بلغت مساحتها 60 ألف هكتار أستغل منها 48 ألف هكتار لإنتاج الحبوب و12ألف هكتار لإنتاج الفواكه والخضر ومقسمة إلى8 آلاف جابدة وكلّ جابدة يستغل منها زراعيا 8.5 ألف هكتار ويترك 1.5 ألف هكتار لرعي حيوانات البايلك، تبلغ مساحتها الإجمالية بما لا يقل عن 14ألف هكتار، أما في بايلك الغرب فقدرت مساحتها 11ألف هكتار وتقع أغلبها في مسرغين العامرية، حمام بوحجر، عين تيموشنت، وغريس[2]

ج/ الحكور:وهو نوع من الضرائب العقارية، قام باستحداثه صالح باي، وكان يشمل أراضي العزل، ثم توسع في فترة حكم أحمد باي، إلى الملكيات المشتركة بين القبائل، بمعنى هو الإيجار الذّي يدفعه الفلاح نتيجة استغلاله للأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، انتشر بكثرة ببايلك الشرق كما طبق في بايلك الغرب قليلا، بعد ثورة الدرقاوة، بعد أنّ أجبرت قبائل أولاد إبراهيم على دفعه وقدر بـ 2ريال بوجو لكلّ سكة مزروعة[3].

فكان يؤخذ كراء سنوي محدد بـ 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير لكلّ جابدة، وبلغ في بايلك الشرق 32.50 فرنكا للمحراث الواحد، ارتفعت قيمة الضريبة في فترة حكم الحاج أحمد باي إلى 35فرنكا عن كلّ جابدة، كما كانت في بعض الأحيان تعطى كإقطاع لذوي النفوذ والمكانة مقابل دفع رسم سنوي لا يتجاوز16.25 فرنكا للمحراث الواحد، باعتباره كراءٌ منخفضٌ كما هو الشأن بالنسبة للأراضي التي قيم عليها قبائل المخزن وأهم القبائل التي تدفع هذه الضريبة قبيلة أولاد عارم وأولاد الزناتي، التي كانت توفر لبايلك الشرق 2345 قسبة قمح ومثلها شعير[4].

د/ اللزمة والمعونة والخطية:

---

(1) احميده عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، دار البعث، الجزائر، 1984م، ط1، ص28.

(2) فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة** ..."، المرجع السابق، ص23

(3) كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف** ...، المرجع السابق ،ص142

(4) فلة القشاعي المولودة موساوي، **النظام الضريبي** ...، المرجع السابق، ص76.

***1- اللزمة:** ضريبة على الأفراد، تطبق على كلّ رجل من رجال القبيلة، والقادر على حمل السلاح، ويلزمون بها مرتين في السنة إما بالصيف أو الربيع، أما القبائل الجبلية البعيدة عن نفوذ البايلك فلا تدفعها، وإنما تقدم مساهمات وبنسب ضئيلة، كما تؤخذ من السكان الذّين لا يمكنهم دفع الزكاة والعشور بانتظام، تستخلص سنوياً ويتولى جمعها شيوخ القبائل والقياد حيث يحدد نصيبها من طرف الشيخ، ، وهي عبارة عن رسوم عينية أو نقدية تدفعها القبائل والجماعات الخاضعة والمتحالفة مع سلطة الباي والتي تخضع له مباشرة[1]، كما تؤخذ من القبائل الجبلية أو الصحراوية التي تقصد الأسواق والسهول، تستغل لتمويل الجند في الأرياف لذا تلقب في بعض المناطق بخيل الرعية، قدرت في بايلك الشرق ب35,700 ريال بوجو بينما بلغت في بايلك الغرب ثمانين ألف ريال، أما بايلك التيطري فيدفع 14ألف ريالٍ صغيرةٍ[2] كما تحدد قيمة هذه الضريبة وفقا للمحصول الزراعي، ورؤوس الماشية، إذا تتراوح بين10 و15بوجو لكلّ أسرة، وقد تنخفض هذه القيمة إذا كانت هذه الأسرة ميسورة الحال، فلا تتجاوز خروفا واحدا، أي ما قيمته2بوجو، فمثلا نجد قبيلة من قبائل الصحراء كانت تزود الخزينة بما قيمته 8097 قطعة فضية، كما كانت قبائل قيادة برج سباو تساهم ب7000 ريالٍ صغيرٍ تدفع كلّ 06 أشهر، وحوالي 14000ريالٍ صغير تقدم كلّ 03 سنوات، ونفس المقدار تساهم به القبائل الجبلية بمقاطعة التيطري، ونظرا لغياب سجلات خاصة بضريبة اللزمة تظل هذه التقديرات نسبية، قدرت قيمة الضريبة في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ب546.285 فرنكاً[3].

***2- الخطية:**

وهي ضريبة ظرفية، تفرض على شكل عقوبة، تدفع نقدا جراء خطإ فردي أو جماعي وتفرض على الجماعات التي تحمل السلاح ضد غيرها، أو تخالف أوامر القياد، أو ترتكب جرائم خطيرة ضد شيوخ القبائل، أو عند ارتكاب جريمة القتل، أو التعدي على الملكيات، أو في حال إستغلال المشاجرات في الأسواق لبث الهلع والسطو على التجار، وتصل قيمتها مبدئيا إلى500ريال بوجو للشخص[4].

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، **المصدر السابق**، ص102

[2] أحمد توفيق المدني ، **محمد عثمان باشا...**، المرجع السابق، ص 142.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني(1792- 1830م)**، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013م، ص181.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية** ..، المرجع السابق، ص184.

***3- المعونة:**

هي ضريبة مستحدثة، تدفع عيناً، ونادرا ما تدفع نقدا، وتقدم عند مرور الحاميات العسكرية بمواطن القبائل، وهي عبارة عن مساهمة طارئة غير محددة، من حيث الكمية أو القيمة، تلزم بها قبائل الرعية دون استثناء.

فيتم تقديم شبكات من التبن والعلف، وكميات من الزبدة والبيض والدواجن، كما تساهم هذه الضريبة بتمويل الجند بالسلاح والدواب والخيول، كانت ضريبة المعونة في بايلك التيطري تقدم على شكل برغل للجنود كلّ شهرين دوريا، كما يمكن جمعها كلّ شهر أو فصل، وتفرض في بعض الأوقات لتغطية نفقات الموظفين في الإدارة المركزية، أو في المناسبات الدينية والأفراح يتكفل شيوخ الدواوير بجمعها في الأرياف، وكانت تجبى كما تجبى العشور، ويقوم بجبايتها خوجة المعونة، وتودع في مخزن الزرع، ويتم ضبطها بسجلات خاصة تقيد بها أسماء القبائل والأفراد[1] .

هـ/ ضيفة دار السلطان أو دار الباي.

تعرف في بعض الجهات بضيفة العادة، وهي مساهمة عينية، موجهة لتغطية نفقات فرق المحلة وفرسان المخزن، التي تتولى جمع الضرائب في الريف، وإقرار الأمن وقمع الثورات أوتقديم الدنوش.

وتسلم ضريبة الضيفة للآغا عن طريق شيخ البلد، عند استبدال الحامية(النوبة)، أو عند حلول المواسم والأعياد الدينية، وقد كان في كلّ نوبة عدد من السفرات أو الخيام، وكلّ سفرة تضم 23 شخصاً، يسلم لها كلّ 5أيام مقداراً من القمح، و20 رطلا من السمن، وجرة من الزيت، و25 رطلاً من الصابون، يترأس كلّ خيمة محافظ المؤونة، ويكلف بحراستها ورعاية أفرادها، بالإضافة إلى الطباخ والسقاي وخادم المتاع، وتختلف قيمتها من مدينة إلى أخرى فهي لاتقل عموما عن 350 ولا تزيد عن 3000 ريال بوجو حسب غنى السكان، وأهمية المدينة، وقد تتراوح بين800 إلى 2000ريالٍ و14حصانا في المناطق التي لا نوبة فيها[2].

و/ حقوق التولية

كما تعرف أيضا بحق البرنوس والمشيخة، وهي عبارة عن هدية عينية يدفعها شيوخ القبائل والأسر المتنفذة عند إستلامهم قفطان التعيين، تفرض على كلّ شيخ تسلم الخلعة كرمز للتعيين في

---

[1] توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص 216.

[2] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص348.

المنصب أو تجديده، وتختلف قيمة هذه الضريبة من شيخ لآخر وذلك حسب المنطقة التي يسيطر عليها، ومثال ذلك نجد أنّ شيخ العرب كان يدفع20ألف بوجو ثم انخفضت إلى10 آلاف بوجو، كما نجد أنّ هناك بعض الأسر أعفيت من دفعها كعائلة بن قانة[1].

ح/ خيل الرعية

مثلت الخيول جزءا أساسيا من الواجبات الضريبية، التي يدفعها البايات وبشكل خاص بايلك الغرب، وهي عبارة عن مساهمات نقدية أو عدد من الخيول ومجموعة من الدواب(بغال، جمال) تدفعها قبائل الرعية، اعتمدت عليها السلطة في تعويض ما يتعرض له فرسان المخزن من خسائر، وهي تختلف من جهة أخرى، تكون في بايلك التيطري على شكل مجموعة من الأحصنة ومستلزماتها، وإذا تعذر توفر ذلك تعوض قيمتها من الإنتاج الزراعي، وكان بايلك الشرق يقدم ما بين600إلى700حصان دعما للحملات العسكرية كما تدفع هذه الضريبة من المناطق الصحراوية من الجمال،أو البغال، وتقدم مرة كلّ3 أشهر وقد يباع عدد من هذه الخيول إذا لم يكن هناك حاجة إليها[2].

ك/ الفرح أو البشارة

تفرض على القبائل عند تولية باي جديد، أو في حالة تمديد فترة حكمه، أو عند ولادة مولود جديد للباي، وارتبطت هذه الضرائب بالمناسبات السعيدة، ومثلت رمزا للفرح والابتهاج، وكان الباي في حالة تعيينه، يفرض رسم حق البشارة المقدر بريال واحد عن كلّ أسرة أو خيمة بعد تلقيهم خبر التعيين، والحقيقة أنّ هذه الضريبة قد وفرت لخزينة البايلك ثروات مهمة، فمثلا نجد أنّه في بايلك الشرق كانت تصل قيمتها إلى ألف ريال بوجو[3].

ل/ الهدية

هي عبارة عن ترضيات يقدمها شيخ القبيلة، أو القايد إلى الداي أثناء زيارته دار السلطان، وتحدد قيمتها بحسب إمكانيات القبيلة، فتأخذ القبائل المتعاون معها كالمخزن ترضيات رمزية بقيمة1فرنك عن كلّ خيمة، أما بقية القبائل فتقدم هدية3 فرنكات[4].

---

[1] جميلة معاشي، **الأسر المحلية ...**، المرجع السابق، ص 191.

[2] عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص243.

[3] عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص223.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال الأرشيف والمراسلات والتقاييد والمذكرات والتقارير**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م، ص ص137_ 138.

م/ ضريبة العسة

ومن بين المجالات التي حظيت باهتمام بالغ من الدولة؛ فرض الأمن والحفاظ عليه وهذا ما يتجلى بوضوح في الإسهام الإلزامي، الذّي فرض على الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للأسواق، وقد كان لحق العسة رسم تلتزم به القبائل البدوية التي تتوجه إلى مناطق التل لتبادل أو بيع إنتاجها الزراعي والحيواني وشراء ما تحتاجه، أو لرعي قطعانها بعد موسم الحصاد ويدفع هذا الرسم قبل عودتها إلى الجنوب في فصل الخريف، ويقدر رسم العسة بدورو واحد أي 5فرنكات على كلّ حمولة جمل، وكان هناك أيضا رسوم ارتبطت أساسا بالتجارة كرسم التنقل من المناطق الجبلية إلى المناطق السهلية، إذا أراد فرد من قبيلة التنقل منها فإنّه يصحب من طرف أحد الشيوخ المخزن الذّي يسلم له رخصة السفر مقابل رسم معين أمّا القبائل غير الخاضعة فإنّ أفرادها يأخذون رخصتهم من مدينة الجزائر حيث يسلمها لهم آغا العرب مقابل600 ريال بوجو وتحدد هذه الرخصة سنويا، كما يدفع التجار المزابيون أو غيرهم رسما جمركيا يقدر ب1محبوب عن كلّ حمولة بغل و1بوجو عن كلّ حمولة حمار في مقابل استبدال منتجاتهم الصحراوية بمنتجات أوروبية أو جزائرية، فرضت هذه الضريبة لأول مرة على سكان الأغواط، من قبل جعفر باي بعد أن كان يسمح لهم بالاستقرار مع مواشيهم في المناطق التلية مقابل10 ألاف ريال بوجو[1].

ن/ ضريبة الطواحين

تجنيها الدولة من معاصر الزيت والطواحين المائية والهوائية، وكانت تأخذها في بعض المناطق دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة أو المعصرة[2].

ش/ رسم الآنا

ضريبة تجبى من الفلاحين الذّين يعملون بتربية الحيوان، وهي بمعدل أقجة عن رأسين من الأغنام[3].

- **رســـوم المدينة**

أ/ **الدنوش**: أصل الكلمة محلي، ويقصد بها المحاسبة على الضرائب، ويعتبر من التنظيمات العثمانية المستحدثة، وهو عبارة عن مساهمات فصلية يحملها خليفة الباي في فصلي الربيع والخريف، وتعرف

---

[1] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم** ...، المرجع السابق، ص217

[2] محمد حسن العيد روس، **المرجع السابق**، ص124.

[3] نفسه.

بالدنوش الصغرى أو سنوية، كما أنّ الباي كان مطالبا بالحضور الشخصي إلى مركز السلطة ومعه مردود مقاطعته، مرة كلّ ثلاث سنوات وفقا للحساب القمري وتعرف هذه الزيارة بالدنوش الكبرى[1]، تساهم بها البايلكات الثلاثة (الشرق والغرب والتيطري) بالإضافة إلى ما يقدم من دار السلطان وقيادة سباو، ويحول جزء منها لخزينة الدولة، وقسم آخر يخصص كهدايا لترضية موظفي الدولة، وعلى كلّ باي تقديم دنوشه في الوقت المحدد، وفق الطرق المتعارف عليها، وتعتبر الدنوش من أهم المصادر الرئيسية للخزينة، بعد أنْ تناقصت غنائم الجهاد البحري، وتقلصت ثروات سكان المدن، وقيمة الدنوش تخضع للزيادة أو النقصان تبعا للأحوال الاقتصادية السائدة في فترة تقديمه، ورغم أهمية العملية وجديتها وخطورتها على بعض البايات، إلا أنّها أخذت صيغا احتفالية بطقوس دقيقة جد معبرة، حيث أنّ الباي كان يستعد لإعداده مدة من الزمن، بعدها يتوجه إلى بايلك دار السلطان أي مقر الداي في وقتها المحدد[2]، وينتقل رفقة الشواش، والصبايحية، وحاشيته، وعائلته، في احتفال بهيج ومظهر رائع بحلة عيد حقيقية، وعلى هذه المناسبة يتوقف استمرار بقاء سلطته بل وحياته، فالأمر متوقف على مدى استطاعته إشباع جشع الداي وأعضاء حكومته، فقيمة هذه الهدايا ونوعيتها والمستفيدين منها تحدد منطق التبعية والولاء الذّي كان سائدا، كما أنّ حجم الأموال المتبقية بعد هذه الترضيات، والذّي يؤول إلى الخزينة هو الذّي يحدد مدى كفاءة الباي على القيام بمهمته، ومدى ثراء واستقرار الأوضاع في بايلكه[3].

أما القيمة الإجمالية لدنوش البايلكات الثلاث تقدر ب700.000 بياستر فضي، أي حوالي نصف مليون دولار إسبانيا[4]، ويحتل بايلك الشرق الصدارة في كمية الدنوش المساهم بها ففي سنة 1822م قدرت قيمته بـ 294.150فرنكا[5].

يتألف الدنوش من:المواشي، الأسود، النمور، الخيل، البغال، الأبقار، الجمال، وريش النعام وبيضه، جلود الحيوانات، القمح، الشعير، الأرز، الحبوب، التمور، التين، الزيتون وكميات الشمع، والعسل، والسمن، الجوز، الزبدة، الكسكسي[6]، قطع القماش،أغطية الألبسة، وبعض المصنوعات

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص94.

(2) توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص ص 231- 236.

(3) رشيدة شدري معمر، **المرجع السابق**، ص23.

(4) محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص70.

(5) فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة** ..."، المرجع السابق، ص25.

(6) ناصر الدين سعيدوني، "**مذكرة حول اقليم قسنطينة**"، مجلة الاصالة ,العدد70_71،الجزائر، 1979م، ص ص16-17.

المحلية كالحايك، وحياك من القرمز مصنوعة في تلمسان، وحياك الحرير المحببة من صنع فاس، والبرانيس وأشياء من المجبود، وأقمشة الصوف، وقطع الحرير، والأحذية، والسروج المطرزة، والزرابي، مسبحة العنبر والمرجان، عطور، أكياس مطرزة بالذهب لحفظ الأغراض الثمينة، التحف والأثاث الفاخر وقنينات العنبر والروائح والعبيد من الصبية كلهم من عبيد السودان[1].

عائدات الدنوش

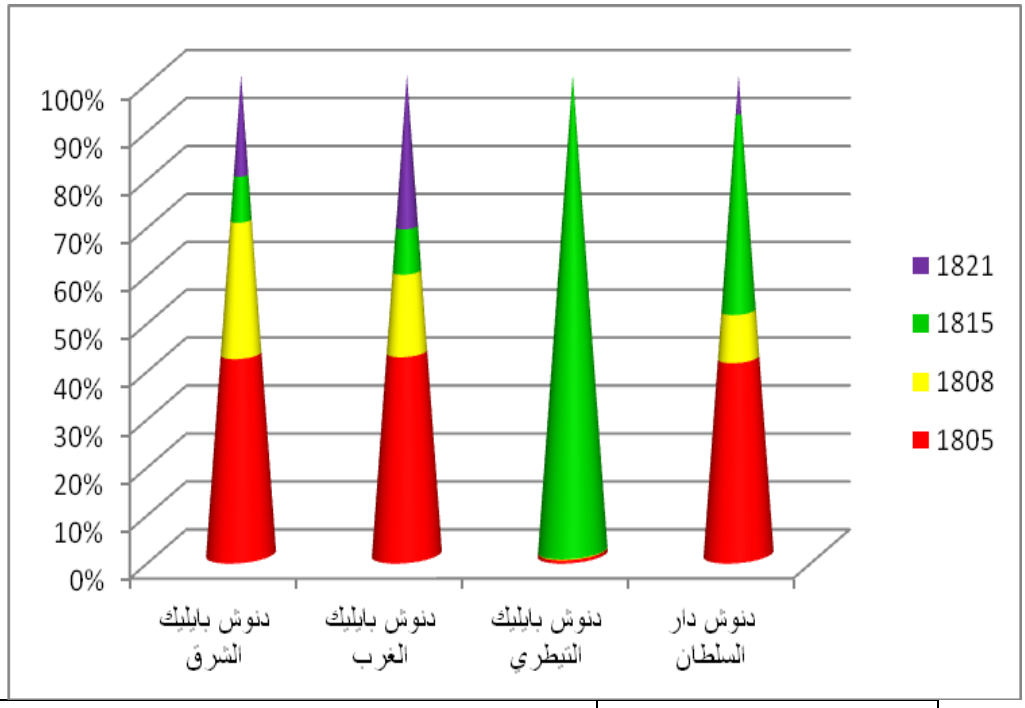

المصدر	انجز من طرفنا اعتمادا على م ش ع 124 و17، م ش ع78 و98

ب/ عوائد بيت المال

تحتل عائدات بيت المال مكانة هامة في موارد الخزينة، يتحصل بيت المال على أمواله من عدة مصادر منها مداخيل كراء العقارات، التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة، والتركات والودائع التي تبقى شاغرة، وليس لها وريث شرعي، فيسهر على تسييرها بضمان حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية، ومردود بعض الأوقاف، وهو ما مكن صندوق بيت المال أنْ يزود الخزينة بـ400 بوجو شهريا [2].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص46.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة** ..."، المرجع السابق، ص25.

نموذج عن عائدات بيت المال من تركات النساء

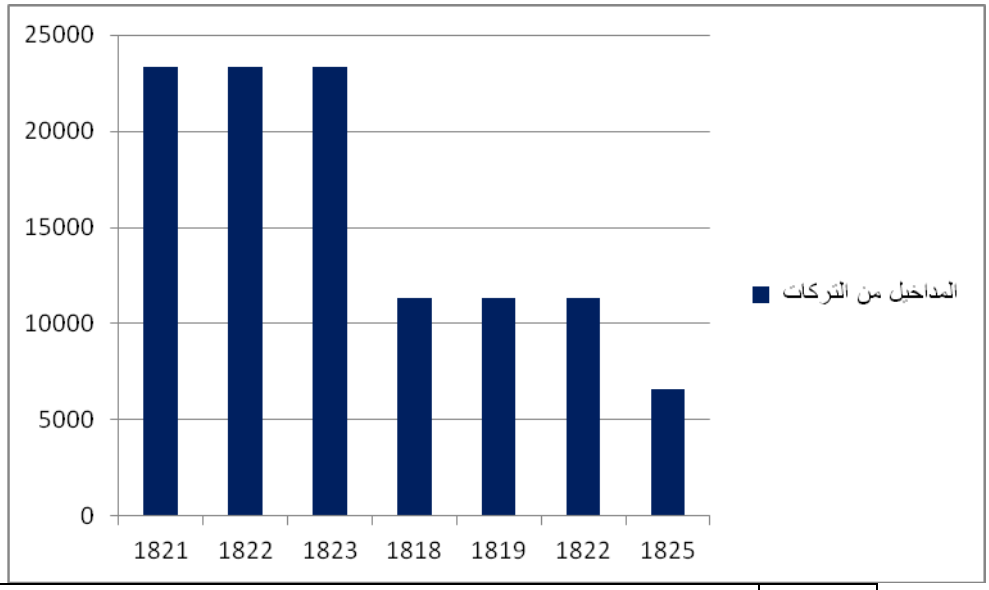

المصدر	Genty de bussy, **op_cit**,p89. ، ب م ع3 دفتر 8و48، ب م دفتر 35 و101 أيضا دفتر 54 و110

ج/ رسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية.

كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية معتبرة، وتعود أصولها إلى الجزية[1] المفروضة على اليهود والنصارى، وهم أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية، مقابل حماية المسلمين لهم وحماية أمنهم وحماية معتقداتهم، ويتولى أمين جماعة أهل الذمة الملقب بالمقدم دفعها نيابة عن أفرادها إلى الخزناجي أو شيخ البلد وتقدر بقرش واحد لكلّ فرد، بالإضافة إلى الترضيات التي كان أغنياء اليهود يقدمونها من أجل الظفر بالامتيازات التجارية، وقد زودت هده الرسوم الخزينة بمبالغ مالية قدرت ب 500 بدقة شيك أسبوعيا، وقد تصل في بعض الأحيان إلى1000بدقة شيك في مدينة الجزائر وحدها، أما في مدينة قسنطينة التي كانت نسبة اليهود بها تعادل 10%، فقد كانت هذه الطائفة ملزمة بدفع ضريبة سنوية تقدر بعشرة آلاف بوجو، كما توجب عليها أن تمد البايلك بمعاطف تدعى"قابانات"لخدم القصر، كما فرض عليهم اليهود خدمة مائدة الباي في الريف، وانجاز ملابس

[1] عرفها ابن منظور على أنّها"المال الذّي يؤخذ من أهل الذمة، ولا تسقط إلا بالإسلام أو الموت"ابن منظور بن محمد مكرم ، **لسان العرب**، المصدر السابق،ج2، ص278.

نسائه مجانا، كما كانوا مطالبين بتزويد الأوجاق عند قيامهم بحملاتهم بمنشفتين، وسكين، وصحنين من خشب لكلّ خيمة وهذه التموينات يمكن أنّ تصل قيمتها إلى خمسة آلاف بوجو، كما تسلم منهم قائد الدار عشية الاحتلال 9000 فرنكاً[1].

د/ رسوم الدكاكين التجارية

فرضت على الدكاكين والحانات والمقاهي، ضرائب متعددة مقابل نشاطها التجاري ويتكفل كلّ من شيخ البلد وقائد الدار بجمعها، وكان كلّ دكان ملزم بتقديم رسم شهري مقابل نشاطه التجاري، بالإضافة إلى رسوم الحرف، فإنّ الأمناء يسلمون لقادتهم رسما بسيطا من أصحاب الدكاكين، فتقدم دكاكين الحدادة أسلحة وسروجا وألجمه للخيول، كما تدفع رسماً يقدر بـ30 سنتيما شهريا، بالإضافة إلى دفع أجر شهري، إن كان الدكان ملكا للدولة وهذا المبلغ إجبارياً وليس اختيارياً،[2] أما ضريبة الكوشة فقدرت بحوالي 3بوجو، وكان هناك من الأفراد من يدفع ريالين ونصف، كما اعتبرت الحانات نوعاً من المحَلات التجارية، لأن هذه الحانات كانت ملكا للدولة، وكلّ صاحب حانة ملزم بدفع 02 دورو إسباني شهريًا، أي حوالي 30فرنكا، كما يدفع 9فرنكات على كلّ برميل خمر يتم بيعه، وبلغ الإيجار الشهري لهذه الدكاكين 24000 فرنكٍ سنويا[3]، ونتيجة للانتشار الواسع لها في مدينة الجزائر، فرضت الدولة ضريبة "النساء المنحرفات"وهي ضريبة لم تكن موجودة في كلّ المدن ويتكفل "المزوار" باستخلاصها، وقدرت بـ24ألف فرنكٍ، أما ضريبة الدكاكين التجارية، فبلغت عام 1822م 3,000 دولارٍ إسبانيا، ووصلت عشية الاحتلال الفرنسي إلى 30 سنتيما عن كلّ دكان[4].

هـ/ رسوم الأسواق

توزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية والموسمية المنتشرة في المدن الكبرى الجزائر وقسنطينة، وعرفت بأسماء الأيام التي تعقد فيها مثل سوق السبت، سوق الجمعة، سوق الاثنين، ففي مدينة الجزائر كانت تتركز في شارعين الأول يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والثاني من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى، تنتشر فيه حوانيت الكتان،

---

(1) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص33.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص ص109_110.

(3) عقيل لطف الله نمير، **المرجع السابق**، ص237.

(4)ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص33.

الزيت، الشمع، الفحم، الحرير الخشب، الصباغة، اللحوم، والخضر، أما الثاني يوجد قرب سوق السمن والكتب، كما أنّ الأسواق كانت مكان التقاء الخطاطين والشعراء والأدباء، ينتشر بجوارها الفنادق والمقاهي والحمامات، وغالبا ما كانت هذه المرافق أماكن لتبادل البضائع وعقد الصفقات ومن أهم هذه الفنادق فندق بن تركية خارج باب الوادي، ومن الحمامات نذكر حمام حمزة خوجة ومن المقاهي نشير إلى القهوة الكبيرة بالقرب من فندق الرواز[1].

و/ الضرائب المفروضة على حرفيي الأسواق

قدر عدد الحرف في الجزائر أواخر العهد العثماني بـ33 حرفة، أشهرها: الحفارون الصفارون، الحدادون، العطارون، الدلالون، الخياطون، الكواشون، الدباغون، الصياغون الجزارون، وغيرها من الجماعات الحرفية الأخرى، وكان يطلق على أفراد كلّ حرفة اسم جماعة.

كانت هذه الجماعات الحرفية تساهم في إثراء مداخيل الخزينة، بما تدفعه من منتجاتها المختلفة، التي قد تكون عبارة عن أسلحة، وسروج، وألجمة، وغيرها، وكلّ ذلك مجانا، فنجد أنّ بائع الفواكه والخضر يدفع 252 ريالا، ويدفع دلالو السوق والخياطين 117ريالا، ويقدم الحلفاوية11ريالا، أما القوقجية والمقايسية والغمادين والخضارين يدفع كلّ منهم 28ريالا والحفافين والعطارين37 ريالا لكلّ حرفة، كما يتحصل صاحب السوق على نوابة بحجم نواة البلح وزنها 5دراهم عن كل مثقال[2].

ح/ حقوق التولية وإسناد المناصب

وهي ضريبة اختلفت أنواعها وأسماؤها، وتعرف بعدة أسماء، إذ أطلق عليها اسم:حق البشماق، حق الفرح، وحق البرنوس، أو هدية العيد، حق الكبش، حقوق المشيخة، تدفع هذه الضريبة مقابل إسناد المناصب وإقرار البقاء فيها، مما جعلها تندرج ضمن نظام الالتزام، فنجد أن أغلب الراغبين في المناصب الإدارية العليا والموظفين، ملزمين بدفع هذه الرسوم مقابل حصولهم عليها، وتحدد قيمة هذه الضريبة بأهمية المنصب، وتسلم عند التنصيب وفي فترات معينة، وغالبا ما تكون على شكل هدايا، أو رسوم تمنح للرؤساء أو المسؤولين، وتجمع من السكان لفائدة القياد أو الشيوخ ويقدمونها أثناء زيارتهم

---

[1] نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق** ، ص257.

[2] مخطوط قانون أسواق الجزائر رقم 1378 المكتبة الوطنية الجزائرية، ص41.

لقصر الداي بدار السلطان، وتلقيهم لباس التولية المعروف"بالخلعة أو القفطان"، ثم تحولت هذه الحقوق إلى ضرائب إجبارية مع ازدياد حاجة إدراة البايلك إلى مداخيل إضافية[1].

ضريبة اسناد المناصب

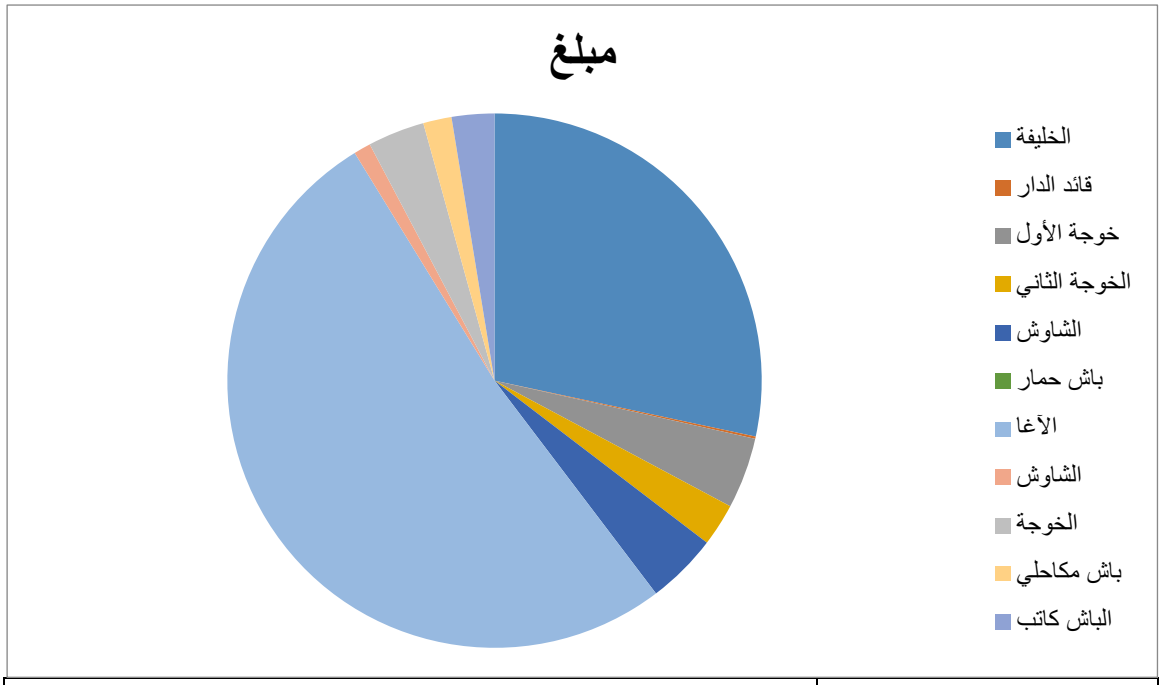

المصدر	أنجز من طرفنا اعتمادا على، ناصر الدين سعيدوني ، الملكية و الجباية ...،المرجع السابق، ص 142 -145.

[1] ضريبة العوارض باللغة التركية عوارض ويركليري، وهي نوع من الضرائب العرفية كانت تجمع في البداية لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الأزمة ثم أخذت تجمعها لأجل توزيع العلوفات وغير ذلك حتى يخفف العبء على الخزينة وتأخذ بشكل عيني كمؤن، أو جهد بدني العمل في التجديف بالسفن أو نقدية. ينظر:محمد حسن العيد روس، **المرجع السابق**، ص125.

المحاضرة الثامنة ثورات الطرق الصوفية ضد السلطة الحاكمة

عرفت الجزائر بداية القرن التاسع عشر انهيارا اقتصاديا، ترتب عنه عجز مالي كبير، نتيجة تراجع مداخيلها من النشاط البحري، إلى جانب سيطرة اليهود على اقتصادها، وانتشار الفتن والاضطرابات، وما صاحبه من فساد إداري، كل هذه العوامل أثرت على الجانب الاقتصادي وأرهقت مالية الدولة، فانعكس ذلك سلبا على امتيازات الأوجاق صاحبة السلطة الفعلية في الجزائر، وأصبحت تطالب وبشكل دوري بدفع أجورها[1]، فاتجهت الأنظار نحو الاعتماد على الموارد الداخلية حتى تتمكن من سد هذا النقص المالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط المالي على الأرياف.[2]

وقد ساعد في تأزم الوضع، الطريقة التعسفية التي كانت السلطة تجمع بها الضرائب حيث استخدمت القوة العسكرية، مع القبائل الرافضة أو غير القادرة على دفعها وفي ظل هذا الوضع أصبح الشغل الشاغل للفلاحين هو ترقب الحملات الانتقامية التي يشنها عليهم البايلك لضمان المتطلبات المالية المتزايدة، التي دأبت السلطة على جبايتها، دون أن ترى فيها عائقا في وجه تطور الزراعة، وعاملا يزيد في تدعيم حالة الفوضى واندلاع الثورة فتغير موقف السكان من السلطة الحاكمة، وتعرضت إلى سلسة من الثورات الداخلية هددت وجودها في الجزائر.[3]

مثل مطلع القرن التاسع عشر بداية للعديد من الثورات التي تزعمها قادة القوى الدينية في مقدمتهم مُحَّد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، وابن الأحرش في الشرق الجزائري، ومُحَّد الكبير التيجاني في عين ماضي بالجنوب الجزائري، وتمكنت هذه الثورات من إنهاك قوى الحكم بالجزائر، التي كان لها رد فعل عنيف، تمثل في الانتقام من هذه القبائل بقتلهم وسجنهم وبمضاعفة الغرامات والتجريد من أملاكهم. [4]

---

[1] ابن الأثير علي ابن أبي الكرم ،**الكامل في التاريخ**، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء، ج3، ط3، دار الكتاب العربي، لبنان،1970م، ص271

[2] حنيفي هلايلي،**العلاقات الجزائرية** ...، المرجع السابق، ص45

[3] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،المرجع السابق،ص21.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص 149.

1-1 ثورة ابن الأحرش 1804_1807م:

سميت بهذا الاسم نسبة إلى مُحَمَّد عبد الله الشريف، ذكره الزياني في كتابه بأنه فتى مغربي مالكي المذهب درقاوي الطريقة درعي النسب، أما العنتري فقال أنه رجل يلقب بمحمد بن عبد الله الشريف الدرقاوي ويدعى ابن الأحرش[1].

بدأ ابن الأحرش دعوته بعد عودته من الحملة ضد الفرنسيين على مصر، وبتحريض من حمودة باشا(حاكم تونس) والإنجليز ضد الداي مصطفى باشا، اتجه ابن الأحرش إلى عنابة ومنها إلى قسنطينة، أين تعرف على الأوضاع السائدة بها، وبسبب قوة شخصيته وبلاغة أسلوبه وقدرته البالغة على الإقناع التف السكان حوله، وعقدوا فيه الأمل على تخليصهم من ظلم الحكام.[2]

انتقل إلى جيجل واستقر في مسجد سيدي الزيتوني، وبدأ يدع الناس في بداية الأمر إلى تعاليم الدين الصحيح، كما أسس مدرسة لتعليم القرآن، وأصبحت كلمته مطاعة من قبائل مسلم وأولاد عيدوني وبني خطاب، ويرجع سبب التفاف هذه القبائل حوله إلى إعلان استقلالها وامتناعها عن دفع ما عليها من الضرائب منذ فترة طويلة، فبتوفر هذا الدعم والمساندة القوية تمكن ابن الأحرش من حجز سفينة لصيد المرجان تابعة لشركة فرنسية بالقالة،كما أسس جيشا مكونا من 10آلاف مقاتلٍ، واستغل غياب عثمان باي عن قسنطينة، فهاجمها قاصدا الاستيلاء عليها.[3]

أثار تمرد ابن الأحرش مخاوف حكومة الداي مصطفى باشا، الذي أصدر أوامره إلى الباي عثمان بن مُحَمَّد باي قسنطينة، بمتابعة ابن الأحرش والانتقام من القبائل المتحالفة معه وقد مرت الأيام الأولى للحملة دون أي مواجهة، لكن عثمان باي تفاجأ بكمين أعده له ابن الأحرش قرب وادي الزهور بمنطقة تسمى"**أخناق عليهم**" وبقي محاصرا لمدة ثلاثة أيام لكنه في الأخير أجبر على القتال أين تمكن ابن الأحرش من قتل عثمان باي في هذه المعركة وبعد هذا الانتصار، بدأ ابن الأحرش يطالب السكان بالالتفاف حوله، ودعمه أكثر، بقوله: "**إننا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الذل والمسكنة وأداء المغارم الثقيلة، وجميع ذلك حرام على من انتظم في سلك الإسلام، وقد قطعنا دابر الترك الظلام وأتباعهم اللئام، فالواجب عليكم مبايعتنا** "[4]

---

[1] محمد الصاح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تقديم وتحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1991م، ص29.

[2] محمد بن يوسف الزياني،**المصدر السابق**، ص207.

[3] جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)**م، المرجع السابق، ص312.

[4] الآغا بن عودة المزاري، ج1، **المصدر السابق**، ص 360.

وعندما علم الداي مصطفى بما يطمح له ابن الأحرش، أرسل الحاج علي آغا للقضاء عليه، فقام بمحاصرته بعد أن استخدم قوة عسكرية مؤلفة من الجنود الأتراك وفرسان المخزن وبهذا تمكن علي آغا من إخماد الثورة، وكلفه خسائر فادحة، وأجبر ابن الأحرش على الفرار إلى منطقة الغرب الجزائري، ليلتحق بقوات الشريف الدرقاوي في مطلع1807م، وتعتبر هذه الثورة من أخطر حركات التمرد التي وقعت، لأنها كادت أن تقضي على بايلك الشرق.[1]

لقد دامت هذه الثورة ثلاث سنوات، ونتج عن هذه الثورة خسائر مادية وعسكرية كبيرة على البايلك في المدن والأرياف، من تلف المحاصيل الزراعية وضحايا بشرية، ووصف صالح العنتري تأثير ثورة ابن الأحرش على الأوضاع المالية، بمايلي:"**أتلفت فيها خزائن الباي عثمان وانعدمت الحراثة، وافتقدت الحبوب، وقل من يأتي إلى الأسواق، فحصلت للناس شدة ومجاعة، وقد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك، خصوصا بعض نواحي القبلة، فإنهم تشتتوا بسبب الهول في وطنهم**[2]".

1-2 ثورة الشريف الدرقاوي 1805_1813م

قادها مُحَمَّد بن عبد القادر الدرقاوي، الملقب بابن الشريف، من قبيلة الكسانة البربرية حيث نجح في تجنيد الفلاحين، وأصبح له نفوذ كبير، امتد من مدينة مليانة إلى حدود الجزائر الغربية، وأرجع حمدان خوجة أسباب هذه الثورة إلى الفساد السياسي، خاصة أواخر الحكم العثماني.[3]

تميز الدرقاوي بالزهد والورع، وكان الناس يشيرون إليه بالإصلاح لا غير، فكان يعدهم بالفرج القريب، واقتدى به الكثير من الناس، وقاموا بمبايعته، هذا ماساعده في إعلان الجهاد على السلطة الحاكمة، وعندما علم مصطفى باي بالأمر، توجه إليه بجيش كبير، والتقيا في منطقة"**فرطاسة**" قرب غليزان سنة 1805م، وكان النصر لابن الشريف، بعد دعم مقاتلين من المغرب الأقصى له، حيث كبد قوات الباي خسائر بشرية ومادية كبيرة، وأجبره على الفرار إلى وهران، واستولى الدرقاوي على أملاك الباي وتحدث الآغا بن عودة عن الوضع بقوله:"**وقد بقيت محلة الباي في يد الدرقاوي فأمسى الباي بمخزنه في نكد، وأصبح الدرقاوي وأتباعه في رغد.**"[4]

---

(1) Féraud.Lcharles: **Zebouchi et Osman Bey**,volume1,N32,1862, p222.

(2) محمد الصاح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، المصدر السابق، ص28.

(3) حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص169.

(4) الآغا بن عودة المزاري،ج1، **المصدر السابق**، ص302.

إثر هذه الهزيمة أمر الداي بعزل الباي مصطفى، وعين مكانه مُحَمَّد المقلش بايا، فاتبع طرقاً عنيفةً للقضاء على الدرقاوة، وتمكن من تحقيق العديد من الانتصارات، ونتيجة لهذه الانتصارات أمر الداي مصطفى الحاج علي آغا بالتوجه إلى وهران للقضاء على ابن الشريف إلا أنه حوصر في منطقة وادي شلف، وكاد جيشه أن يهلك عطشا، لولا مساعدة"**الشيخ العطاف**" له، والذي نصحه بالعودة إلى دار السلطان[1].

بعد هذه الانتصارات، أحكم ابن الشريف قبضته على بايلك الغرب،كما تحالف الدرقاوة مع الثائر"**بوترفاس**"إلا أن هذا التحالف لم يكتب له النجاح، فاحتموا بمرتفعات الونشريس واستقروا عند قبيلتي أولاد ابراهيم وبني عامر، وفي سهل مقرة وكذلك عند أولاد سليمان جنوب التيطري، وقد استطاعت هذه الثورة كسب تأييد العديد من القبائل[2]، وفي سنة 1808م تولى مُحَمَّد بن عثمان الحكم في بايلك الغرب، وتمكن في فترة حكمه، التي دامت خمس سنوات من هزم قوات ابن الشريف، وإجباره على التراجع إلى عين ماضي، قبل أن يتمكن من القضاء عليه نهائيا سنة 1809م.[3]

1-3 الثورة التيجانية 1826م

تميزت الأعوام الأخيرة من الحكم العثماني في الناحية الغربية، بحركة التمرد التي قادها أصحاب الطريقة التيجانية، والتي انتشرت عن طريق التجارة الصحراوية بداية من سنة 1783م، وبدأت قوتها في التوسع، ونفوذها في الامتداد، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تتخوف منها، فقامت بالعديد من الحملات ضدها، منها حملة سنة 1785م بعين ماضي وحملة الباي حسن، ورغم هذه الحملات، لكنها لم تستطع القضاء عليها.[4]

وفي سنة 1798م غادر مؤسسها أحمد التيجاني، الذي ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي كرم الله وجه الجزائر، تاركا خليفته في زاوية"**واد ريغ**"الحاج علي بن عيسى، ليستقر أحمد التيجاني بفاس، ويؤسس زاويته من جديد هناك، وفي سنة 1815م عادت العائلة بعد وفاة الوالد إلى عين ماضي، وأثار هذا الرجوع مخاوف السلطة خاصة بعد أن شهدت المناطق الخاضعة لها ازدهاراً كبيراً على يد

---

(1) أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص113.

(2) عقاد سعاد،" **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر1519-1830م دار السلطان أنموذجا**"، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م، ص 133.

(3) مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م، ص53.

(4) محمد بن محمود ابن العنابي، **السعي المحمود في نظام الجنود**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983م، ص14.

ابني أحمد بن مُحَمَّد التيجاني وهما مُحَمَّد الكبير ومُحَمَّد الصغير، مما جعل باي وهران يأمر بمراقبة تحركاتهم عبر حملات متتالية ضدهم، أهمها حملة سنة 1820م حيث فشل باي وهران في اقتحام الواحة على الرغم من حصارها مدة فاقت 36ساعة واستمرت هذه الحملات إلى غاية1826م، وبعد هذا الهجوم أعلن مُحَمَّد الكبير الثورة على السلطة سنة1827م، إذ حاول اقتحام وهران وحقق انتصارات باهرة، لولا انسحاب أقوى القبائل المساندة له(قبيلة هاشم) ، فتراجعت انتصارات مُحَمَّد الكبير الذي لم يبق معه سوى300 مقاتلٍ، كما قتل مُحَمَّد الكبير في إحدى المعارك، وانتقلت بذلك القيادة إلى أخيه مُحَمَّد الصغير، الذي تحالف مع سي أحمد بن سالم قائد قبائل الأغواط، فتوسع نفوذه إلى الناحية الغربية، وكان للتجارة الأثر الواضح في هذا التوسع، مما سمح لهم بإعداد الجيش وتزويده بالسلاح، فضلاً عن دفع مرتبات لهم[1]، فاستطاعت ثورة التيجانيين بذلك أن تحدث خللاً في بايلك الغرب، وثبتت الطريقة على موقفها من الضرائب العثمانية باعتبارها غير شرعية، وإعتبار السلطة الحاكمة مستبدة وظالمة.

ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد، بل انتشر مع مطلع القرن19م كرد فعل على سياسة الاضطهاد، وزادت حدتها وتكاثرت لتشمل أغلب جهات البلاد، ونذكر منها"ثورة بوكابوس" التي قادها باي وهران "مُحَمَّد بوكابوس" ضد الحكم المركزي سنة 1813م وهناك اختلاف حول أسبابها، ونجد أيضا ثورات جبال جرجرة في سنوات 1804م و1810م و1823م، وثورة وادي سوف سنة 1818م، بالإضافة إلى ثورة الأوراس التي استمرت من1803م إلى 1805م وقادها كل من الحنانشة والنمامشة، وكان لها كبقية الثورات تأثيرات على القوة العسكرية للسلطة الحاكمة، كما أعلن الإنكشارية سنة1816م ثورتهم مستغلين حالة الاضطراب، وما صاحبها من تغيرات في الحكم، دون تحسن الأحوال المالية للبلاد، ما أجبر علي خوجة على الاستعانة بالكراغلة والزواوة لقمع هذه الثورة التي راح ضحيتها أكثر من 2200 جندي.[2]

وما كان نظام الحكم في الجزائر يقضي على ثورة حتى تندلع أخرى، أكثر شراسة من الأولى وما يمكن استخلاصه أن الأوضاع المتدهورة في الجزائر فترة الدراسة، لعبت الدور الأبرز في تفجير هذه الثورات، حيث أنّ ارتباط الفرد الجزائري بالأرض، والتي مثلت أحد المصادر الحيوية لكسب قوت يومه، خاصة في الريف الجزائري، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أنه كان يعاني صعوبات جمة

---

[1] خليفة حماش،" **تجنيد المتطوعين** ..."،المرجع السابق، ص44.

[2] De Grammont.H, **Histoire d'Alger, p382**

منها استعمال الوسائل البسيطة في حراثة الأرض أو سقيها، مما انعكس سلبا على مردود الأرض وكمية الإنتاج، والحقيقة أن السلطة عندما طبقت نظامها الضريبي لم تراع هذه الصعوبات، فبدل تطوير وسائل الزراعة، جهزت حملات عسكرية لاستخلاصها.

وما زاد من بؤس وشقاء الفلاح، هو تعرض المحاصيل الزراعية الخاضعة للضريبة إلى كوارث طبيعية كالجفاف والزلازل والفيضانات، إلى جانب انتشار المجاعات، ما جعلت الفلاح الجزائري يعزف عن خدمة الأرض، وذلك بهجرها، أو امتهان تربية المواشي، وبهذه السياسة المتبعة أوجدت السلطة الحاكمة أسباب التمرد عليها.

المحاضرة التاسعة دور اليهود في سقوط الحكم العثماني بالجزائر

لا يمكن أن تتم دراسة دور اليهود في الجزائر، خلال العهد العثماني، دون معرفة الجذور التاريخية لتواجدهم بالمنطقة، والحقيقة أن هناك اختلافا واسعا بين المؤرخين حول البدايات الأولى لتواجدهم، والأسباب التي أدت إليه، حيث قسمت الدراسات التاريخية الجالية اليهودية التي استقرت بالجزائر إلى صنفين، الصنف الأول يمثله اليهود القدماء، الذين استقروا بإفريقيا منذ العهود القديمة واندمجوا بالسكان الأصليين، فمنهم من نزح من أرض فلسطين، أو من ارتبطوا بالحملات التجارية الفينيقية والاحتلال الروماني وكان يطلق عليهم التوشابيم (**Tochabim**)، أما الصنف الثاني فتمثله الجماعات التي هاجرت مع نهاية القرن الثالث عشر ميلادي، من إيطاليا وأوروبا الشمالية وفرنسا وانجلترا وجزر الباليار، ويطلق عليهم اسم الإشيناز وأصل التسمية يرجع إلى أن هذه الفئة من اليهود، كانت تحمل باستمرار شريحة مستديرة تسمى شيكلا وأشهرهم يهود ليفورنة.

بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، واستمرار الاضطهادات التي تعرضوا لها[1]، شهد القرن الخامس عشر هجرة يهود إسبانيا إلى الجزائر، وأطلق عليهم اسم الميغورشيم (**Megorachim**) أو كيبوزيين، وهي تسمية أطلقت على اليهود اللاجئين من إسبانيا نسبة إلى القلنسوة التي كانوا يرتدونها والمعروفة باسم كابيوس.[2]

وقد كان التسامح الذي أبداه أهل الجزائر تجاه اليهود عامل الجذب الرئيسي لهذه الطائفة حيث سمح لهم بالعيش حيث شاءوا وممارسة أي نشاط يرغبون به في مقابل التزامهم بدفع الجزية فكان العهد العثماني هو الفترة التي عرفت فيها الحياة اليهودية تطورات عديدة على جميع الأصعدة، والتي غيرت بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأثرت على هيكلتها الطائفية الداخلية[3] فتوزعوا عبر مختلف أرجاء الوطن كتلمسان ومعسكر ومستغانم وقسنطينة ووهران، كما أصبحوا يمثلون إحدى طبقات المجتمع الجزائري، وقد انقسم اليهود في الجزائر إلى فئتين؛ الأولى مكونة من الحرفيين والصناع وهي تمثل الأغلبية، وكانت تعيش حياة متواضعة، أما الفئة الثانية فتتكون من التجار، وسمح احتكاكها الدائم بالوافدين على الموانئ، أن تتأثر بالحضارة الغربية، وهذا ما جعلها تختلف في نمط معيشتها عن

---

[1] كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي لليهود الجزائر في اواخر عهد الدايات**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص20.

[2] كورين شوفالييه، **المصدر السابق**، ص18.

[3] فارس كعوان، **النظام العثماني** ... ،المرجع السابق، ص 38.

باقي اليهود، كما حرصت على أن تعامل بنفس المعاملة التي كان يحظى بها الأوروبيون والمسيحيون.[1]

وقد أدى اختلاف المستوى المعيشي، إلى خلق فارق في نمط المعيشة ونوعية المسكن فالطبقة الغنية كانت تسكن في أماكن فخمة ونظيفة بجوار مساكن الطبقة الحاكمة أو أغنياء الحضر، أما فقراء اليهود فكانوا يسكنون الحارات.[2]

واشتغل اليهود في مختلف الحرف، خاصة الصياغة التي احتكروها تماما بوصفها من المهن المربحة، لما لها من علاقة بالمعادن الثمينة كالذهب والفضة كما امتهنوا صناعة الحرير، كما أجادوا صنعه، ودليل ذلك الرواج الكبير الذي حققه الحرير المصنوع بالجزائر في الأسواق الأوروبية، كما أبدعت النساء اليهوديات في أعمال الخياطة والتطريز، خاصة المناديل والأكياس التي تحفظ بها الأشياء الثمينة، وهناك من تولى إعداد ملابس الدايات والجند، كما امتهن البعض صناعة الزجاج وصناعة مقابض البنادق والصيد البحري، وقام الفقراء منهم بتنظيف الشوارع ودفن جثث الموتى وطرد الجراد.[3]

بالإضافة إلى الحرف التي سبق ذكرها، احتكر اليهود السماسرة الأعمال المصرفية وتبديل العملة، واختص بعضهم في مراقبة وسك النقود.[4]

ومما ساعد على اندماج اليهود في الحياة العامة بالمدن الجزائرية، ثقة الحكام الأتراك فيهم وتفضيل الأندلسيين التعامل معهم، نظرا لكون أغلب اليهود ذوي أصول أندلسية، ويتشابهون معهم في طرق العيش وأسلوب الحياة، والاشتغال في المهن اليدوية.[5]

وإذا كان اليهود قد ساهموا بشكل كبير في تطوير الصناعة بالدولة في بداية تواجدهم فإن الأمر اختلف كثيرا في القرن 18م، إذ انصرف الكثير منهم عنها وأهملها، ومن بقي متشبثا بها دفعته لذلك أسباب قوية كاعتبارها إرثا عائليا، فحافظ على مزاولتها بأساليبها القديمة دون القيام بمحاولات جادة لتطويرها، وسبب عزوف اليهود عن النشاط الصناعي هو ما حققوه من أرباح من نشاطهم التجاري

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري...**،المرجع السابق، ص186.

(2) وليام شالر، **المصدر السابق**، ص91.

(3) كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص ص 62-64.

(4) حاييم الزعفراني، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب**، تاريخ ثقافة دين، ترجمة: أحمد شحلان عبد الغني أبو العزم، ط1، الدار البيضاء، 1987م، ص151.

(5) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بو عبدلي، **المرجع السابق**، ص103.

حيث باشروا هذا النشاط كوسطاء في عمليات افتداء الأسرى وشراء الغنائم من رياس البحر بأثمان منخفضة ثم القيام ببيعها بأثمان باهضة، وبمرور الوقت تمكن اليهود من السيطرة عل كل المعاملات التجارية.[1]

وفي أواخر القرن17م وصل نشاطهم التجاري إلى كل من تونس والمغرب وطرابلس ويرجع احتراف اليهود للتجارة الخارجية في الأساس إلى اعتماد الدولة عليهم، في ظل صعوبة تعامل التجار الجزائريين مع البلدان الأوروبية، خاصة خلال القرن18، بعد منع السفن الأوروبية السفن الجزائرية الاقتراب من موانئها، فكان الاعتماد عليهم، هذا بالإضافة إلى معرفتهم الواسعة باللغات الأجنبية، وخبرتهم التجارية وذكائهم المبهر، وأيضا فقدان أهل الأندلس لمكانتهم الاقتصادية بسبب منافسة اليهود لهم[2].

وفي القرن 18م شهد النشاط التجاري اليهودي ازدهارا واسعا، خاصة بعد وصول أسرتي بوشناق وبكري إلى الجزائر، حيث تمكن أفراد هاتين الأسرتين من السيطرة على الأسواق التجارية، وتحقيق مكاسب كبيرة، كما تمكنوا من عرض خدماتهم على حكام الجزائر بهدف التقرب منهم، وبهذا استطاعوا احتكار تجارة بعض المواد كالحبوب والجلود، والشموع، وأصبحوا يتولون تصديرها بمفردهم، وما زاد من سيطرتهم أكثر هو حصولهم على امتياز بيع وشراء الحبوب، من الشركة الملكية الفرنسية الإفريقية(1794-1807)م التي كانت تتولى مهمة الشراء والتصدير إلى فرنسا مطلع القرن18م، حيث أصبحت الوكالة تتعامل مع اليهود باعتبارهم ممثلين للحكومة الجزائرية في عملية شراء الحبوب وتصديرها إلى فرنسا، فقامت سنة 1793م بشراء كميات كبيرة من الحبوب للقضاء على المجاعة التي حلت بها، وهكذا أصبحت فرنسا تحت رحمة اليهود، الذين عرفوا كيف يستغلون ظروفها، وطلبوا من الداي أن يقرضهم من خزينة الدولة مليون فرنكٍ لمدة سنتين دون فائدة سنة 1795م.[3]

وفي سنة 1797م تذرعت الحكومة الفرنسية بالنوعية السيئة لحملات الحبوب، فقررت إرجاء تسديد ديون اليهود، وساهم ذلك في حدوث أزمة، نتيجة الجفاف وتماطل اليهود بحجة عدم تسديد فرنسا للدين المترتب عليها لهم، وقد وجه أفراد عائلة بكري اليهودية رسالة إلى الحكومة الفرنسية

---

(1) Charles Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919**, volume2, Edition bouchéne,2005,p12.

(2) أبو القاسم سعد الله ،**الطبيب الرحالة** ... ،المرجع السابق، ص12.

(3) وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص216.

حددوا فيها ديوناً وطالبوا بها، والتي كان مبلغها 8.151.012 فرنكا وبذلك دفعوا بالخزينة إلى الإفلاس، مما أجبر حكومة الداي على التدخل الشخصي في قضية تسديد الديون، الذي اشترط تسديد ديون التاجرين لعودة العلاقات[1] .

وفي سنة 1795م، وبعد تعيين مصطفى الوزناجي بايا على الشرق الجزائري،عمد إلى عرقلة نشاط الشركة الملكية الإفريقية، مما أدى إلى إضعافها، فأجبرت على الانسحاب وتركت مكانها لشركة بكري وبوشناق سنة1793م[2]، وتمكنت هذه الشركة من احتكار التجارة دون وسيط، وقررت شراء ما يزيد عن 168 ألف قنطارٍ من الحبوب، إلا أن سيولتها لم تكف، فالتجأت إلى أخذ قروض من الجزائر وعنابة، ونتيجة للأوضاع التي كانت تعيشها الدول الأوروبية، والتي ترتبت عنها المنافسة للفوز بصفقة شراء القمح، قررت السلطة الحاكمة في الجزائر منح امتياز إبرام الصفقات لشركة بكري وبوجناح، التي تواطأت مع الفرنسيين، فسلمت لهم أزيد من 120 ألف قنطارٍ من القمح، وهذا ما نتج عنه تراكم لديونهم لتصل إلى 14 مليوناً سنة 1819م.[3]

إن هذا النظام الاحتكاري لليهود حرم الخزينة من فوائد مهمة، لأن دور الحكومة اقتصر على الإجراءات الإدارية والجمركية، بينما أرباح الوساطة يفوز بها التجار اليهود والشركات الأجنبية، ومثل هذه المعاملات أصبحت تضر بالاقتصاد الجزائري، وهذا نتيجة لحاجة الجزائر لهؤلاء السماسرة في عقد الصفقات مع الدول الأوروبية، على الرغم مما ألحقوه من ضرر بها.[4]

وبمرور الزمن تمكنوا من الاستحواذ على سلطة واسعة، بشكل لم يسبق لأحد قبلهم من الأقليات أن يحصل عليه، وحرصوا على خدمة مصالحهم غير مبالين بما يمكن أن يحل بالجزائر، فعرفوا كيفية استمالة أكبر الشخصيات في الدولة، واستطاعوا بفضل ما كانوا يقدمونه للدايات من معلومات تتعلق بشؤون الدولة في الداخل والخارج، بالإضافة إلى الهدايا الثمينة والمساعدات المالية، التي كانوا يوزعونها بحكمة على كل من يمكن الاستفادة منه فتمكنوا بهذه السياسة المنتهجة من بسط

---

(1) حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص49.

(2) فوزي سعد الله، **المرجع السابق**، ص281.

(3) المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع**، المرجع السابق، ص392.

(4) Emerit Marcel : **l'essai d'une marine marchande barbaresque au 18eme siecle** , in cahiers de Tunisie, №11 ,1955 ,pp368-369

حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية ...**، المرجع السابق،**ص39**.

نفوذهم على قرارات حكامها، وتجلى ذلك في طلب بوشناق من الداي حسين تعيين مصطفى الوزناجي(1775-1795)م في منصب الباي.[1]

ونتيجة لتزايد وتنامي سلطتهم، وكثرة أعمالهم وتشعبها، تفرغ بكري للمسائل التجارية بينما تولى بوشناق النشاط السياسي، فأصبح عضوا بارزا في الدولة، وذلك من خلال صلاحياته الكبيرة الممنوحة له، إذ كان بإمكانه تعيين الموظفين وعزلهم، كما أنه لعب دور الوسيط في العديد من الخلافات، التي نشأت بين الجزائر والدول الأوروبية، وزاد نفوذه بعد أن عين صديقه مصطفى دايا على الجزائر سنة 1798م، خلفا للداي حسن، وزاد تأثير اليهود حيث أصبح بوشناق الحاكم الفعلي للدولة، إذ بإمكانه تعيين أو عزل من يشاء من الموظفين، بالإضافة إلى استقباله لقناصل الدول، كما حدث مع قناصل هولندا والسويد والدنمارك سنة1801م وبذلك أطلق عليه نائب ملك الجزائر، كما أن بعض المراجع ذكرت أنه كان يلقب بـ"**ملك الجزائر**"[2].

ونتيجة الأوضاع الطبيعية الصعبة المتمثلة في موجة الجفاف التي حلت بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1800م-1805م، لم تعد الجزائر مصدرا لتصدير الحبوب، فطالب الداي أحمد باشا من الشركة بدفع ديونها للخزينة، وتم استرجاع حوالي مليون فرنك، وبدل أن تقوم شركة بكري وبوشناق بمساعدة الداي لتخطي الأزمة، كانت المحاصيل الزراعية تصدر من الريف إلى فرنسا، بالإضافة إلى أنهم كانوا يحددون الأسعار بشكل تعسفي واعتباطي[3] وأدى ذلك إلى ضعف الوضع المادي، ونتج عنه تدهور في الوضع المالي للجيش، وتأخير في دفع الأجور، كما لعب الاحتقار الذي كان يكنه السكان لليهود دورا بارزاً في الثورة عليهم، إذ أنهم اعتبروا أن ما جمعه اليهود من ثروات ضخمة كان على حسابهم نتيجة ممارستهم السمسرة والمراباة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية، مهما كانت بسيطة أو تافهة، حتى أصبح السكان في مدينة الجزائر لا يستطيعون بيع دجاجة بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود فتحول هذا السخط إلى ثورة عارمة، انطلقت هذه الثورة بقتل نفطالي بوشناق في 28 جوان 1805م رئيس الطائفة اليهودية، عند خروجه من قصر الجنينة بعد إطلاق النار عليه من قبل جندي، تم العفو عليه فيما بعد[4].

---

(1) Emerit Marcel : **l'essai d'une marine**,op_cit,p369.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،1997م، ص253.

(3) Julien Charles André: **op.cit**, p55.

(4) De Grammont.H: **Histoire de l'Alger**,op_cit, p361.

واستغل أحمد خوجة الوضع، وقام باتهام الداي مصطفى بالتواطؤ معهم وتقاسم الأرباح معهم على حساب اقتصاد الدولة، وأعلن ثورة ضده، وتمكن من قتله في 29 أوت 1805م وقتل في هذه الثورة حوالي2000 يهودي مما أجبر الكثير منهم على الفرار، كما غادرت العديد من العائلات اليهودية إلى المناطق القريبة فسافرت100 عائلة يهودية إلى تونس و200 عائلة أخرى إلى ليفورن بإيطاليا في10 جويلية سنة 1805م، كما تمت مصادرة أملاك بو جناح ووضعها في خزينة الدولة.[1]

لقد أجمعت جل المصادر العربية والأجنبية منها، على أن السبب الحقيقي لسقوط الجزائر هو اليهود فنجد أن القنصل شالر يصفهم بـ:" **وأبناء يعقوب يتحملون كل الإهانات، فقد تعلموا الخضوع منذ نعومة أظافرهم هم الطائفة الوحيدة التي لها معرفة عميقة وصحيحة بالشؤون الخارجية.**" حيث استغلوا درايتهم بدواليب الحكم، ومعرفتهم بالشؤون الخارجية لخدمة مصالحهم على حساب الدولة، كما أن الأزمة الجزائرية الفرنسية كان اليهود محركها الأساس؛ ففي سنة 1818م طالب الداي حسين من الحكومة الفرنسية بتصفية حساباتها مع اليهوديين كما منح لليهود حرية أكبر للضغط على المصالح الفرنسية في الشرق الجزائري فقامت الحكومة الفرنسية بغلق الحساب بسند مؤرخ في 1818م، كما قامت بوضع يدها على قسم من النقود التي ستعطى للتجار، بدعوى أن عليهم ديونا للفرنسيين، الأمر الذي أجبر اليهوديين على رفع دعاوى ضدهم، وانتهت هذه الأزمة بتوقيع اتفاقية باريس 28 أكتوبر 1819م، وتعهدت فرنسا بدفع 7ملايين فرنك في مدة سنة، إلا أن تسديد تلك الديون تأخر، فلجأ بكري لداي لتدخل لدى فرنسا لمطالبة بتسديد ديونه، باعتباره جزائريا فأرسل حسين باشا ثلاث رسائل حول الديون سنة1824م، ولم يتلق أي جواب منها، كما شكلت فرنسا لجنة فرنسية اهتمت بدراسة تخفيض ديونها للجزائر، وقررت تخفيضها إلى7ملايين بعد أن كانت 24 دون استشارة الجزائر[2]!.

وبدأت الأطماع الفرنسية تنكشف بعد1827م بشكل جلي وواضح، إذ كشف الحصار البحري الذي فرضته على السواحل الجزائرية، حقيقة النوايا الفرنسية، التي أصبحت تبحث عن سبب ووجدته في حادثة المروحة سنة 1830م.

1ـ تزييف العملة

---

(1) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية ...**، المرجع السابق، ص273.

(2) آرجمنت كوران، **المرجع السابق**، ص34.

العملة دليل على المستوى الحضاري لدولة معينة، إذ لا يمكن للعملة أن تزدهر في الدولة إلا في ظل توفر ظروف اقتصادية مستقرة، ورعاية شخصية ثابتة من الحكام، مما يعني وجوب توفر القيادة الراشدة، والمواد الخام الأساسية لبناء الاقتصاد، وتحقيق التنمية في مناحيها العامة والجزائر مرت بظروف سياسية مضطربة، وركود اقتصادي مملوس، أثر في قيمة العملة، ودفع إلى تزييفها[1].

ويعتبر تزييف العملة من أكثر الجرائم خطورة على اقتصاد الدول، لما له من آثار ضارة على التنمية، فهو يعتمد بالأساس على طرح كتلة نقدية خارجة عن القوانين والأنظمة المصرفية الأمر الذي يحدث اضطرابات في الأسواق المالية ويؤدي إلى انهيارها، وذلك لأن طرح كميات من العملة المزورة في الأسواق المحلية، يؤدي إلى وجود عملة نقدية من دون قيمتها الفعلية؛ كونها عملة من دون غطاء بالنسبة إلى العملات الأخرى، الأمر الذي يقود إلى التضخم وهبوط قيمة العملة المحلية وفقدان الثقة بها .

يمكن إرجاع الأسباب التي ساهمت في تراجع قيمة النقد الجزائري فترة الدراسة، إلى أسباب عديدة، يأتي في مقدمتها تراجع نشاط الجهاد البحري الناتج عن ضغط القوى الأوروبية، ومحاولات القيام بأعمال تجارية تعويضا لنقص المورد المالي، وسيطرة اليهود على التجارة الداخلية والخارجية وازدياد الاهتمام بالضرائب، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت وراء التغيرات التي أصابت مخزون الدولة من الأموال، كما أن الظروف الطبيعية القاسية، وانتشار الأوبئة المميتة كالطاعون والآثار المدمرة للكوارث الطبيعية، أثرت في مردود المنتوجات الزراعية، وشلت نشاط السكان، وتزامن ذلك مع تفجير الثورات الشعبية، التي عجزت السلطة عن مواجهتها في بداية الأمر، فترتب عنها انعدام الأمن، وقد أغرى هذا الوضع المتأزم بعض الأشخاص باستغلال الوضع، فأخذوا يتلاعبون بالعملة عن طريق غشها بالنحاس، فبدأت تفقد قيمتها الشرائية بالتدريج لانتشار الغش فيها.[2]

إن انتشار العملات المزيفة، ساهم فيه وبدرجة كبيرة الغياب التام للسلطة الحاكمة وتقصيرها في أداء دورها المنوط بها، خاصة في مراقبة دار الضرب، التي أوكلت إدارتها لليهود ونظرا لحضورهم وامتلاكهم زمام الأمور الاقتصادية استمر تطاولهم في النهب والاستغلال، إذ لم يسلم السكان من غش اليهود في تلك الحرفة، لأنهم كانوا يقومون بضرب عملة خارج دار السكة، كما أدخلوا عليها

---

[1] نصيرة مزرودي:"**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة** "مجلة المواقفللبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد6، ديسمبر،2011م، ص31.

[2] المنور مروش: **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص60.

تعديلا شملت عيار السبيكة وقاموا بترويجها، وكما هو معروف فإن رواج العملة المغشوشة يؤدي إلى اختفاء العملة الجيدة، وقد ساهمت هذه الاضطرابات التي عرفتها العملة والاختلاف الحاصل في جودتها ومعيارها، إلى الاعتماد على صرافين في عمليات البيع والشراء ليتولوا تقويم العملات المختلقة، وكان اليهود يمثلون غالبية الصرافين فاستغلوا درايتهم التامة بعيارها ووزنها وقاموا ببيع العملات المزيفة للسكان مستغلين جهلهم.[1]

ومن العوامل التي تأثر بها التداول النقدي أيضا، هو فقدان العملة الحسابيةلـ40 % من قيمتها في فترة قصيرة، إذ أن انتشار النقود المزيفة يؤدي إلى زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحسابية للنقود، الأمر الذي أغرى الأجانب داخل الدولة وخارجها بتزييف العملات سعيا للكسب السريع في ظل تساهل الحكومة وسماحها بتداول نقود أجنبية، بعد الفراغ النقدي الذي حل بالأسواق، وانعدام الثقة في التعامل بالعملة الرسمية، ولم يكن أمامها إلا العملات الأجنبية لسد هذا الفراغ، كما أصبح استقرار العملة مرتبطا بسيادة القروش الإسبانية[2]على الرغم من أنها كانت مصنوعة بشكل رديء، وظلت النقود المزيفة متداولة بالأسواق حتى أن العامة كانوا يرفضون التخلص منها ويرتضون التعامل بها، ولعل ما ساعد أكثر على هذه السيطرة هو القفزة الكبيرة التي حققتها صناعة النقود في أوروبا، نتيجة الابتكار الصناعي في هذا المجال باختراع آلة سك تستخدم قوة ضغط، فامتد التزوير من المستوى الداخلي إلى الخارجي فأصبحت النقود المزورة والمغشوشة، تتسرب إلى الجزائر من مدن أوروبا كفرنسا وإسبانيا إيطاليا.[3]

وما زاد في عمق الأزمة، هو تهريب الأموال إلى الخارج، نتيجة عدم الاستقرار، وعجز الدولة عن تسديد التزاماتها، وتحدثت مراسلات القنصلية عن القرارات الرسمية، التي كانت تصدرها السلطة في الجزائر بمنع تصدير كل أنواع العملة الذهبية والفضية ومعاقبة المهربين بالإعدام، والحقيقة أن ما ساعد على انتشار هذه الظاهرة هو تواطؤ كبار المسؤولين في الدولة مع التجار، إذ كشف دفتر حسابات التاجر"**قدور بن منصور**"عن مبالغ تم حملها إلى مصر سنتي 1801م-1802م للتجارة، وكان جزء كبير من هذه الأموال ملكا لبعض الأعيان كالخزنجي، ووكيل باي المغرب وأمين السكة، كما لعبت رحلات الحج دورا في هذا التهريب، إذ حملت سفينة سنة 1823م مبالغ قدرت بـ

---

[1] نصيرة مزرودي: **المرجع السابق**، ص220.

[2] المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص71.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص251.

4282 قرشا إسبانيا ومئات النقود الذهبية تجاوزت 2478 قرشا، لجأت الدولة لمواجهة ظاهرة التسرب النقدي، بسك الدورو الجزائري الذي يزن 20غراماً، بوزن وعيار أقل من الدورو الإسباني لمنع تهريبه، بعد أن كثر عليه الطلب في دول المشرق.[1]

ولم يختلف الدايات حول استنكار وتجريم مزيفي العملة ومعاقبتهم، خاصة بعد أن انتشرت هذه الظاهرة في العديد من المناطق، إلا أن الاختلاف كان في نوعية العقاب وشدته إذ يعد تزييف النقود جريمة يعاقب عليها القانون[2] بمعنى إذا ظهرت دراهم مزورة يبحث عن مصدرها فإن ظهرمحدثها يعاقب وبشدة، وقد تصل العقوبة إلى الحكم بالإعدام لمن ثبت عليه تهمة التزوير، كما مُنحت صلاحيات لمعاقبة المزورين والتضييق عليهم، حيث نجد أن يحي أغا قام بإلقاء القبض على 100 شخص في كل من الجزائر، وقسنطينة، وسطيف، وعنابة بتهمة التزوير[3].

وعلى الرغم من محاولات الإصلاح النقدي التي قام بها بعض الدايات في أواخر العهد العثماني للحد من عمليات التزوير إلا أنها لم تعط ثمارها بل أدت إلى تناقض قيمة العملة كما أثبتت عجز الحكام على اتباع سياسة مالية تخدم مصالح الدولة وتحد من تلاعب التجار اليهود الذين عملوا على تصدير عملات رديئة تمت صناعتها بموانئ البحر المتوسط [4].

ومن أهم هذه **الإصلاحات** نجد قيام بعض الدايات بتغيير شكل العملة، عن طريق تعقيد الصنع كي يستعصي على المزيفين تقليدها، وذلك على الرغم من السلبيات الكبيرة لهذه الخطوة خاصة في التكلفة الكبيرة التي يتطلبها إصدار عملة جديدة، وبما أن الداي هو المسؤول عن ضرب وسك العملة الذهبية، كان بإمكانه التغيير في وزنها كلما دعت الضرورة، وهذا ما أدى إلى زيادة عملية التزييف والغش من جهة، وساهم في التقليل من قيمة النقود المحلية[5]من جهة أخرى، خاصة بعد قرار تخفيض العملة الذي كان محاولة من الدايات لإنعاش التجارة وفتح مجال الاستهلاك، وتحسين الإنتاج ونشاط الأسواق، بعد تدهور القدرة الشرائية وقد بلغ ميزانها عشر نواية للسلطاني، كما أمر بضرب نصف السلطاني وربع السلطاني، كما ضرب الدورو من الفضة وصُنع أصنافٍ له، وصنع سكة النحاس عوضا عن الدراهم الصغار القديمة، كما أمر بدفع رواتب الجند من هذه السكة

---

(1) المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص63.

(2) البلاذري أبو الحسن، **فتوح البلدان**، تعليق رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص456.

(3) يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص271

(4) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، المرجع السابق، ص27 .

(5) علي عبد القادر حليمي، **المرجع السابق**، ص33 .

الجديدة، وطالب بمراقبة قيمة النقد وجودته والحرص على عدم اختلاطه بالمزور وبهذا أصبحت قيمة النقود الجديدة لا تساوي سوى ثلاثة أرباع النقود القديمة، نتيجة التخفيض المستمر للعملة، ففي عهد الداي علي باشا وصل نسبة التخفيض إلى نسبة 5 % وبلغت في فترة حكم حسين باشا سنة 1820 إلى 10% [1]

يعتبر انتشار العملة المزيفة من العادات الضارة التي أساءت وبشكل كبير إلى الحياة الاقتصادية في الجزائر، فالانتشار الواسع للنقود المزورة، أعجز السلطة في القضاء عليه، حتى كادت رؤوس أموال الناس تنفذ، وعم الغلاء وتسبب في ارتفاع الأسعار،كما ترتب عن ذلك ندرة العملة الجزائرية بالأسواق، نتيجة للمنافسة الشديدة التي تعرضت لها من قبل العملات الأجنبية وتضرر سمعتها، فأصبحت العملات الأجنبية في نهاية الحكم العثماني هي المعيار الأول لتقويم العملات المتداولة، فتعرضت بذلك الأسواق للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير في قيمة العملة أو إلغائها، فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة، كانت أسعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع وهو ما يعني أن النقود التي تعد أداة لاختزان القيم –أي أداة لاختزان القوة الشرائية– فقدت قيمتها وتعرضت قوتها الشرائية للانحطاط.[2]

تحكمت في إقتصاد الجزائر تقلبات الإنتاج الزراعي، التي تتكرر فيها سنوات القحط وما يرتبط بها من مجاعات ويصاحبها من أوبئة ووضع ديموغرافي، ونتيجة لهذه التغيرات المتكررة التي طرأت، حدث خلل في قيمة المعادن وفي أوزانها وقيمتها، وانخفضت إلى حد كبير فأسهمت النشاطات اللامشروعة في خلق أزمات نقدية تفاقمت وتوالت، كما أدت عمليات التلاعب بالأسعار والتعامل بالنقد المغشوش إلى إرباك مجمل الحياة الاقتصادية في البلاد، ووسعت عمليات التزييف النقدي وانتشار ظاهرة تهريب العملة إلى توسيع الأزمة واستفحالها، وذلك بالتعاون مع محترفين ترتب عن ذلك تدفق للسلع الأوروبية إلى الأسواق مما أحدث تراجعا بالصناعة الحرفية المحلية، التي عجزت عن منافستها، كما ساهم انخفاضها في حدوث التضخم الذي ساهم في الانتشار الكبير للنقود المزيفة، فأصبح التداول النقدي في الأسواق أكثر مما ينبغي أن يكون، ولذا ازدادت القوة الشرائية للسكان، فارتفع الطلب على المنتجات، إلا أن العرض عجز عن سد هذه الحاجات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم .

---

(1) Farrugia de Candai,op_cit, p124.

(2) أحمد بن محمد المالكي الصاوي، **المرجع السابق**، ص 616.

المحاضرة الحادية عشر الكوارث الطبيعية أواخر العهد العثماني

1- الــزلازل

عرفت الجزائر هزات أرضية عنيفة وقوية ، مست العديد من الجهات وفي سنوات مختلفة، ففي سنة 1802م ضرب مدينة القليعة زلزال عنيف وخطير، تسبب في ندرة المياه وفرضت على السكان ضريبة استهلاك المياه، وهو الأمر الذي دفع بالعائلات الفقيرة إلى الموت عطشا أو الشرب من مياه قذرة، مما ساعد على انتشار بعض الأمراض الفتاكة، وعندما علم الداي مصطفى ذهب ووزع إعانات بنفسه وأمر بتكفين الأموات.[1]

ومن بين الهزات العنيفة والشديدة، التي عرفتها فترة الدراسة نجد زلزال مدينة عنابة سنة 1815م ومدينة الجزائر سنة 1818م، والذي تسبب أيضا في هلاك عدد كبير من سكان الجزائر تحت الأنقاض، ووصل عددهم إلى20000 هالك ، ونظرا لاشتداد حدة الزلازل اضطر السكان للخروج إلى ضواحي المدن بعد تهدم منازلهم.

كما ضرب زلزال آخر مدينة البليدة سنة 1825م، واستمرت ارتداداته 18 يوما، وأدى إلى هدم الدور والمساكن وخراب المدينة، وهلاك عدد كبير من سكانها -تجاوز عددهم 7000 قتيلٍ، وتحطمت معظم مبانيها، واضطر الناجون إلى اللجوء للبساتين والحدائق خوفا على حياتهم، وقد طال الخراب المدينة برمتها، فأمر الداي بمساعدة الناس تحت الأنقاض ودفن الموتى منهم ومنحهم الأكل، وبناء المدينة الجديدة. [2]

وفي سنة 1830م ضرب زلزال مدينة الجزائر، حيث تسبب في تدمير المنتجات مما أجبر الفلاحين على ترك أراضيهم وتعطيل الأعمال الفلاحية.

2-الفياضانات

اعتبرت الفيضانات من بين أخطر الكوارث الطبيعية التي فتكت بالجزائر، نظرا لما تسببت به من هلاك لكثير من الأشخاص، واختفاء الأقوات، وما ألحقته من أضرار كبيرة بالسفن وتحطيمها، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة في الأرياف (الأراضي) والمدن (الأسواق).

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص83.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص 151.

لقد عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة، حدوث فيضانات من أخطرها تلك التي حدثت في الفترة الممتدة من 1812م إلى 1816م[1].

3- الجفـاف

غالبا ما يقترن الجفاف بعدم نزول المطر، وقد كان له أثر سيء على الأمن الغذائي للدولة، خاصة وأن الموسم الزراعي والمحصول مرتبط بما تجود به السماء، وفي حالة عدم سقوط الأمطار تحدث أزمات اقتصادية كثيرة مسببة ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية الأساسية بسبب نقصها، وكثيرا ما يصاحب الجفاف موجة من الأوبئة، فتلحق خسائر بشرية كثيرة والمعروف أن الغذاء الغالب للناس هو الخبز، وأغلب ما يزرع هو القمح والشعير، ويعد ارتفاع أسعارها دليلا على حدوث الغلاء[2].

جدول:توضيح لأهم الكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر

السنة /م	فيضانات	زلزال	ملاحظة
1792	-	-	- خالية من الكوارث
1799	-	-	+ عـــــام حلت به الكارثة
1800	-	-	
1801	-	-	
1802	-	+	
1803	-	-	
1804	-	-	
1805	-	-	
1806	-	-	
1807	-	-	
1808	-	-	
1808	-	-	
1814	-	-	
1815	-	+	
1816	+	-	
1817	+	-	
1818	-	+	
1819	-	-	
1822	-	-	
1823	-	-	
1824	-	-	
1825	-	+	
1827	-	-	
1830	-	+	

، فلة القشاعي موساوي، **الصحة والسكان** ،المرجع السابق ،ص 127،

---

[1] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية** ...، المرجع السابق، ص

[2] محمد بن يوسف الزياني، **المصدر السابق**، ص207.

والجدير بالذكر أن الأحوال الصحية المتردية،كانت هي السبب في سوء الحالة الاقتصادية، والأوبئة تصحبها موجات من القحط، والمجاعات تختفي معها الأقوات من السوق ويهلك الناس نتيجة الجوع ،كما نجد أن الأسعار في مثل هذه الحالات تخضع للعديد من العوامل منها ضغوط الأسواق الأوروبية، وبهذا نجد أن هذا الضغط تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية وهذا ما حال دون تحسين الإنتاج الزراعي وأبقى الأسعار مرتفعة.

انتشار الأوبئة والأمراض

إن دراسة الأحوال الصحية، يساعد على فهم واستيعاب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة، والجزائر تعرضت أواخر العهد العثماني للعديد من الأزمات الخطيرة كالطاعون والجراد والمجاعات، التي أدت إلى وفاة الكثير من السكان، وقد أكد العديد من الرحالة والأطباء على أن الجزائر كانت خالية من الأمراض المعدية والأوبئة، وإنما وصلت إليها من أقطار المشرق العربي أو البلدان الإفريقية وبعض المناطق الأوروبية. [1]

وما زاد في تفاقم وحدة الوباء، هو جهل أغلبية السكان لأبسط قواعد الصحة؛ كنظافة المحيط وردم المستنقعات، وعدم وجود وقاية صحية قادرة على حماية السكان؛ كتطبيق الحجر الصحي، بالإضافة إلى غياب مصحات للعلاج وصيدليات، وقد تركت هذه الحالة أثرا سلبيا على الحياة الاقتصادية، وكانت لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع المالية للبلاد[2].

1- زحف الجراد

اعتبر زحف الجراد من بين الآفات التي عانت منها الجزائر أواخر العهد العثماني، لما أَلحق بها من ضرر اقتصادي وصحي، وما سببه من اختفاء للأقوات، وهلاك الكثير من السكان وكان يحدث عمليا كل أربع أو خمس سنوات حتى أصبح متوقع الظهور، وقد ساعدت على ظهوره الظروف المناخية السائدة بالجزائر، والمرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب، وتأثيره على مناطق الهضاب العليا الخصبة المحاذية للبحر المتوسط في الشمال، وكان يؤثر في الغالب على المحاصيل الزراعية، وقد أصابت موجات الجراد مدينة الجزائر لسنوات عدة خاصة سنوات 1798م،1800م ،1804م ،1806م

---

[1] كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بايلك الغرب** ...، المرجع السابق، ص175

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، المرجع السابق، ص558.

،مما يدل على أن اجتياح الجراد في فترات كان بشكل سنوي أو كل سنتين، وهو ما زاد الوضع الاقتصادي سوءً[1].

وكان اجتياح الجراد يسبب ترديا كبيراً للأوضاع الزراعية، نتيجة تضرر المرزوعات، وما يصاحبها من تلف في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار، ففي سنتي1814م و1816م وبسبب اجتياز الجراد الصحراء إلى المناطق التلية،كبدها خسائر فادحة، لدرجة انعدام الضرائب العينية، كما أجبر الداي على فتح مخازن الحبوب أمام الناس الذين أنهكهم الجوع، خوفا من إعلانهم الثورة، كما أمر بتقديم القمح للخبازين بسعر أيام الرخاء، وبقى الأمر كذلك إلى موسم الحصاد الجديد، ووصف الزهار الأمر، قائلا:"**جاء الجراد وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة وأعطى الأمير القمح لجميع الخبازين وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن صار الناس يقتتلون على ذلك الخبز**" [2]

وفي سنة 1815م ارتفع سعر الخبز ووصل إلى5 سلطاني، بعد أن كان نصف سلطاني في الأوقات العادية، أما في قسنطينة فقد وصل سعر صاع القمح إلى 15 فرنكا، بعد أن كان لا يتجاوز فرنكاً واحداً نتيجة إتلاف الجراد لمحاصيل القمح، فأصدر الداي أمرا يقضي باستيراد القمح من اليونان فانخفض سعره[3]، أما في سنة 1822م ظهر الجراد في فصل الربيع وبكثافة كبيرة وشمل عدة مناطق قي سهول متيجة، ما زاد الأمر سوءً، فحدث تدميرٌ كبيرٌ للمحاصيل حيث أدخل الدولة في مجاعة قاسية.

2- حصول المجاعات

حدت المجاعات التي عرفتها البلاد من النمو الاقتصادي، وتسببت في اشتداد الضائقة المالية، بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد وانتشار الأوبئة.

وقد تعرضت البلاد لمجاعات مهلكة لسنوات متلاحقة، ففي سنة 1800م حدثت مجاعة بالبلاد اختفت فيها الأقوات من الأسواق، حتى اضطر الداي إلى استرداد القمح من موانئ البحر

---

(1) محمد الزين،" **نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد17، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012م، ص131.

(2) المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص163.

(3)حمدان بن عثمان خوجة، **اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء** تقديم: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969م، ص149.

الأسود، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب، ثم أَعْقَبَ هذه المجاعة قحط عم البلاد مابين1805م إلى1807م، وكان له تأثير سلبي على المداخيل المالية للدولة وتحدث العنتري سنة 1805م عن مجاعة شديدة وقحط مهول أصاب مقاطعة قسنطينة، أضّر بأهلها ودامت هذه الضائقة ثلاث سنوات متوالية، وسبب هذه المجاعة مرض أصاب الزرع فأفسده ليحل بعده الجراد فأتم ما بقي، بالإضافة إلى الثورات المتتالية وانعدام الأمن الذي لم يشجع الناس على الحراثة.[1]

ثم أعقب هذه المجاعة قحط عمَّ البلاد سنتي 1806م و1807م، وكان له أثر سيئ على المداخيل المالية للدولة، وتسبب في هلاك الكثير منهم جوعا، واستمر الوضع على ذلك فأمر باي وهران مُحَمَّد الكبير باستيراد القمح من أوروبا، وقام بتوزيعه مجانا، كما أعفى المزارعين والفلاحين من دفع الضرائب والخراج عن أراضيهم، وتفاقم الوضع بحلول الطاعون الذي جعل الناس تتجنبون التنقل إلى المناطق المنتشر بها الوباء خوفا من العدوى، فانعدمت الحبوب وارتفعت أسعارها، وطلب الداي تسليم القمح للخبازين، وطالب ببيعه بأسعار أيام الرخاء.[2]

كما أن البلاد كانت كلما مرت بفترات من الجفاف أو زحف للجراد، ترتب عنه انتشار المجاعة، وهذا ما رفع أسعار المواد الغذائية في الأسواق ففي مجاعة 1808م ساء الوضع إلى أن أصبح الناس يأكلون لحم بعضهم من الجوع.[3]

وبظهور المجاعة سنة 1819م ازدادت الحالة الاقتصادية سوءً والأوضاع المالية تدهورا، ولم تجد الحكومة بدا من استيراد50000 صاعٍ قمحاً من أوروبا لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها، ولم تقتصر هذه المجاعة على منطقة الجزائر العاصمة، بل تضررت أيضا أغلب نواحي البلاد وبالخصوص الجهات الشرقية، التي عانت منها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، كما وقعت مجاعة سنة 1827م، تسببت في الغلاء، فوزع الداي خبزا على الناس، فلقب هذا العام بعام خبز الباشا[4].

أما انعكاس هذه المجاعات على الأحوال المالية، فتمثلت في الحد من النمو الاقتصادي وتسببت في اشتداد الضائقة بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد. فظهر هذا العجز في ارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يكن معهودا وبذلك أصبحت المواد

---

(1) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية** ...، المرجع السابق، ص55.

(2) المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص151.

(3) فلة القشاعي موساوي، **الصحة والسكان**، المرجع السابق، ص135.

(4) كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بايلك الغرب** ...، المرجع السابق، ص176.

الأولية تباع بأثمان باهضة، وتعتبر هذه الأسعار في حد ذاتها مرتفعة جدا في تلك الفترة، ففي سنة 1800م بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد من موانئ البحر الأسود 28 فرنكا وكذلك الحال في مجاعة 1805م، إذ بلغ سعر الصاع من الحبوب15 فرنكا، بعد أن كان قبل ذلك لا يزيد عن فرنكٍ واحدٍ، وصاع الشعير 8 ريالات في مناطق الوسط الجزائري بلغ صاع القمح في البليدة7 سلطاني، وكذلك في المدية، وفي الجزائر صاع القمح بأربعة سلطاني وصاع الشعير 3سلطاني[1] .

3- انتشار وباء الطاعون

يعد الطاعون أخطر وباء عانت منه كل الفئات الاجتماعية بالجزائر إذ لم تسلم منه حتى العناصر الأجنبية، فكان بمثابة الخطر الذي يهدد الكل وباستمرار، حيث أصبح الوباء الذي كان يظهر كل 15 أو 25 سنة ظاهرة متكررة بشكل دوري حتى عُدَّتْ الجزائر من مراكزه الدائمة، وهذا ما عبر عنه بنزاك (**Panzac**) بقوله :" **وباء الطاعون من الظواهر المستمرة والدائمة في الجزائر العثمانية**" [2]

تسبب هذا الوباء في انهيار ديمغرافي كبير، وتدهور صحي مخيف، وارتبط ظهوره بعوامل عدة منها: التغيرات المناخية، وزحف الجراد، وحلول الجفاف، والزلازل وما ينتج عنها من تخريب ، وقد كانت هذه الأوبئة تنتقل إلى الجزائر عن طريق الحجاج، والمجندين، والتجار القادمين من المشرق، وهذا ما أكده أحمد الشريف الزهار بقوله:"**عندما بلغت المراكب المهداة من إسطنبول جاء معها الوباء إلى الجزائر، واشتعلت ناره سنة 1817م وكان الوباء يتسرب إلى الجزائر في غالب الأحيان عن طريق البحر لذا نجد أن أول من كان يصاب به هم عمال الموانئ وبعد ذلك ينتشر في بقية أنحاء البلاد**"[3]

كما حدد الأسير الأمريكي"كارثكارت" أسبابا أخرى لانتشار الوباء بالجزائر والمتمثلة في حي اليهود بقوله:"**إن طرق ضيقة ومظلمة، ويوجد مذبح خصص للطائفة تتصاعد منه روائح لا تحتمل، وهذا المكان وحده يكفي لأن ينبعث منه وباء الطاعون**"[4]

---

[1] المنور مروش، **دراسات (العملة الأسعار والمداخيل)**، المرجع السابق، ص158.

[2] Panzac Daniel : **la peste dans l'empire Ottoman 1700-1850**, ed Peters leuven, Paris , p76.

[3] Diègo De Haedo ,**Topographie et Histoire Généraled'Alger,op_cit,p7**.

[4] جيمس ليندز كاثكارت، **المصدر السابق**، ص102.

استمر وباء الطاعون بالجزائر مابين(1792-1804)م، وكان مصدر هذه الأوبئة السفن القادمة من القسطنطينية بالإضافة إلى انتقال هذه العدوى كما أشار إبيزوتي (**Epizootie**) إلى وجود جرثومة عند فئران الميناء إنتقلت إلى الإنسان، ووصل عدد الضحايا سنة 1798م إلى 300 ضحية في شهر سبتمبر، كما كان يتسبب بمقتل من20 إلى25 شخص يوميا وفي سنة 1799م تزامن الوباء مع حملة نابليون على مصر، وورد في جريدة المونيتور:" **أنه حل بمقاطعة قسنطينة وباء الطاعون وانتشر حتى وصل إلى الجنوب، وصار يحصد الموت يوميا ما بين 100 إلى 120شخصاً**."[1]

وفي سنة 1817م حل الوباء، وقد انتقلت العدوى من الإسكندرية بعد وصول سفينة الحجاج إلى ميناء عنابة، وتحمل على متنها جماعة مصابة بداء الطاعون، وانتشر بسرعة فائقة إلى أن اعتبر ظاهرة وبائية خطيرة وأصبح يحصد ما يقارب 50 فردا لليوم وقدرت بعض التقارير عدد ضحايا هذا الطاعون في مدينة الجزائر من21 جوان1817م إلى6 سبتمبر1818 م بـ 13330فردا كما قضى على الداي خوجة نفسه[2].

لقد بلغ المرض أشده في هذه الفترة؛ فلم يقتصر الأمر على الفتك بالمدن فحسب، بل تعداها إلى المناطق الجبلية أيضا مثل منطقة جرجرة التي انتقلت إليها الجرثومة عن طريق جماعة من السكان لجأت إلى هناك، كما انتقل الوباء أيضا إلى الغرب، فحصد عددا كبيرا من السكان، وهذا ما لاحظه الزياني المغربي أثناء مروره بالمدن الجزائرية، حيث سجل ملاحظة جاء فيها:" **وحل الوباء في البلاد وخلف آثاره السيئة التي أفنت العباد وكان عاما في العمائر التي بين تلمسان وبين الجزائر، فما نزلنا منزلا إلا وجدنا أهله يدفنون موتاهم**[3]" ولم تخف وطأة هذا الطاعون إلا بحلول سنة1820م[4] لكنه عاود الظهور مرة أخرى سنة 1822م ليقضي على سدس سكان الدولة.[5]

يعتبر وباء سنة 1822م آخر وباء تعيشه المنطقة، إذ عرفت الفترة الممتدة بين (1823-1830)م بيئة خالية من الأوبئة، ويرجع ذلك إلى عدم تسرب الطاعون إلى المنطقة بسبب الحصار

---

(1) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية** ...، المرجع السابق، ص52.

(2) أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص117.

(3) مولاي بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص39.

(4) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص55.

(5) كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بايلك الغرب** ...، المرجع السابق، ص177

الإنجليزي المفروض على الجزائر، وهذا ما ضمن نقاء البيئة وأمّن الوضع الصّحي الجيد[1] بالإضافة إلى الطاعون، عرفت الجزائر أوبئة أخرى كالجدري، والسل والتيفوس والكوليرا التي جاءت من الحجاز وإسطنبول، انعكست كلها سلبا على حياة السكان بالجزائر فانتشرت بذلك المجاعة[2].

لقد أثر الوضع الصحي بشكل كبير على الحياة الاقتصادية للدولة، خاصة في القطاع التجاري؛ فوباء1817م مثلا أثر على الإنتاج الفلاحي، إذ أحدث ركوداً كبيرا نتيجة ترك الفلاحين لأراضيهم، تبعه تراجع في النشاط التجاري لقلة المنتوجات، فركدت الأسواق التي لم تجد ممولا لها نتيجة نقص المواد الغذائية، فأجبر الفلاحون على تصدير منتجاتهم عبر الشركات الاحتكارية الأوروبية الفرنسية ، أو عبر وكلاء، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التصدير، التي احتكرها اليهود، ومحاولتهم السيطرة على الوضع، كما انعكس هذا على الأوضاع السياسية، مما أدى إلى عدم الاستقرار وظهور أطماع الاحتلال[3].

---

[1] فلة القشاعي موساوي، **الصحة والسكان...** ، المرجع السابق، ص ص 158،159.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، **المرجع السابق**، ص ص 559،560.

[3] فلة القشاعي موساوي، **الصحة والسكان...** ، المرجع السابق، ص444.

استنتاج

في الأخير يمكن لنا رصد بعض الاستنتاجات نلخصها فيما يلي:

ـ نوعية علاقات الجزائر بصفتها كيانا سياسيا قائما بذاته، حقق وحدته الجغرافية مع بروز مجتمع سكاني مرتبط بهذه الأرض ومدافعا عنها، بل الملاحظ من خلال مؤسساتها أنها كانت تتمتع بسيادة كاملة، وليس كما يدعي بعضهم من أن الجزائر كانت عبارة عن إيالة، ترتبط بالباب العالي؛ فقد كان لها جيشها الخاص وميزانيتها وتمثيلها الدبلوماسي المستقل؛ إذ كان بإمكان الجزائر توقيع المعاهدات الدولية مع الكثير من الدول الأوربية وغيرها دون استشارة الباب العالي، كما أن الداي كان بإمكانه اتخاذ قرار إعلان الحرب أو السلم، بالإضافة إلى أنها كانت تقدم في الكثير من المناسبات مساعدات باسمها الخاص؛ هذا مع امتلاكها لعملتها ورايتها الخاصة.

ـ تميز التنظيم المؤسساتي في الجزائر بالبساطة والقوة، ويرجع ذلك لحرص الدولة على تطبيق الشريعة الإسلامية المستمدة ضوابطها من القرآن الكريم والسنة النبوية، فضمنت بذلك تحقيق التوازن العادل والمنصف والمشروع، بين مختلف المصالح الإدارية والفئات الاجتماعية، كما اتسمت المؤسسات بكونها عسكرية أكثر منها مدنية؛ وهذا راجع إلى ما أفرزته الظروف التاريخية التي جعلتها تعيش في حالة طوارئ دائمة، بسبب التهديدات الخارجية المستمرة من طرف الأساطيل الأوروبية على السواحل والمدن الجزائرية.

ـ سيطرة العنصر التركي على جل المؤسسات في الجزائر، راجع بالدرجة الأولى إلى غياب إدارة محلية قوية قادرة على تسيير دواليب الحكم؛ فتواجدها اقتصر على إدارة المناصب المتعلقة بالخدمات العامة، وما يمكن ملاحظته أن تطور المناصب السياسية بالجزائر في أواخر العهد العثماني، خضع بصورة دائمة لظروف سياسية أو اقتصادية، فلم يعد قائما على تطبيق مبدأ الاختصاص في العمل وتحديد الصلاحيات؛ فغالبا ما كان مثل هذه الصلاحيات يتداخل بعضها في بعض، كما أن الأزمات التي عاشتها الدولة في هذه الفترة جعلتها تهمل محاربة الفساد والرشوة، وتطهير جهازها الإداري وتعيين من لهم الخبرة والكفاءة.

ـ إنعكس التباين الذي ظهر في التركيبة الاجتماعية أواخر العهد العثماني، على أداء الموظفين وألقابهم، فكلما زادت أدوارهم ووظائفهم زادت واجباتهم والتزاماتهم واتضحت مكانتهم في المجتمع الذي تحدد بمستوى دخلهم وثروتهم وبدرجة نفوذهم؛ إذ أثبتت الأحداث أنها أسرع وسيلة لتحقيق أرباح اقتصادية، وجمع الثروة كان مرتبطا بالتمتع بسلطة سياسية عسكرية، كما نجد أن الوظائف الإدارية وضعت تصنيفات اجتماعية جديدة تتحكم فيها الثروة والأملاك، فأصبحت هناك الطبقة العليا، وتشمل الموظفين الساميين وأعضاء الديوان الخاص، ممن تحكموا في الشؤون الإدارية والعسكرية، فامتلكوا العقارات والدور وحققوا بها ثروات طائلة؛ إذ مثلت هذه الطبقة البرجوازية التي نشأت في كنف السلطة، أما الطبقة الثانية في الهرم الاجتماعي وهي الوسطى فمثلها الموظفون العاديون، وهي الطبقة المكلفة بإدارة المرافق العامة والمحافظة على الأمن (كالقياد والخواجات)، وهي متفاوتة في الثروة على حسب اختلاف أدوارها، كما ارتبطت بخدمة الطبقة الأولى مقابل حصولها على ترقيات في المناصب، أما الطبقة الأخيرة فكانت هي المخولة بتقديم خدمات اجتماعية للسكان، وتشرف على جميع المعاملات كالقضاة والمفتين وكتاب ونظار الأوقاف....الخ.

ـ إرتكز النظام المالي للجزائر في فترة الدراسة على حماية ثروات البلاد، فلذا نجد أنها اعتمدت فيه على أكثر من مؤسسة مالية (الخزينة وبيت المال)، وقد خدمت هذه الازدواجية الحماية العثمانية من الناحية العسكرية بالدرجة الأولى، فالسلطة لم تعتمد على اقتصاد مبني على أساس سليم يمكن تنميته بخطط ومشاريع واضحة، حيث إنها لم تشجع أية حركة اقتصادية منتجة على الرغم من واردات الدولة الكثيرة والمتنوعة؛ إلا أنها لم تستغل في تحسين الأوضاع بل فضلت كنزها في هذه المؤسسات المالية، فضلا عن أنها لم تبذل جهدا يذكر لرفع مستوى سكانها إلى حياة أفضل، أو تمهد الطريق لتحولات اجتماعية أكثر عمقا؛ فاقتصرت تلك الإصلاحات على المراسيم، أما التنظيمات الرسمية فقد اتخذت صيغة مظهرية لم يكتب لها النجاح.

ـ لا يمكن تحديد قيمة الخزينة الحقيقة في الجزائر أواخر العهد العثماني، انطلاقا من نظام النقد أو العملة، والسبب يرجع إلى أنه كان هناك تنوع وتعدد في العملات المتداولة في الجزائر واختلاف في تسميتها،كما أن قيمتها لم تكن محددة أو ثابتة، ولم تكن هناك وحدة ثابتة؛ حيث إن بعض القطع النقدية يصعب نسبتها إلى وحدة نقدية بعينها، نتيجة عدم الاستقرار،

لذلك نجد أن التزييف النقدي هو أكثر ما عانت منه الدولة في أواخر عهدها؛ إضافة إلى ضعف الجانب المالي، الذي يرجع بالأساس إلى انتشار النقود المزيفة، وزيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية أو الحقيقية للنقود، الأمر الذي استهوى الأقليات الأجنبية على خوض مغامرة التزييف، سعيا لتحقيق مكاسب في ظل تساهل الحكومة وسماحها بتداول نقود البلدان الأجنبية أو المجاورة، فنجد أنه في نهاية العهد العثماني أصبح فيها النقد الأجنبي هو المعيار الأول لتقويم النقود المتداولة؛ وما جعل الأمر أكثر تعقيدا هو الحفاظ على تداول هذه العملة المزورة بالأسواق حتى إن العامة كانوا يرفضون التخلص منها ويرضون بالتعامل بها، فأصبحت الأسواق المحلية عرضة للاضطراب والتذبذب في الأسعار؛ نتيجة اختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، نتيجة التغير المتكرر لها وسبك عملة أخرى بحجة أنها صنعت بشكل رديء، أو بسبب التغير في أسعار الصرف، مما أدى إلى خفض سعر العملة عدة مرات.

البيبليوغرافيا

1. أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا(1792 1492)** ، وثائق ودراسات، ط3 ، المؤسسة .الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
2. بحري أحمد ، **الجزائر في عهد الدايات ،دراسة للحياه الاجتماعيةإبان الحقبة العثمانية** ،ج1،دار كفاية ، الجزائر،2013.
3. بوزياني الدراجي، **نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
4. جون وولف، **الجزائر وأوروبا(1830 1500)** ، ترجمة أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986
5. ع. بن اشنهو، **الدولة الجزائرية 1830 مؤسسساتها في عهد الامير عبد القادر**، ترجمة: لفراحي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.
6. عبد الله جمال الدين، تاريخ المسلمين في الأندلس، 897 93) هـ(، شركة سفير، القاهرة، د ت. [1]
رابح بونار ، **المغرب العربي تاريخه و ثقافته** ، ط3 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2000.
7. علي مُحَمَّد الصّلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط** ، ط1 ، مؤسسة إقرأ للنشر التوزيع و الترجمة ، السعودية ، 2005.
8. عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962** ، ج1، دار المعرفة ، الجزائر، 2006 .
9. كورين شوفالييه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1541 1510)** ، ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات .الجامعية، الجزائر، د ت.
10. مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر وهيبتها الدولية قبل، 1830** ، ج1، ط1.
11. ناصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية)الجزائر –تونس –طرابلس الغرب (منالقرن 10 إلى 14 هـ – ومن 16 الى 19م)** حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، عدد 31، 2010، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
12. وليم سبنسر، **الجزائر في عهدد رياس البحر**، ترجمة عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1980 .
13. يحي بوعزيز :**الموجز في تاريخ الجزائر** ، ج2 ، الجزائر الحديثة ،ج 2، ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.
14. جيمس ليندز كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

15. خليفة إبراهيم حماش، "**العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي(1798م–1830م)**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية، 1988م.
16. مصطفى أحمد الزرقا، **أحكام الأوقاف**، ط1، دار عمار، عمان، 1997م
17. ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.
18. مُحَمَّد بن جبور، **صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنيين17و18**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2002م/2003م
19. ناصر الدين سعيدوني، "**معلومات عن بايلك قسنطينة**"، الاصالة، عدد71/70، وزارة الشؤون الدينية الجزائر،1979م.
20. ابن الأثير علي ابن أبي الكرم ،**الكامل في التاريخ**، راجعه وعلق عليه نخبة من العلماء، ج3، ط3، دار الكتاب العربي، لبنان،1970م
21. أبو القاسم سعد الله، **الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري حياته وأثاره**، دار الغرب الاسلامي، (د،ت).
22. أحمد الشريف الزهار، **مذكرات أحمد شريف الزهار(1754م–1830م)**، تحقيق:أحمد توفيق المدني، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
23. أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492–1792)م**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.
24. أحمد سليماني، **تاريخ مدينة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ت).
25. أحميدة عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا، أنموذجا)**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2003م،
26. احميده عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، دار البعث، الجزائر، 1984م، ط1
27. أرزقي شويتام، "**نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل انهياره(1800–1830)**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988م.
28. أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(926–1246)هـ/(1519–1830)م** ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م.
29. إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،1997م.

30. أشرف صالح مُحَمَّد السيد، "**المراكز الثقافية في دار السلطان الجزائر أواخر العصر التركي**"، مجلة أماراباك عدد7، مجلد4، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.

31. الأمير بوغدادة، "**دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة الجيش1520م–1830م أنموذجا**"،ج1، الملتقى الدولي الثاني، العلاقات الجزائرية التركية، منشورات مطبعة جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة –الجزائر،2014م.

32. البلاذري أبو الحسن، **فتوح البلدان**، تعليق رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

33. ألبير أورتايلي، **إعادة استكشاف العثمانيين**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2012م.

34. ألبير دوفال، **الريس حميدو**، تعريب:مُحَمَّد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014م

35. السعيد بوركبة، "**الوقف في الإسلام ودوره في الحياة المجتمعية بالمغرب**"، مجلة الأحياء، عدد10، دار المعارف الجديدة، الرباط ،المغرب ،1997م.

36. الغالي الغربي، **السلطة ومراكز القوة بالجزائر العثمانية على عهد الدايات (1671*1830)**،دراسات وشاهدات مهداة إلى الدكتور أبو القاسم سعد الله ،جمع وتقديم: نصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

37. المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الاساطير والواقع** ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

38. بلاح بشير، رابح لونيسي، العربي منور، دادوة نبيل، تاريخ **الجزائر المعاصر1830–1989م**، ج1، دار المعرفة، 2010م.

39. بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من1564إلى1830م**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2010-2011م.

40. بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830م–1930م**، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010م.

41. توفيق دحماني، **دراسة في عهد الأمان(القانون السياسي والعسكري للجزائر)**، دار العثمانية الجزائر،2009م

42. جلال يحى، **السياسة الفرنسية في الجزائر(1830–1962)**، دار المعرفة، 1959م.

43. جون.ب.وولف، **الجزائر وأوربا(1500–1830)م**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

44. جيمس ويلسن ستيفن، **الأسرى الأمريكان في الجزائر(1785– 1797)**م، ترجمة: علي تابليت، دار تالة الجزائر، 2007م.

45. حاييم الزعفراني، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب**، تاريخ ثقافة دين، ترجمة: أحمد شحلان عبد الغني أبو العزم، ط1، الدار البيضاء، 1987م.

46. حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية(1659_1830)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري،2007م/2008م.

47. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: مُحَمَّد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

48. حنيفي هلايلي، "**الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر العربية**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد134 2009م.

49. حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر،2007م

50. خديجة بقطاش،"**أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي1830**"، الثقافة، عدد62، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

51. خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 1427هـ-2006م

52. خليفة حماش،"**المصادر الوطنية عن الأسرى الجزائريين في أوروبا خلال العهد العثماني**"، تقديم:عبد الجليل التميمي، الاقتصاد الليبي والتواصل البشري والاجتماعي بين الإيالات العربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أعمال المؤتمر الرابع عشر للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، فيفري،2013م.

53. دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830–1855)م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989م.

54. **رحلة العالم الألماني ج .أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ–1732م)**، ترجمة وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، دار المغرب الإسلامي، تونس، (د،ت.

55. زوليخة سماعلي، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط 1، دار دزاير أنفو، الجزائر 2013م.

56. شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827م-1871م)**، مجلد1 ترجمة:فتحي سعيدي وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2008م.

57. شارل أندري جوليان،**تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب: مُحَمَّد مزالي والبشير بن سلامة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1978م.

58. **شرح حدود ابن عرفة للرصاع**، تحقيق: مُحَمَّد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

59. صالح كليل، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الإسباني للاحتلال المغرب الأوسط**، مذكرة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006م

60. صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**،ط5، مكتبة الانجلو مصرية ،القاهرة، 1985م.

61. ع. بن اشنهو، **الدولة الجزائرية 1830 مؤسساتها في عهد الامير عبد القادر**، ترجمة: لفراحي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.

62. عائشة غطاس، "**أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر إبان العهد العثماني من مظاهر التواصل بين الجزائر وبلاد الحجاز**"، أعمال المؤتمر العلمي المغاربي الأول ،2-4جوان 2013م، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس،2015م.

63. عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700_1830)**م مقاربة اجتماعية اقتصادية منشوراتANEP، الجزائر، 2012م.

64. عائشة غطاس،" **إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد85-86 ، زغوان، 1997م

65. عبد الجليل التميمي، "**وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر**"، المجلة التاريخية المغربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد 65، تونس 1980م

66. عبد الجليل التميمي، **العثمانيون والبحر المتوسط مقاربات جديدة العثمانيون والعالم المتوسطي**، ط1، مؤسسة التميمي للبحث، تونس، 2003م.

67. عبد الحكيم مرتاض،" **الطرق الصوفية بالجزائر في العهد العثماني تأثيراتها الثقافية والسياسية (924_1246هـ/1518_1830م)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار2015م/2016م.

68. عبد الحميد هدوقة، "**صفحات من تاريخ الجزائر حصار شارلكان للجزائر لروني باسى**"، الثقافة، عدد 12 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973م.

69. عبد الرزاق بوضياف، "**إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري دراسة مقارنة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة 2005م/2006م.

70. عبد القادر بن عزوز، **فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام(دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر)** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003م-2004م.

71. عبد الله بن مُحَمَّد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر(1170-1117هـ/1695-1705م)**،ط1، تحقيق وتقديم وتعليق،ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، 2006م.

72. عبد الله شريط، مُحَمَّد مبارك الميلي، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م

73. عقاد سعاد،" **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر1519-1830م دار السلطان أنموذجا**"، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م.

74. عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2013م/2014م.

75. على تابليت،"**أوقاف مدينة الجزائر أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي**"، مجلة الدراسات الإنسانية، عدد خاص، الجزائر،2001/2002.

76. علي آجقو، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية (العدالة)**،ج3، ط2، منشورات باتنيت باتنة الجزائر، 2002م/2003م.

77. علي خلاصي، **الجيش الجزائري الحديث**، دار الحضارة، ط1، الجزائر، 2007م.

78. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت،1997م.

79. فارس مسدور وكمال منصوري،" **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ الحاضر المستقبل**"، مجلة الأوقاف، عدد15، 2008م.

80. فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، مجلة كان التاريخية الكترونية، عدد13، 2011م.

81. فاطمة الزهراء قشي، "**كتاب السر في بايلك الشرق المهام الانتماء العائلي وبعض المسارات**"، دراسات حول الدولة والثقافة والمجتمع في المجال العربي_الإسلامي، أعمال مهداة إلى الأستاذ عبد الجليل التميمي جمع إبراهيم مُحَمَّد السعداوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،2013م.

82. فريد بنور، **المخططات الغربية تجاه الجزائر(1782–1830)م**، مؤسسة كوشار للنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت)

83. فلة القشاعي المولودة موساوي، "**النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771–1837)م**"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989م/1990م.

84. فلة قشاعي، "**حول أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر**"، **أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني**، مجلة الدراسات إنسانية، عدد خاص، الجزائر، 2001م/2002م

85. قبال مراد، **الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبليدة خلال العهد العثماني 1535 –1830م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004م.

86. قرباش بلقاسم، **الاسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات 1830/1671**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية 2016/2015م.

87. كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي لليهود الجزائر في اواخر عهد الدايات**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

88. لخضر درياس، **المدفعية الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1989م.

89. مبارك شودار، **حملة االورد اكسموث على مدينة الجزائر 1816م وتأثيراتها الإقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014م.

90. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مجلد1، ط2، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.

91. محفوظ سعيداني،"**القوى المحلية ودروها في تثبيت الحكم العثماني في بلاد المغرب ق18-19م**"، ملتقى دولي، النظم العسكرية في بلاد المغرب منذ القديم إلى نهاية العصر العثماني، جامعة الجزائر2، 26 و27نوفمبر، 2014م.

92. مُحَمَّد البشير المغلي، "**التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره في مقاومة الاحتلال الفرنسي**"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، عدد6 2002م.

93. مُحَمَّد الزين،" **نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**" ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد17، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012م.

94. مُحَمَّد الصاح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تقديم وتحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1991م.

95. مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية في الفترة ما بين 1729م-1830م**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

96. مُحَمَّد العربي الزبيري، **مقاومة الحاج أحمد باي وإستمرارية الدولة الجزائرية**، ط1، دار الحكمة الجزائر،2015م

97. مُحَمَّد بن جبور، "**البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني**"، مجلة عصور، العدد12-15، جامعة وهران الجزائر2008م/2009م، ص116.

98. مُحَمَّد بن محمود ابن العنابي، **السعي المحمود في نظام الجنود**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983م.

99. مُحَمَّد بوشنافي، **القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني (1310هـ_1916م)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2007.

100. مُحَمَّد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث مع الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الشرق، بيروت 1979م.

101. محمود باشا محمود، **الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة**، ترجمة: عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.

102. مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب والمسافر**، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م.

103. مصطفى أحمد بن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)**، ط1، دار البشائر للطباعة **والنشر** والتوزيع، دمشق، 1999م.

104. مصطفى أحمد بن حموش، **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956هـ/1246هـ-1599م/1830م**، ط1 دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م

105. منير حسن عبد القادر عدوان، " **مؤسسة بيت المال في صدر الاسلام 1هـ/132هـ**"، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2007م،

106. مولاي بالحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م

107. مؤلف مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تحقيق وتقديم: نور الدين عبد القادر، ط1، الجزائر، 1984.

108. ناصر الدين سعيدوني، "**مذكرة حول اقليم قسنطينة**"، مجلة الاصالة ,العدد70_71،الجزائر، 1979م

109. ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان)أواخر العهد العثماني(1792- 1830م)**، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013م

110. ناصر الدين سعيدوني، **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال الأرشيف والمراسلات والتقاييد والمذكرات والتقارير**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013م

111. ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

112. نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700_1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2008م.

113. نصيرة مزرودي:"**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة** "مجلة المواقفللبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد6، ديسمبر،2011م.

114. نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

115. وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، ترجمة: عبد القادر زبادية، ط2، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع الجزائر، 1981م.

116. يحي بوعزيز، **مدينة وهران عبر التاريخ**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009م

117. الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ترجمة وتحقيق: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار البصائر،2007م

118. أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات (1659م–1671م)**، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2011م.

119. جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619–1830)م**، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2010م [1] عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: ماهر محمود علي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

120. حمدان بن عثمان خوجة، **اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء** تقديم: مُحَمَّد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969م.

121. عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج3، ط6 دار الثقافة للطبع والنشر، بيروت، 1983م.

122. محفوظ رموم، **سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المؤرخ العربي يصدرها إتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، عدد17، مارس2009م.

123. مُحَمَّد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983م.

124. مُحَمَّد كمال الدين إمام، **الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998م.

125. مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.

126. وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا(1816–1824)م**، تعريب وتقديم وتعليق: إسماعيل العربي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

1. Emerit Marcel **: l'essai d'une marine marchande barbaresque au 18eme siecle** , in cahiers de Tunisie, №11 ,1955

2. Mercier Ernest **, Le Habous ou Ouakof: Ses règles et sa jurisprudence**, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1895
3. Tal Shuval ‹ **La vie d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, population et cadre urbaine**, CNRS éditions, Paris, 1998
4. Thomas Show‹ **Voyage dans la Régence d'Alger**, 2ème Edition Bouslma, Tunis,1980.
5. Abdeljelil Temimi‹ **Recherches et Documments d'Histoire maghrébine, l'Algérie la Tunisie et tipolitain (1816-1871)**, RHM, №19,Tunisie,1980,
6. Albert Devoulx ,"**Un médecin condamné à mort pour avoir laissé mourir son malade**", RA, №16, Office des publications universitaires, Alger 1872.
7. Albert Devoulx‹ **La Marine De La Régence D'Alger**, RA, №13, Office des publications universitaires, Alger, 1869
8. Charles Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919**, volume2, Edition bouchéne,2005.
9. De Grammont.H," **Relation entre la France et la régence d'Alger au xvII siécle** ", R.A., n° 23,1879
10. Diego de Haëdo, **Topographie et histoire Générale d'Alger**, traduction de Dr Monnereau et A. Burbrugger, Présentation de Joce Lyne Dalahlia, Editions Bouchéne, Paris ,1998.
11. Féraud.Lcharles: **Zebouchi et Osman Bey**,volume1,N32,1862.
12. G.Metzon‹ **Journal de capivité à alger 1814-1816** traduit par G.H.bousquet et G.W.bousquet Mirandol, edtion Houma, Alger ,2011
13. Julien Charles André‹ **Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et la colonisation 1827-1871**,Paris,1964.
14. Lauger De Tassy‹ **Histoire de l'Alger et du bombardement de cette ville en 1816,**paris;1830
15. Moulay Belhamissi, **Histor de la Marine Algérienne (1516-1830**), Alger, E.N.A.L 2eme ed, 1986
16. Panzac Daniel **: la peste dans l'empire Ottoman 1700-1850**, ed Peters leuven, Paris
17. Peysonnel Jean André‹ **Voyages dans Les régences de Tunisi et d'Alger**, tome1, librairie de cid‹1838,.
18. Pierre Boyer**, Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey(1571-1817),** R H, № 495,1970
19. Pierre Boyer, **Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger,**R H, № 478, Avril -Juin 1966,
20. Pierre Boyer‹ la vie quotidienne à Alger à la veille de l' intervention française, RLMM, Paris,1962,.

21.Temimi ,Abdeljelil, **Recherches et documents d'histoire maghrébine La Tunisie l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871**,Tunisie ,1971,
22.Venture de Paradis، **Alger au XVIII *siècle,*** R.A, №41,1897.
23. Venture de Paradis, **Tunisi et Alger au XVIII siècle**, Mémoires et Observations rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, Saindbad, Paris,
24. Fernand Braudel, «**Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577**», R.A, Vol 66, 2é et 3 é tri.1925.
25.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	03
المحاضرة الأولى: الأوضاع العامة بالمغرب الأوسط أواخر القرن 15وبداية القرن 16م	05
1. الأوضاع السياسية والعسكرية	05
2. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية	06
المحاضرة الثانية الغزو الاسباني للمغرب الأوسط1916	08
1. أسباب الغزو الاسباني	08
2. الدوافع السياسية والعسكرية	09
3. الدوافع الاقتصادية	09
4. الاحتلال الاسباني لسواحل المغرب الأوسط	09
5. الحاق الجزائر بالدولة العثمانية	11
المحاضرة الثالثة: التنظيم الإداري والسياسي للجزائر خلال العهد العثماني	13
1. الديوان	13
2. نشأة الديوان	14
3. تطور مؤسسة الديوان	14
4. مراحل الحكم العثماني بالجزائر	21
5. موظفو الديوان	22
6. الجهاز الإداري في دار السلطان	22
7. الجهاز الإداري في البايليكات	28
المحاضرة الرابعة المؤسسة العسكرية بالجزائر خلال العهد العثماني	31
أولا الجيش البـــــري	31
1. الجيش النظامي	31
2. الجيش الإحتياطي	37
ثانيا : الجيش البحري طائفة الرياس	39
1. نشأة البحرية الجزائرية	39
2. إدارة الأسطول البحري وتسيره	40

3. عوامل الانهيار	44
المحاضرة الخامسة: التنظيم القضائي بالجزائر خلال العهد العثماني	46
1. المجلس العلمي	46
2. القضاء في المدينة	47
3. المحاكـــم	49
4. الأحكام	50
5. قضـاء الداي والباي	51
6. قضـاء الأقليات	54
7. القضـاء في الريف	57
مجلس الإفتاء	58
المحاضرة السادسة مؤسسة الاوقاف ودورها الاجتماعي بالجزائر خلال العهد العثماني	61
1. قراءة في مفهوم الوقف	61
2. مشروعية الوقف وأنواعه	62
3. أركان الوقف وشروطه وأغراضه	63
4. أغـراض الوقف	64
5. تسير أملاك الوقف	64
6. دور الوقف ومصادره المالية	65
7. أهم المؤسسات الوقفية	65
المحاشرة السابعة الأوضاع الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني	75
أولا: مصادر دخل الخزينة	75
1. غنائم الجهاد البحري	75
2. افتـــداء الأسرى	79
3. الهداياو الإتاوات	81
4. التبادل التجاري	82
5. رسوم المرسى وحقوق الديوانة	83
6. الضرائب الشرعية	84
7. الدنوش	94

المحاضرة الثامنة ثورات الطرق الصوفية ضد السلطة الحاكمة	101
1. ثورة ابن الأحرش 1804_1807م	102
2. ثورة الشريف الدرقاوي 1805_1813م	103
3. الثورة التيجانية 1826م	104
المحاضرة التاسعة دور اليهود في سقوط الحكم العثماني بالجزائر	107
1. اصل اليهود	110
2. تزييف العملة	112
المحاضرة الحادية عشر الكوارث الطبيعية أواخر العهد العثماني	117
1. الــزلازل	117
2. الفياضانات	117
3. الجفاف	118
4. انتشار الأوبئة والأمراض	119
5. زحف الجراد	119
6. حصول المجاعات	120
استنتاج	125
البيبليوغرافيا	128
الفهرس	139